



مركز المرأة للإرشاد
القانوني والاجتماعي
Women's Centre for Legal
Aid and Counselling



منتدى المنظمات الأهلية الفلسطينية لمناهضة العنف ضد المرأة
Palestinian Non-Governmental Organization Against Domestic
Violence Against Women (AI Muntada)

المعاناة المضاعفة

الاحتلال الاستعماري والهياكل الأبوية - نساء فلسطينيات يناضلن من أجل التحرر والعدالة الاجتماعية

التقرير الموازي لمنهاج عمل

بيجين
+30

الصادر عن مُنْتَظَمَات
المجتمع المدني - فلسطين

2025

المعاناة المضاعفة الاحتلال الاستعماري والهياكل الأبويّة - نساء فلسطينيات يناضلن من أجل التحرر والعدالة الاجتماعية

التقرير الموازي لمنهاج عمل



الصادر عن مُنَظَّمات
المجتمع المدني - فلسطين

2025

قائمة المحتويات

4	شكر وتقدير
6	تقديم
9	مقدمة
11	القسم 1: الأولويات والإنجازات، والتحديات والاختلافات
12	السياق والتحديات
17	الإنجازات الإجمالية
19	القسم 2: التقدم المحرز في ستة مجالات اهتمام حاسمة
20	التقدم عبر مجالات الاهتمام الـ 6
20	التنمية الشاملة للجميع، والتشارك في الازدهار والعمل اللائق
20	الإنجازات
22	الحقائق والتحديات
30	القضاء على الفقر والحماية الاجتماعية والخدمات الاجتماعية
30	الإنجازات
32	الحقائق والتحديات
43	القسم 3: التحرر من العنف، والوصم والصور النمطية
44	التحرر من العنف، والوصم والصور النمطية
44	الإنجازات
46	الحقائق والتحديات
53	القسم 4: المشاركة والمساءلة، والمؤسسات المستجيبة للنوع الاجتماعي
54	الإنجازات
55	الحقائق والتحديات
59	القسم 5: المجتمعات التي تسعى نحو السلم والامن الإنساني والشاملة للجميع
60	الإنجازات
61	الحقائق والتحديات
65	القسم 6: الحفاظ البيئة وحمايتها واصلاحها
66	الإنجازات
67	الحقائق والتحديات
71	الأولويات والتوصيات للفترة 2024-2029 للأبعاد الستة الشاملة
77	المراجع

شكر وتقدير

يتقدم مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي بخالص الشكر والتقدير والاحترام من كل من ساهم في إعداد هذا التقرير الوطني، الذي يجسّد مراجعة تقييمية على المستوى الوطني لتنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين من قبل دولة فلسطين، في إطار الذكرى الثلاثين لتبنيه.

إننا نتوجه بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى منتدى المنظمات الأهلية الفلسطينية لمناهضة العنف ضد المرأة وكافة المنظمات النسوية الشريكة، على جهودهم الدؤوبة والتزامهم الراسخ في إنهاء العنف القائم على النوع الاجتماعي. كما نقدر بشدة مساهمات الباحثين والباحثات، والناشطين والناشطات، وممثلي المؤسسات القاعدية والمنظمات المجتمعية المحلية والدولية، الذين قدموا رؤى عميقة وشهادات قيّمة أثرت هذا التقرير وجعلته يعكس الواقع بأمانة وموضوعية.

ونخص بالشكر أيضًا كل من شارك في المشاورات الوطنية التي شملت اللقاءات التشاورية والمقابلات الفردية، حيث كان لتلك المساهمات دور أساسي في تسليط الضوء على القضايا الجوهرية وتعزيز دقة التقرير وشموليته. كما نتوجه بالشكر لكل من شارك في اللقاءات التشاورية والمقابلات الفردية من مختلف أنحاء فلسطين، سواء من الباحثين والباحثات، أم الناشطين والناشطات، أم ممثلي المؤسسات القاعدية والمنظمات المجتمعية المحلية والدولية، الذين قدموا رؤى ثمينة وشهادات حية أسهمت في إثراء هذا التقرير.

كما يعبر مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي عن خالص شكره وتقديره للدكتورة ميساء شقير على جهودها الصادقة والمخلصة في إعداد هذا التقرير، إذ إن تفانيها وعملها الدؤوب أسهما بشكل كبير في تقديم مراجعة تقييمية شاملة ودقيقة، تعكس بوضوح واقع تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين في فلسطين، فنثمن جهودها البحثية المتميزة وحرصها على إبراز القضايا الجوهرية التي تمس حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين، ونقدّر إسهاماتها القيمة في دعم مسيرة النضال الحقوقي والعدالة الاجتماعية.

ولا يفوتنا أن نشكر شركاءنا الدوليين ومنظمات الأمم المتحدة، وخاصة هيئة الأمم المتحدة للمرأة، على دعمهم وتعاونهم في هذه العملية التقييمية.

ونتوجه بالشكر الجزيل إلى مارغو أوكازاوا راي على جهودها القيّمة في مراجعة التقرير، فقد كان لخبرتها في المجال النسوي ودقتها الأثر الكبير في تحسين جودة المحتوى، وضمان وضوحه وشموليته. نقدّر تفانيها وملاحظاتها النسوية البناءة التي أسهمت في إثراء التقرير وإخراجه بأفضل صورة ممكنة، حيث ساعدت ملاحظاتها الدقيقة ومساهماتها الجوهرية في تعزيز الدقة العلمية والموضوعية للتقرير، ما جعله يعكس القضايا المطروحة بوضوح وعمق. إن التزامها وحرصها على إبراز التفاصيل الجوهرية بأسلوب دقيق يعكسان مدى تفانيها في دعم الجهود الرامية إلى تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية.

وأخيرًا، نشكر زميلتنا في برنامج زمالة مها ابو دية للعام 2024 -الزميلة دانية هوارى، على دورها في مراجعة المسودة النهائية من خلال مقارنة النسختين العربية والإنجليزية لضمان دقتهما، كما قدمت مراجعات إضافية للوثائق والتقارير المنشورة التي تم الإشارة إليها في التقرير النهائي وإضافتها حسب الحاجة. كانت جهودها الكبيرة واهتمامها الثابت لا تقدر بثمن في إنهاء التقرير. حاليًا، تستكمل دراستها في الماجستير في القانون الدولي والدبلوماسية في الجامعة العربية الأمريكية، وقد ساعدت هذه التجربة في تعزيز مهاراتها الأكاديمية والمهنية في تحليل النظريات النسوية العالمية والتفاعل معها من خلال برامج مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي (WCLAC)

وأخيرًا، تحية تقدير واعتزاز لكل النساء الفلسطينيات اللواتي يواصلن النضال بشجاعة وإصرار من أجل تحقيق العدالة والمساواة، رغم كل التحديات والصعوبات. إن صمودكنّ هو مصدر إلهام لنا جميعًا.

مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي

تقديم

يسعدني تقديم التقرير الموازي لتقرير بيجين +30، الذي تم إعداده بمبادرة من مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي بالتعاون مع منتدى المنظمات الأهلية الفلسطينية لمناهضة العنف ضد المرأة، في الوقت نفسه الذي سيتم فيه إحياء الذكرى الثلاثين للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة واعتماد إعلان منهاج عمل بيجين 1995 لهذا العام 2025، وأيضاً مرور عشر سنوات على إقرار خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

خلال السنوات الخمس التي يغطيها التقرير شهدت فلسطين ظروفًا طارئة، ابتداء من جائحة كورونا وما ترتب عليها من تبعات مباشرة وطويلة الأمد على حياة النساء والفتيات، وارتفاع في وتيرة العنف المبني على النوع الاجتماعي، واستمرار حالة الانقسام السياسي الفلسطيني، وتنامي الهجمات المضادة على النساء والمؤسسات النسوية المطالبة بالمساواة بين الجنسين وتبني قانون حماية الأسرة لحماية النساء المعنفات، وتعاكس السلطة الوطنية الفلسطينية عن مجابهة هجمة التحريض المعادية للمؤسسات النسوية، وتركنا في المجابهة المباشرة مع القوى التقليدية المحافظة في المجتمع الفلسطيني لغياب الإرادة، ما أدى إلى محدودية الإنجازات التي تمكنت الحركة النسوية الفلسطينية من تحقيقها خلال الأعوام الخمسة الماضية.

وبطبيعة الحال، فإن استمرار الاحتلال الإسرائيلي الاستعماري، وسياساته الممنهجة ضد الشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، والتوسع الاستيطاني وإرهاب المستوطنين، والعدوان الإسرائيلي العسكري وحرب الإبادة على شعبنا في قطاع غزة على وجه التحديد، والإمعان في ارتكاب جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، والإبادة الجماعية والتطهير العرقي مع غياب المساءلة على المستوى الدولي، كلها كان لها الأثر الأكبر على النساء والفتيات، وأدت إلى معاناة مضاعفة للنساء الفلسطينيات وزادت من أعبائهن الرعائية داخل الأسرة، وارتفاع عدد الأسر التي ترأسها النساء في ظل أوضاع اقتصادية واجتماعية وسياسية لا توفر مقومات الحياة الإنسانية الكريمة، مع استمرار حرب الإبادة لأكثر من خمسة عشر شهراً، والنزوح القسري لأكثر من مرة لمعظم سكان القطاع.

يعتبر هذا التقرير مراجعة شاملة لواقع النساء الفلسطينيات خلال الأعوام الخمسة الماضية، وثمره جهود مشتركة ومتواصلة ما بين مؤسسات منتدى مناهضة العنف ضد المرأة الفلسطينية (المنتدى) ومركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، وبمشاركة واسعة ومشاورات وطنية أجريت مع مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات النسوية المختلفة والمنظمات النسوية القاعدية، وتم الاعتماد على عملية مراجعة شاملة وتشاركية على المستوى الوطني.

من خلال هذه الشراكة تم تسليط الضوء على أبرز الأولويات والتحديات والإخفاقات والتقدم المحرز في مجالات الاهتمام الستة الحاسمة، والخروج بدروس مستفادة وحلول ملموسة يجب أن نعتمدها من أجل توطيّن إعلان ومنهاج عمل بيجين وخطة التنمية المستدامة خلال السنوات الخمس القادمة.

أثناء إعداد هذا التقرير تم الاستناد إلى المذكرة التوجيهية للمراجعات الشاملة على المستوى الوطني الصادرة عن مكتب الأمم المتحدة للمرأة والتي تقدم اقتراحات

وتوصيات حول عملية المراجعة، وتم تحديد القضايا الست التي سيتم التركيز عليها أثناء إعداد التقرير، وهي: التنمية الشاملة والازدهار المشترك والعمل اللائق، والقضاء على الفقر والحماية الاجتماعية والخدمات الاجتماعية، بالإضافة إلى التحرر من العنف ووصمة العار والقوالب النمطية، والمشاركة والمساءلة والمؤسسات المستجيبة للنوع الاجتماعي، والمجتمعات السلمية والشاملة، وحفظ البيئة وحمايتها وإعادة تأهيلها، وتم التركيز على الإنجازات والحقائق والتحديات والأولويات والتوصيات المتعلقة بالمحاور الستة.

سيتم استخدام هذا التقرير خلال السنوات القادمة كمرجع وأداة مناصرة متعلقة بإعلان منهج عمل بيجين وخطة التنمية المستدامة، ابتداء من انعقاد الدورة 69 للجنة وضعية المرأة خلال شهر آذار من العام 2025، بالإضافة إلى أنشطة ومبادرات مناصرة أخرى سيعمل المركز بالتعاون مع منتدى المنظمات الأهلية على تنفيذها لاحقاً.

رندة سنيورة

المديرة العامة / مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي

مقدمة

يقدم التقرير التالي مراجعة تقييمية على المستوى الوطني لتنفيذ اعلان ومنهاج عمل بيجين من قبل دولة فلسطين، ضمن إطار الذكرى 30 لتبنيها. ويستند هذا التقرير النهائي إلى نتائج عملية المراجعة الشاملة والتشاركية التي جرت من مايو إلى أكتوبر 2024، تم تحضيره من قبل مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي بالشراكة مع منتدى المنظمات الأهلية الفلسطينية لمناهضة العنف ضد المرأة، وهو ائتلاف يضم 17 منظمة نسوية فلسطينية تعمل على إنهاء العنف القائم على النوع الاجتماعي في الضفة الغربية والقدس.

وتضمنت عملية إعداد التقرير لقاءات تشاورية ومقابلات فردية شملت كافة مناطق فلسطين، ومراجعة التقارير والأبحاث المنشورة والمشاورات الوطنية من خلال اجتماعات استشارية ومقابلات فردية. وعُقدت الاجتماعات التشاورية الثلاثة عشر مع ثلاث مجموعات من أصحاب المصلحة والأطراف المهتمة، بدءاً من المجموعات الشعبية إلى المنظمات الدولية. وتألفت إحدى المجموعات من المنظمات المجتمعية المحلية وشبكات الحماية، والمتطوعين من المحامين والصحفيين، ومجموعات النساء الناشطات، ووحدات البرامج التابعة لمركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي. وشكلت تحالفات «سيداو» وقرار مجلس الأمن رقم 1325، والمنتدى، المجموعة الثانية. وشارك في المجموعة الثالثة عبر الإنترنت شركاء دوليون ومنظمات تابعة للأمم المتحدة بما في ذلك هيئة الأمم المتحدة للمرأة.

كما أجرينا مقابلات مع سبعة باحثين ونشطاء خبراء من القدس والضفة الغربية وقطاع غزة. ونظراً للظروف المروعة التي يواجهها سكان غزة، فقد بذلنا جهداً خاصاً لضمان عكس واقعهم بالشكل اللائق في هذا التقرير بما في ذلك ما قبل الحرب الحالية. كما تضمنت عمليتنا مراجعة شاملة للتقارير والدراسات الوطنية والإقليمية والدولية، وانتهت بعقد ورش عمل مع المنتدى والاتحاد العام للمرأة الفلسطينية.

كانت الأهداف العامة للاجتماعات والمقابلات هي تشكيل الأساس الذي يمكن من خلاله الاستجابة للتقرير الوطني لدولة فلسطين، وبشكل عام، تقييم وضع المرأة في فلسطين خلال الفترة 2020-2024 ودعوة جميع أنواع المدخلات فيما يتعلق بتأمين حقوق المرأة في فلسطين. يسعدنا أن عمليتنا الشاملة والتشاركية حقاً قد ولدت مناقشات ثرية بشأن الاحتياجات الأساسية والإنجازات والنكسات والتحديات لتأمين وضمّان حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في فلسطين وشجعت على ظهور مدخلات وانعكاسات ورؤى إضافية. لقد أشركنا أصحاب المصلحة بالطرق الموصوفة لضمان أن يعكس التقرير النهائي بدقة التقييم الجماعي للحالة الحالية لحقوق المرأة وقضايا النوع الاجتماعي.

تم اتباع منهجية هي مزيج من المراجعات الأدبية للتقارير والدراسات الوطنية والدولية والمشاورات الوطنية حول المجالات الستة الحاسمة المختارة من منهاج عمل بيجين وهي: المرأة والفقر، والعنف ضد المرأة، والمرأة والاقتصاد، والمرأة والسلطة وصنع القرار، والمرأة والبيئة، والمرأة والصراع المسلح. وقد تم تجميع مجالات الاهتمام الستة الحاسمة التي تسلط الضوء على مواءمة منهاج عمل بيجين مع أجندة خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

الأبعاد الستة الشاملة التي نتناولها كالآتي:

- أ. التنمية الشاملة، والازدهار المشترك، والعمل اللائق
- ب. القضاء على الفقر، والحماية الاجتماعية، والخدمات الاجتماعية
- ج. التحرر من العنف، ووصمة العار، والقوالب النمطية
- د. المشاركة، والمساءلة، والمؤسسات المستجيبة للنوع الاجتماعي
- هـ. المجتمعات التي تسعى نحو السلم والامن الإنساني والشاملة للجميع
- و. حفظ البيئة وحمايتها وإصلاحها

يتم استخدام مصطلحات «النساء» و «الفتيات» في جميع أنحاء هذا التقرير. نحن نستخدم هذه الفئات من الناس مع الفهم الكامل أن عوامل مثل الطبقة، والقدرة، ومكان الإقامة، وحالة الجنسية، والحالة الاجتماعية، والعمر، وأكثر من ذلك، تؤثر على حياة النساء والفتيات هيكلياً وغير ذلك.

إن كتابة التقرير الموازي لمنظمات المجتمع المدني الفلسطيني بشأن «بيجين +30» تأتي في ظل أول إبادة جماعية يتم بثها تلفزيونياً في التاريخ، حيث بدأت في قطاع غزة في 8 أكتوبر 2023. وعلى الرغم من أن حياة النساء في فلسطين ليست سهلة أو بسيطة أبداً، فمنذ البداية وحتى الآن، أثرت الحرب بشكل كارثي على جميع مجالات الاهتمام الحاسمة لمنصة بيجين، مع تأثيرات غير متناسبة على النساء والأطفال. وهذا يؤكد الحاجة الماسة إلى تقارير منفصلة ومتعمقة حول كل مجال. يتضمن هذا التقرير البيانات المتاحة بشأن التأثيرات على النساء في جميع مجالات الاهتمام، إن البيانات ليست شاملة بسبب طبيعة الحرب الإسرائيلية غير المتوقعة والمتغيرة بسرعة والتطورات المرتبطة بها.

البيانات الواردة هنا ليست شاملة بسبب الطبيعة غير المتوقعة والمتغيرة بسرعة للحرب الإسرائيلية والاحتلال والتطورات ذات الصلة. ومع ذلك، فإننا ندرج أحدث البيانات المتاحة حتى النشر فيما يتعلق بالآثار على المرأة في جميع مجالات الاهتمام.

هيكلية التقرير

يتألف التقرير من أربعة أقسام. الأول يعرض السياق والتحديات، والثاني يلخص إنجازات فلسطين، والثالث يسلط الضوء على الإنجازات مقابل الواقع والتحديات للأبعاد الستة الشاملة. وأخيراً، نختتم بالأولويات والتوصيات للسنوات الخمس المقبلة.

القسم الأول

الأولويات والإنجازات، والتحديات والاختفاقات

السياق والتحديات

الأزمات المتشابكة التراكمية

يقدم هذا القسم وصفًا وتحليلًا للقوى الرئيسية التي أثرت على الشعب الفلسطيني منذ نكبة عام 1948 وحتى الآن مع استمراريتها وامتداداتها الملحوظة على مدار العقود أن الحروب المستمرة والعدوان العسكري، والعدوان الاستيطاني الاستعماري المتزايد العنف ضد الشعب الفلسطيني في غزة والضفة الغربية والقدس الشرقية قد بلغ أبعادًا ملحمة في الوقت الحالي.

حدثان بارزان بعد نكبة عام 1948 يُعدّان أساسيين لفهم اللحظة الحالية. إن استعراض تاريخ مفصل يتجاوز نطاق هذا التقرير، ومع ذلك، لا بد من الإشارة إلى حرب عام 1967 وتوقيع اتفاقية أوسلو الثانية بسبب تأثيراتهما المباشرة التي لا تزال محسوسة حتى اليوم.

بعد حرب 1967، سيطرت إسرائيل بالكامل على غزة، رغم أنها بحلول عام 2005 باتت تسيطر فقط على حدودها. أما اتفاقية أوسلو الثانية، التي وقعت عام 1995، فقد قسمت الضفة الغربية إلى ثلاث مناطق ذات ولايات «أمنية» وإدارية (الصحة، التعليم، والاقتصاد).

- المنطقة «أ» (18%): الأكثر كثافة سكانية بين المناطق الثلاث، وهي تحت السيطرة الكاملة للسلطة الفلسطينية إداريًا وأمنيًا.
- المنطقة «ب» (22%): تخضع للإدارة المدنية للسلطة الفلسطينية، بينما يتم «تقاسم» السيطرة الأمنية فيها.
- المنطقة «ج» (60%): تخضع بالكامل لسيطرة إسرائيل فيما يتعلق بإدارة الأراضي، والبنية التحتية، والتخطيط العمراني، بينما تتحمل السلطة الفلسطينية مسؤولية التعليم والصحة.

يعيش في المنطقة «ج» نحو 400,000 مستوطن إسرائيلي غير شرعي في 230 مستوطنة، في حين يقطنها 300,000 فلسطيني في أكثر من 500 تجمع سكني. علاوة على ذلك، فإن حوالي 30% من المنطقة «ج» تُصنّف كـ «مناطق إطلاق نار» للتدريبات العسكرية، حيث تقع 38 تجمعًا فلسطينيًا داخل هذه المناطق التدريبية¹.

حدث ثالث مهم في التاريخ الفلسطيني الحالي حاسم على وجه التحديد للتاريخ النسوي، ولكنه غير معروف جيدًا خارج الدوائر النسوية الفلسطينية للأجيال الأكبر سنًا، كان «البرلمان الفلسطيني السوري: المرأة والتشريع» الذي عقد في عام 1996، والذي تم تنظيمه على مدار عامين من عام 1994 بعد توقيع اتفاقيات أوسلو. وتصادف الفترة المشمولة بتقرير بيجين +30 أيضًا الذكرى السنوية الـ 30 لهذا المسعى ذي البصيرة.

1 أنبرا. (دون تاريخ). ما هي المناطق أ، ب، وج في الضفة الغربية؟ أنبرا. <https://tinyurl.com/4jkafurx>

وكان من بين أصحاب الرؤى الأساسية والقادة وأعضاء اللجنة المنظمة الراحل لها أبو دية، المدير العام السابقة، والمؤسسة للمركز، ورندة سنيورة، المدير العام للمركز.

“بصفتها المنظمة الوحيدة التي تعاملت مع المسائل القانونية للمرأة، شعرت اللجنة بمسؤولية قوية في أخذ زمام المبادرة في وضع استراتيجية شاملة لاستخدام العملية الانتقالية التي أنشأتها اتفاقات أوسلو لتلبية الاحتياجات الاستراتيجية للمرأة في المسائل القانونية والسياسية. المنظمين... يعتقد تماما في إمكانية التغيير الديمقراطي. في عام 1994، عندما شرعنا في هذا المشروع الطموح، بدا العالم جديداً².”

كانت خيبة الأمل المفجعة خلال هذا المسعى هي رد الفعل العكسي والمقاومة غير المتوقعة للأحزاب السياسية التقدمية فيما يتعلق بقضايا المرأة ومصالحها وترورها كعناصر وعمليات أساسية لبناء الأمة والدولة. كان من المتوقع أن تكون هذه من الأحزاب الإسلامية والتقليديين، والثقافيين، ولكن ليس من أولئك الذين اعتبرتهم النسويات إخوانهم (وبعض الأخوات) وحلفائهم في النضال³.

يوفر هذا التاريخ الموجز للنضالات الثلاثة سياقاً ضرورياً للمناقشات التي ستتبعها في هذا التقرير. في الصفحات التالية، نأمل أن يتمكن القراء من رؤية كل من استمرارية وانقطاع الاستعمار، والنظام الأبوي، والنضال الفلسطيني من أجل بناء الدولة وتحرير المرأة⁴.

قبل فترة طويلة من توقيع اتفاقية أوسلو الثانية، ضمت إسرائيل القدس الشرقية بعد حرب عام 1967. «لقد تم رسم الحدود البلدية للقدس وفقاً لمخاوف ديموغرافية إلى حد كبير، وأهمها استبعاد المناطق الفلسطينية المكتظة بالسكان من أجل ضمان الأغلبية اليهودية في القدس». يوفر هذا التاريخ الجيوسياسي الموجز سياقاً ضرورياً للمناقشات التي ستلي هذا التقرير⁵.

منذ عام 1948 وحتى اللحظة الحالية، وصلت الحروب المستمرة والعدوان العسكري والعدوان الاستعماري المتزايد العنف ضد الشعب الفلسطيني في غزة والضفة الغربية والقدس الشرقية إلى أبعاد ملحمة. حتى 25 يوليو 2024، وفقا لوزارة الصحة الفلسطينية في قطاع غزة، حتى أكتوبر 2024 في غزة وحدها، ارتفع عدد القتلى إلى 42,438 شخصا و99,246 جريحا⁶، معظمهم من النساء والأطفال.

2 مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي (WCLAC)، البرلمان النموذجي الفلسطيني: البرلمان الفلسطيني الصوري نحو تشريع فلسطيني الهوية متجدد المفهوم وعادل المضمون، 2015.

3 مرجع سابق

4 لمزيد من التاريخ حول فلسطين، انظر على سبيل المثال: نورة إرقط، العدالة للبعض: القانون ومسألة فلسطين، 2019، دار نشر جامعة ستانفورد، ستانفورد، كاليفورنيا. نورمان فينكلشتاين، غزة: تحقيق في استشهادها، 2018/2021، بيركلي، كاليفورنيا: دار نشر جامعة كاليفورنيا. نور مصالحة، فلسطين: تاريخ يمتد لأربعة آلاف عام، 2018، لندن: زد بوكس. خالد رشدي، حرب المئة عام على فلسطين: تاريخ الاستعمار الاستيطاني والمقاومة، 2017-2019، 2020، نيويورك: متروبوليتان بوكس.

5 بتسليم، القدس الشرقية، تم التحديث في عام 2019. <https://www.btselem.org/jerusalem>

6 وكالة وفا للأنباء الفلسطينية (17 أكتوبر 2024). ارتفع عدد القتلى في جميع أنحاء قطاع غزة إلى 42,438، أكثر من 99,246 جريحا. الرابط: <https://tinyurl.com/nhhja7cs> ارتفع عدد القتلى إلى ما يقرب من 47000 وجرح إلى أكثر من 111620 بحلول نهاية يناير 2025. <https://tinyurl.com/yruy3cey>

عدد لا يحصى من الأشخاص والجثث الأخرى المحاصرين أو المدفونين تحت الأنقاض بسبب الإبادة الجماعية الإسرائيلية في غزة ليست مدرجة في العد. 7 إن الأزمة الإنسانية التي هي من صنع الإنسان في قطاع غزة خطيرة و كارثية. تم تدمير البنية التحتية الحيوية كلياً أو جزئياً، بما في ذلك المياه والصرف الصحي والصحة والكهرباء والطرق وجميع مستويات المؤسسات التعليمية وأبراج الهواتف المحمولة وأنظمة الاتصالات الافتراضية الأخرى. هناك أكثر من مليوني لاجئ ونازح يفتقرون تماماً إلى الغذاء والماء والكهرباء والصرف الصحي والخدمات الصحية، والأهم من ذلك، الأماكن الآمنة. 8

بالتزامن مع ذلك، تصاعد العدوان العسكري الإسرائيلي المستمر في مدن ومخيمات وقرى الضفة الغربية بشكل كبير منذ 7 أكتوبر 2023. وحتى 9 تشرين الأول/أكتوبر 2024، لم تسفر أفعالهم عن وقوع ضحايا وإصابات فحسب، بل أسفرت أيضاً عن اعتقال واحتجاز أكثر من 10,000 9 طفل وامرأة ورجل فلسطيني. واجه الأسرى والاسيرات الفلسطينين في السجون الإسرائيلية المجاعة والتعذيب والعنف الجسدي والجنسي بما في ذلك الاغتصاب، 10 حيث قتل أكثر من 50 نتيجة التعذيب بحلول نهاية عام 2024. 11 بالإضافة إلى ذلك، هناك آلاف الأسرى من قطاع غزة وحده الذين لا توجد معلومات عنهم حتى الآن. 12

شهدنا تصعيداً كبيراً للعنف في 2020 - 2024 من قبل المستوطنين الاستعماريين والجيش الإسرائيلي ضد الفلسطينيين في الضفة الغربية والقدس. وتفاقت هذه المسائل بسبب الانقسام السياسي الداخلي، وعدم الاستقرار الاقتصادي، وتقلص المساحات المدنية لمنظمات المجتمع المدني، وتقييد حرية التعبير، والاعتقالات التعسفية للمعارضين السياسيين من قبل السلطة الوطنية الفلسطينية، ورد الفعل العنيف المنسق ضد المنظمات النسائية.

خلال الفترة نفسها، تصارع العالم مع جائحة COVID-19. في آذار/مارس 2020، أعلنت الحكومات الفلسطينية حالة الطوارئ وفرضت قيوداً على الحركة في جميع أنحاء الضفة الغربية وقطاع غزة. وكان لذلك عواقب اجتماعية واقتصادية وخيمة، بما في ذلك انخفاض الدخل وزيادة مقلقة في الفقر والبطالة، وزيادة كبيرة في العنف المنزلي بشكل عام والعنف المنزلي ضد النساء والفتيات والأشخاص ذوي الإعاقة على وجه الخصوص. وتعرضت آليات الحماية الهشة أصلاً والخدمات الأساسية المحدودة لمزيد من الخطر. هذه التحديات حادة بشكل خاص بالنسبة لأولئك الذين يعيشون في المناطق المهمشة، كما سيوضح هذا التقرير في الأقسام التالية.

- 7 المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان (9 مارس 2024). الأسرى الفلسطينيون هم ضحايا التعذيب والإعدامات الممنهجة في ظل التزام المنظمات الدولية الصمت. الرابط: <https://tinyurl.com/fcpe9ex7>
- 8 مكتب الأمم المتحدة تنسيق الشؤون الإنسانية (2024، نوفمبر). الوضع الإنساني تحديث #239 | قطاع غزة. متاح على: <https://tinyurl.com/nxurha5c>.
- 9 مقلع / الدفاع عن حقوق الإنسان للفلسطينيين. (2024، 18 أغسطس). احصائيات الحرب، الرابط: <https://tinyurl.com/29b5xswp>
- 10 المرصد الأورومتوسطي. (9 مارس 2024). ويقع السجناء الفلسطينيون ضحايا للتعذيب والإعدامات الممنهجة في ظل التزام المنظمات الدولية الصمت. متاح على: <https://tinyurl.com/fcpe9ex7>
- 11 ميدل إيست مونيتور. (30 ديسمبر 2024). يموت السجناء الفلسطينيون من غزة في السجون الإسرائيلية. متاح في: <https://tinyurl.com/bdz7t52z>
- 12 أخبار (26 يوليو 2024). <https://tinyurl.com/47sdzpbk>

لقد أدت الأزمات والتحديات المتراكمة على مدى السنوات الخمس الماضية إلى استنزاف وإضعاف مؤسسات الدولة وأنظمتها وسياساتها وإجراءاتها الهشة بالفعل. كما أحبط هذا أيضًا محاولات تصميم وتنفيذ خطط إصلاح شاملة في هذه المناطق. إن التعلم من الماضي أمر ضروري للتعامل مع التحديات والعقبات الناشئة وغير المسبوقة نحو تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والتحضير بشكل أفضل للمستقبل.

وقد أحدث تلاقى الأحداث والتطورات الموصوفة تداعيات شديدة ومتعددة ومتراصة على النساء والفتيات، ما أدى إلى تفاقم التحديات القائمة من قبل في تحقيق وتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. في القسم التالي، نقدم التحديات والعقبات الحرجة التي تواجه الجهات الفاعلة في المجتمع المدني والحركات المنخرطة في تأمين حقوق النساء والفتيات في الفترة ما بين 2020-2024.

التحديات

- يشكل الاحتلال العسكري المستمر وعنف المستوطنين وانتهاكات حقوق الإنسان لجميع الفلسطينيين، بمن فيهم النساء والفتيات، عقبات رئيسية أمام تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في فلسطين. بسبب الاحتلال العسكري الإسرائيلي وتوسيع المستوطنات والتشرد الجغرافي، تتمتع السلطة الفلسطينية بولاية قضائية وسلطة محدودة في معظم المناطق الفلسطينية، بما في ذلك القدس الشرقية.
- الانقسامات السياسية الداخلية، وحل المجلس التشريعي الفلسطيني في كانون الأول/ديسمبر 2018، وغياب الانتخابات الوطنية منذ عام 2006.
- يشكل اعتماد فلسطين الكبير على المساعدات الدولية عقبة كبيرة أمام إحراز تقدم ملموس عبر الأبعاد الرئيسية الستة الموضحة في منهاج عمل بيجين. هذه التبعية متجذرة في تاريخ طويل من المساعدات الخارجية غير الكافية والخطئة في بعض الأحيان، والتي فشلت في تعزيز التنمية المستدامة أو تمكين المجتمعات المحلية. ونتيجة لذلك، غالبًا ما تعرقل الجهود المبذولة لمعالجة المجالات الحيوية مثل التنمية الاقتصادية، والتعليم، والرعاية الصحية، والمشاركة السياسية، والمساواة بين الجنسين، ما يحد من إمكانية إحراز تقدم ذي مغزى. لا يكمن التحدي في تأمين التمويل الكافي فحسب، بل يكمن أيضًا في ضمان استخدام المساعدات بشكل فعال ومواءمتها مع الاحتياجات الفعلية للشعب الفلسطيني، ما يعيق في النهاية تحقيق أهداف B.PFA.¹³

13 وايلدمان، ج.، وتارثير، أ. (2021). الاقتصاد السياسي للمساعدات الخارجية في الأراضي الفلسطينية المحتلة: إطار مفاهيمي. في الاقتصاد السياسي لفلسطين: وجهات نظر نقدية ومتعددة التخصصات وإنهاء الاستعمار (ص 223-247). شام: سبرينغر الدولية للنشر.

- عدم القدرة على تأمين التمويل الكافي وضمان استخدام المساعدات بشكل فعال ومواءمتها مع الاحتياجات الفعلية والحاسمة للشعب الفلسطيني، ولا سيما الأكثر ضعفا مثل التنمية الاقتصادية والتعليم والرعاية الصحية والمساواة بين الجنسين. هو أيضا نتيجة لحجب الحكومة الإسرائيلية « إيرادات المقاصة ”وتحويلها إلى السلطة الفلسطينية.¹⁴
- شهدت السنوات الخمس الماضية تصاعدا مقلقا في القمع السياسي من قبل السلطة الفلسطينية، من خلال اعتقال وإساءة معاملة وإذلال النشطاء الصريحين الذين ينتقدون الحكومة الحالية، بمن فيهم النساء، واعتقال وقتل الناشط الحقوقي البارز نزار بنات في الضفة الغربية.
- تكثيف البيئات الأبوية المعادية للدولة والمجتمع وزيادة حملات التشهير ضد النساء والمنظمات غير الحكومية والناشطات النسويات وحقوق الإنسان.
- وهذه مؤشرات مقلقة على عدم احترام حقوق الإنسان وتجاهلها وانتهاك حرية التعبير. وتفاقت بسبب الاستجابة السلبية من جانب الدولة، التي فشلت في حماية ودعم الناشطين والمنظمات غير الحكومية المستهدفة. وبدلاً من ذلك، أوقفت برامج زواج الأطفال والحماية من الاستغلال الجنسي والانتهاك والتحرش (SEAH)، والتي كانت تُدار بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية. ولم يفشل التقرير الوطني حول بكين + 30 في ذكر ذلك في تقريره فحسب، بل إنه لم يستجب أيضًا للشكاوى التي قدمتها النسويات والناشطات إلى نيابة الجرائم الإلكترونية في رام الله.
- وقد أثر تقلص تمويل منظمات المجتمع المدني في السنوات الخمس الماضية سلبا على استدامة وتوافر الخدمات الأساسية المقدمة للشعب الفلسطيني، بمن في ذلك النساء والفتيات. ويمثل التمويل المشروط للمانحين وفرض أجنداتهم وأولويات عملهم تحديا كبيرا ويثير تساؤلات حول الأجندة السياسية لبعض المانحين. علاوة على ذلك، فإن ازدواجية المعايير التي ينتهجها المجتمع الدولي وفشل جميع الاتفاقيات والمنصات الدولية في وقف الإبادة الجماعية المستمرة في غزة تثير تساؤلات صعبة حول المساءلة وقدرة الأنظمة العالمية على وقف القتل المستمر لأكثر من 50,000 فلسطيني من السابع من أكتوبر 2023 حتى ديسمبر 2024.
- عدم وجود استعداد للطوارئ. أصبح غياب سياسات وإجراءات الاستجابة للطوارئ واضحا خلال جائحة كوفيد - 19 والحرب الحالية في غزة والعنف المرتبط بها في جميع أنحاء فلسطين.
- انعدام التنسيق والتشرد بين جميع أصحاب المصلحة وعدم وجود إطار عمل موحد.

14 تقرير الرصد الاقتصادي للبنك الدولي (مايو، 2024): أثر الصراع في الشرق الأوسط على الاقتصاد الفلسطيني، عائدات التخليص هي في الغالب ضريبة القيمة المضافة ورسوم الاستيراد التي تجمعها الحكومة الإسرائيلية ثم يتم تحويلها إلى السلطة الفلسطينية شهريا وفقا لبروتوكول باريس. الرابط: <https://tinyurl.com/kyca6kxy>

- المعايير المزدوجة وفشل الدول الأكثر قوة في تنفيذ القوانين والاتفاقيات والآليات الدولية الأخرى، مما يثير تساؤلات جوهرية بشأن المساءلة وقدرة الأنظمة العالمية. ويتجلى هذا في فشلها وعدم رغبتها في وقف الإبادة الجماعية في غزة وانتهاكات القانون الدولي وحقوق الإنسان في جميع أنحاء فلسطين .
- كان للتحديات المذكورة عواقب وخيمة على النساء والرجال والأطفال في فلسطين. مع الزيادة السريعة في الفقر والبطالة والنزوح وجميع أشكال العنف، بما في ذلك العنف السيبراني والاقتصادي بالإضافة إلى العنف القائم على النوع الاجتماعي وانخفاض حقوق الإنسان الأساسية، ويعاني الناس في جميع أنحاء فلسطين من الضعف والفقر والعنف وعدم المساواة بشكل أكثر حدة مما كانت عليه قبل خمس سنوات.¹⁵

الإنجازات الإجمالية

إن الإنجازات التي تحققت خلال السنوات الخمس الماضية في إطار الأبعاد الستة الشاملة لخطة عمل بيجين وخطة عام 2030 متناقضة، حيث يختلف التقرير الوطني عن تقارير المنظمات غير الحكومية ومشاوراتها. فالعديد من الإنجازات التي أبلغت عنها الدولة، بما في ذلك التعديلات القانونية، هي إنجازات غير مكتملة أو كاذبة لأنها لم تنفذ أبدا بسبب عدة عوامل منها عدم وجود آليات تنفيذية ومتابعة، وغياب الإرادة السياسية للدولة للنهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وسيوضح هذا التقرير أن تغيير القوانين غير فعال دون آليات للتنفيذ، وأن اللجان والمناقشات غير مثمرة دون إجراءات وخطط متابعة. لا يتعلق الأمر فقط بإجراء المناقشات، ولكن أيضا حول ما سيأتي بعد ذلك.

- وتعتبر مخصصات الميزانية وخطط المتابعة أمرا بالغ الأهمية، بما في ذلك أطر الرصد والتتبع، إنها تضمن استمرارية وفعالية جهودنا لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في فلسطين. وعلاوة على ذلك، أشارت المشاورات الوطنية إلى أن الإجراءات الشاملة المتخذة في جميع مجالات الاهتمام خلال السنوات الخمس الماضية تحتاج إلى معالجة الأسباب الجذرية لأوجه عدم المساواة بين الجنسين وأن تكون أكثر فاعلية وأفضل تنسيقا، من أجل تحقيق الأثر الحقيقي المطلوب على حياة النساء والفتيات. وكان للتدخلات والبرامج الشاملة الحالية تجاه المرأة في جميع المجالات تأثير محدود على الحالة العامة للنساء والفتيات و/ أو حققت تقدما محدودا خلال مدة الإبلاغ عن حياة النساء والفتيات. قبل تقديم تفاصيل محددة في كل من الأبعاد الستة الشاملة، نبدأ بإلقاء نظرة عامة موجزة على الإنجازات بين عامي 2020-2024: إنجازات فلسطين -كما ورد في التقرير الوطني- في تحقيق وتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة خلال السنوات الخمس الماضية بما في ذلك إدخال مراسيم قوانين محددة تهدف إلى حماية حقوق المرأة.

15 صندوق النقد الدولي. (أبريل 2023). الضفة الغربية وقطاع غزة: قضايا مختارة. دائرة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، المجلد 2023: العدد 147.

- وقرر مجلس الوزراء تخصيص موارد لبرامج تمكين المرأة وشكل لجانا لتلبية الاحتياجات.
- أيضا العديد من المنظمات غير الحكومية، بما في ذلك الائتلافات النسائية وحقوق الإنسان، شاركت بالأنشطة التي تتضمن مجالات الاهتمام البالغ عددها 12 مجالاً حيويًا، التي تتمثل بالمناصرة، وزيادة الوعي، ونشر صحائف الوقائع وأوراق السياسات وغيرها من المواد، ذات أهمية خاصة بالنظر إلى السياق الصعب لقد تقدمت في عدد قليل من المجالات، ومع ذلك استمر النضال في جميع المجالات الحيوية المثيرة للقلق. كذلك يبذل المجتمع المدني جهودًا حثيثة في منع التحرش والعنف الجنسي وتوفير الحماية في أماكن العمل.
- التقدم الذي أحرزته منظمات المجتمع المدني في مجال منع التحرش الجنسي والعنف وتوفير الحماية في مكان العمل.
- أدت جهود المجتمع المدني إلى إصدار الدولة مرسومًا يرفع الحد الأدنى للأجور في فلسطين إلى 1800 شيكل شهريًا (حوالي 500 دولار أمريكي بمعدل التحويل الحالي)، وهو نتيجة مباشرة لحملة الدعوة والتوعية التي أطلقها تحالف الحد الأدنى للأجور.
- بالإضافة إلى ذلك، بعد ثلاث سنوات (2018-2021) من الاحتجاج والمناصرة، حصلت الحركة من أجل الأشخاص ذوي الإعاقة على قرار وزاري بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في الخدمات الصحية، وهو دليل واضح على ماثرتهم وتفانيهم.

الملخص

وقد كشفت المشاورات الوطنية عمومًا أن التدخلات والبرامج القائمة كان لها تأثير محدود على الوضع العام للنساء والفتيات، ولم تحقق سوى تقدم محدود خلال المدة المشمولة بالتقرير. وكشفت النتائج التي توصلنا إليها عن المشكلة الحرجة المتمثلة في الافتقار إلى آليات التنفيذ والإشراف والرصد والتقييم وخطط المتابعة المرتبطة بالتغييرات القانونية الذي يقوض فعالية المراسيم وقرارات مجلس الوزراء ويؤكد هذا الوضع الحاجة الملحة إلى تحسين التنسيق والتخطيط وجهود الدعوة المستمرة. وهذه الإجراءات ضرورية لضمان إنفاذ القوانين، ووضع خطط المتابعة، والتخصيص المناسب للميزانيات والموارد البشرية، وهذه التدابير حيوية لترجمة القوانين والقرارات الجديدة إلى إجراءات ملموسة وإظهار الإرادة السياسية للنهوض بحقوق المرأة وتمكينها. والأمر الأكثر أهمية هو أن المشاورات الوطنية اقترحت أن الإجراءات الشاملة خلال السنوات الخمس الماضية كانت بحاجة إلى معالجة الأسباب الجذرية لعدم المساواة بين الجنسين، وأن يتم تنسيقها بشكل أفضل لتحقيق التأثيرات الإيجابية الحقيقية المطلوبة على حياة النساء والفتيات. وسوف يثبت كلًا ما سبق الإرادة السياسية والتزام الدولة بتعزيز حقوق النساء والفتيات وتمكينهن.

القسم الثاني

التقدم المحرز في ستة
مجالات اهتمام حاسمة

التقدم عبر مجالات الاهتمام الـ 6

يقدم هذا القسم تحليلاً أكثر تفصيلاً للتدابير المتخذة لتعزيز المساواة بين الجنسين في السنوات الخمس الماضية (2020-2024) عبر المجالات الستة الحاسمة المختارة للجنة حماية الأغذية والزراعة وهي: المرأة والفقير، والعنف ضد المرأة، والمرأة والاقتصاد، والمرأة والسلطة وصنع القرار، والمرأة والبيئة، والمرأة والصراع المسلح. ولتسهيل التحليل، تم تجميع مجالات الاهتمام الستة الحاسمة في ستة أبعاد شاملة تسلط الضوء على مواءمة مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

التنمية الشاملة للجميع، والتشارك في الازدهار والعمل اللائق

مجالات الاهتمام الحاسمة: ألف- المرأة والفقير. و-و المرأة والاقتصاد

الإنجازات

- بذلت فلسطين جهوداً حثيثة لتعزيز المساواة بين الجنسين في أماكن العمل على مدى السنوات الخمس الماضية على النحو المبين في التقرير الوطني، حيث تشمل هذه المبادرات تعزيز وإنفاذ القوانين والسياسات والممارسات التي تحظر التمييز في توظيف النساء واستبقائهن وترقيتهن في كل من التوظيف في القطاعين العام والخاص. كما قامت الدولة بتعديل القوانين، وشكلت لجان، ونظمت المؤتمرات، ووضعت كتيبات وأدلة، ونفذت أنشطة للتوعية، وأطلقت مبادرة التوظيف عبر الإنترنت تسمى (online initiative-E-SOUQ)، ومتجرًا إلكترونيًا، وأسست صندوق التشغيل الفلسطيني والاستراتيجية الوطنية للتشغيل 2020-2025.
- أيضاً أضافت التعديلات القانونية على قانون التقاعد رقم 7 لسنة 2005 بالقرار بقانون رقم 48 لسنة 2022 والموافقة على إجازة أبوة مدفوعة الأجر لمدة ثلاثة أيام وإجازة أمومة مدفوعة الأجر لمدة لا تقل عن 14 أسبوعاً كما هو معدل في القانون المدني بالقرار بقانون رقم 24 لسنة 2022.
- قامت بإنشاء المؤسسة الوطنية الفلسطينية للتمكين الاقتصادي لتمكين الأسر والأفراد الشباب والنساء وذوي الإعاقة بموجب قرار بقانون في عام 2019، نفذه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.¹⁶

• مراعاة شهادة الرجل والمرأة على قدم المساواة في كافة العقود والمعاملات القانونية لسلطة الأراضي، الصادرة في أغسطس 2023. يشير التقرير الوطني إلى زيادة مشاركة المرأة بشكل عام في القوى العاملة بين عامي 2020 و2022، من 16% إلى 18% مع زيادة في عدد النساء العاملات في القطاع العام من 45% إلى 48.17%

• إنشاء اللجنة الوطنية لتعزيز الأجور العادلة وضمن المساواة في الأجر عن العمل المتساوي القيمة، المكلفة بإجراء دراسات لتقييم الفجوة في الأجور وتنفيذ السياسات بما يتماشى مع المبادئ التوجيهية العامة للاتفاقية 100 لمنظمة العمل الدولية.¹⁸ هذه اللجنة، التي تتألف من مختلف أصحاب المصلحة مثل الأكاديميين والمجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وغيرهم، هي منصة واعدة لفلسطين للانضمام إلى التحالف الدولي لمنظمة العمل الدولية، وستجعل الدولة ملزمة بالإبلاغ عن التقدم الذي أحرزته سنويا. صدور القرار بقانون رقم 4 لسنة 2021 بشأن مجلس الوزراء برفع الحد الأدنى للأجور من 1,450 شيكلًا جديدًا (حوالي 400 دولار أمريكي) إلى 1,880 شيكلًا جديدًا (حوالي 520 دولارا أمريكيا) شهريا اعتبارا من بداية عام 2022، والذي جاء نتيجة تنظيم الاتحاد العام لنقابات العمال الفلسطينية لهذا التغيير في عام 2021. إلا أن هذا القرار لم يحدد كيفية تطبيق الحد الأدنى للأجور ولم يتم تطبيقه في قطاع غزة بسبب الانقسام السياسي المستمر.

لقد كانت تحركات المجتمع المدني لتعزيز المساواة بين الجنسين في العمل خلال السنوات الخمس الماضية فعالة في إحداث التغيير. وقد ركزت حملاتهم الدعائية وأوراقهم البحثية ومجموعاتهم وأنشطة رفع الوعي على زيادة الحد الأدنى للأجور

(وخاصة الاتحاد العام لنقابات العمال الفلسطينيين) ومعالجة التحرش الجنسي في مكان العمل. وقد ضغطت العديد من المنظمات على الدولة من خلال تنظيم حملات إعلامية ومناصرة، ورفع مستوى الوعي، وإنتاج تقارير بحثية لإصلاح قوانين العمل الفلسطينية بما يتماشى بشكل أكبر مع اتفاقيات منظمة العمل الدولية، وأكثر حساسية للنوع الاجتماعي وشاملة، والتي تحمي حقوق المرأة في الوصول إلى عمل لائق. ركزت العديد من المنظمات والائتلافات النسائية، بالتعاون مع الجماعات المجتمعية والتعاونيات النسائية والمنظمات الدولية ومنظمات الأمم المتحدة، جهودها على دعم والدعوة لحقوق العمال للنساء في كل من الاقتصادات الرسمية وغير الرسمية بما في ذلك الزراعة، وبالتالي تمكين المرأة في مختلف مجالات العمل.

17 التقرير الوطني لفلسطين (2024) بيجين +30. الرابط: <https://tinyurl.com/4rux2nrh>

18 اتفاقية المساواة في الأجور (رقم 100) هي اتفاقية لمنظمة العمل الدولية تركز على التمييز بين الجنسين في العمل.

الحقائق والتحديات

حقائق وتحديات ما قبل الحرب

وعلى الرغم من كل الجهود المبذولة لتعزيز مشاركة المرأة في قوة العمل، فإن الواقع الاقتصادي العام كارثي. فتحتى قبل الحرب الحالية، لم يكن وضع المرأة واعداً للغاية، لأن العمل الإنتاجي خارج المنزل لا يزال يعتبر في المقام الأول مساحة للرجال.

- فان معدلات بطالة مرتفعة بين النساء في فلسطين، لا سيما بين الخريجين الشباب. وتظهر الأرقام أن معدل بطالة الإناث ارتفع بشكل كبير من 12.4% في عام 2000 إلى 43% في عام 2021.¹⁹ وبالمقارنة، ارتفع معدل بطالة الذكور من 14.6% في عام 2000 إلى 22.4% في عام 2021.²⁰
- في عام 2022، كانت 1 فقط من كل 10 نساء في سن 15 عاما فما فوق تعمل في الضفة الغربية وقطاع غزة.²¹ أما معدل البطالة بين النساء المشاركات في القوى العاملة في عام 2022 فبلغ 40.4%، بينما كان 20.3% للرجال. وبحلول الربع الرابع من عام 2023، تغيرت المعدلات إلى 33.9% للرجال و24.6% للنساء.²³
- وفقا لمركز الإحصاء الفلسطيني، كانت معظم النساء العاطلات عن العمل في عام 2022 من فئة الشباب (34 عاما أو أقل) ولديهن مستويات تعليمية عالية، حيث أكملت 93% منهن الدراسة اللواتي يتراوح اعمارهن 13 عاما أو أكثر؛ في المقابل، وصل 30% فقط من الرجال إلى المستوى التعليمي نفسه.²⁴ وتستغرق النساء ما يقرب من ضعف الوقت في العثور على وظيفة مقارنة بنظرائهن من الرجال، حيث يبلغ متوسط مدة البطالة حوالي 20 شهرا للنساء مقارنة بـ 10 أشهر فقط للرجال.²⁵

كذلك، لا تزال البطالة بين الشباب مرتفعة، حيث تجاوزت 33% في نهاية عام 2022، وأكثر من 60% في غزة، حيث تشهد الشباب أعلى معدل بنسبة 53% بشكل عام، كما تواجه النساء ذوات الإعاقة معدلات بطالة مرتفعة.²⁷

-
- 19 صندوق النقد الدولي. (أبريل 2023). الضفة الغربية وقطاع غزة: قضايا مختارة. دائرة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى المجلد 2023: العدد 147.
 - 20 المرجع نفسه
 - 21 المرجع نفسه.
 - 22 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2022). مسح القوى العاملة.
 - 23 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2023). الوضع الحالي للقوى العاملة الفلسطينية في عام 2023. متاح على: <https://tinyurl.com/4z5jxvmy>.
 - 24 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2022) مسح القوى العاملة. المرجع نفسه
 - 25 صندوق النقد الدولي. (أبريل 2023). الضفة الغربية وقطاع غزة: قضايا مختارة. دائرة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى المجلد 2023: العدد 147.
 - 27 قادر. (2022)، تقرير مواز قدمته مؤسسة قادر للتنمية المجتمعية إلى لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة حول الحق في الصحة والعمل والحماية من العنف للنساء والفتيات ذوات الإعاقة. باللغة العربية.

- أيضاً يوجد فجوة كبيرة بين الجنسين في المشاركة في العمل، حيث ينشط حوالي 70 في المئة من الذكور في القوى العاملة، مقارنة بـ 20 في المئة فقط من الإناث. وفقاً لمسح القوى العاملة الذي أجراه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لعام 2022، بلغ معدل مشاركة الإناث في القوى العاملة 18.6%، مقارنة بـ 70.7% للذكور.²⁸
- حالياً تعمل غالبية النساء في قطاعات عالية الخطورة، بما في ذلك الاقتصاد غير الرسمي والقطاع الخاص والقطاع الزراعي والمستوطنات الإسرائيلية. وتتميز هذه المناطق بارتفاع مخاطر الاستغلال وسوء تنفيذ قوانين العمل. وقد تعمل النساء في الاقتصاد غير الرسمي لحسابهن الخاص، أو لديهن وظائف غير آمنة، أو يعملن كأفراد من الأسرة دون أجر، ما يتركهن دون حماية.
- في عام 2022، كان 62% من الموظفين يعملون في وظائف غير رسمية، مع ارتفاع النسبة في الضفة الغربية (66%) مقارنة بغزة (51%). وعلاوة على ذلك، وجد أن نسبة الرجال (53.2%) في العمل غير الرسمي أكبر من النساء (38.9%).²⁹
- في عام 2019، تم توظيف ما يقرب من 68% من النساء الفلسطينيات العاملات في القطاع الخاص.³⁰ عشية اليوم العالمي للمرأة، أظهر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أنه بحلول عام 2022، كان حوالي 40% من الموظفين في القطاع الخاص يحصلون على أجر شهري أقل من الحد الأدنى لمتوسط الأجور البالغ 1,880 شيكلًا. بالنسبة للرجال، كانت هذه النسبة 38%، بينما ارتفعت بالنسبة للنساء إلى 50%. بالإضافة إلى ذلك، حصلت 46% فقط من الموظفات في القطاع الخاص على إجازة أمومة مدفوعة الأجر في عام 2022. وعملت نسبة كبيرة من الموظفات (40%) دون عقد عمل، ولم تتلق سوى 44% منهن اشتراكات في التقاعد أو حزم نهاية الخدمة. علاوة على ذلك، فإن 9% فقط من شركات القطاع الخاص في فلسطين ترأسها نساء.³¹
- أيضاً هناك توزيع غير متكافئ بين الجنسين في مختلف الأنشطة بين الرجال والنساء في فلسطين. وفقاً للإحصاء الفلسطيني (2023)، يعمل 73.6% من النساء في قطاع الخدمات، بينما يعمل 27% فقط من الرجال في هذا المجال. علاوة على ذلك، تعمل 1.6% فقط من النساء في التجارة والفنادق والمطاعم، مقارنة بـ 6.4% من الرجال في هذه المجالات.³² تميل معظم طالبات الجامعات إلى دراسة العلوم الاجتماعية. ومن بين النساء العاملات، تعمل 73 في المئة في قطاعات فرعية خدمية، وتوجد أكبر نسب في التعليم والإدارة العامة والصحة والعمل الاجتماعي. والجدير بالذكر أن 14% فقط من النساء يشغلن مناصب رفيعة المستوى (مثل المدير العام وما فوقه)، مقابل 86% من الرجال.³³

28 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2022). مسح القوى العاملة.

29 منظمة العمل الدولية. (2023)، برنامج العمل اللائق للأرض الفلسطينية المحتلة 2023-2025 - ملخص.

متاح على: <https://tinyurl.com/r93cttvh>

30 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2020). بيان صحفي: بمناسبة اليوم العالمي للعامل.

متاح على: <https://tinyurl.com/3acb2w5t>

31 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2022). واقع المرأة الفلسطينية عشية اليوم العالمي للمرأة، بيان صحفي، 7 مارس 2022.

32 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2023). الرجال والنساء في فلسطين: قضايا وإحصائيات.

33 المرجع نفسه.

- في فلسطين، تكسب النساء أقل من الرجال، حتى عندما يكون لديهن المستوى التعليمي نفسه. في الربع الثاني من عام 2024، حصلت النساء على 19.1% أقل من نظرائهن من الرجال.³⁴ وفي مستويات متساوية من التعليم، يقل متوسط الأجر اليومي للمرأة بنحو الثلث عن متوسط الأجر اليومي لزملائهن الذكور في جميع القطاعات تقريباً.³⁵ علاوة على ذلك، لا تزال معدلات زيادة الأعمال النسائية منخفضة.³⁶
- أيضاً تؤدي النساء أعمال رعاية غير مدفوعة الأجر أكثر بكثير من الرجال، لا سيما في الأعمال المنزلية وقطاع الزراعة. ويعمل ما يقرب من سدس النساء في فلسطين في الزراعة، حيث يساهمن بنسبة 54% من الإنتاج النباتي الزراعي و87% من الإنتاج الحيواني الزراعي.³⁷ وعلى الرغم من هذه المشاركة الكبيرة، لا تملك النساء سوى ما يقدر بنحو 6.7 في المئة من الحيازات الزراعية في المنطقة، وتعمل 60 في المئة منها حالياً دون حماية اجتماعية.³⁸
- أثرت الآثار المالية والاقتصادية للجائحة على النساء بشكل أكثر من الرجال في جميع جوانب المشاركة والرفاهية في سوق العمل تقريباً. وشهدت أجور النساء انخفاضاً أكبر، وكثيراً ما تم تسريحهن أو تعرضهن لتخفيض ساعات عملهن، لا سيما في قطاع غزة مقارنة بالضفة الغربية.³⁹

آثار جائحة كوفيد - 19

- كان للجائحة والاستجابة الشاملة لها عواقب سلبية عميقة على الحالة الاقتصادية للمرأة. وتحملت النساء العبء الأكبر من الوباء، حيث عانين أكثر من الرجال في جميع جوانب المشاركة في القوى العاملة ورفاهها تقريباً. لقد فقدن وظائفهن أكثر من الرجال، لا سيما في قطاعات الخدمات الشخصية والإقامة والتجارة. ولذلك، انخفض دخل المرأة انخفاضاً كبيراً. كما عانت النساء أكثر من الرجال من انخفاض كبير في الأجور، وتم تسريحهن بشكل متكرر، أو إنهاء خدمتهن تماماً، أو مواجهة تخفيضات في ساعات عملهن وبالتالي أجورهن.⁴⁰

34 منظمة العمل الدولية (أكتوبر 2024). عام الحرب في غزة: الآثار على التوظيف وسبل العيش في الضفة الغربية وقطاع غزة: نشرة رقم 5. متاح على: <https://tinyurl.com/24y4nmcp>

35 صندوق النقد الدولي. (أبريل 2023). الضفة الغربية وقطاع غزة: قضايا مختارة. دائرة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى المجلد 2023: العدد 147.

36 المرجع نفسه.

37 منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (2023). الجندر والمياه والزراعة، تقييم الترابط في فلسطين. على الرابط: <https://tinyurl.com/2hx6m4vf>.

38 المرجع نفسه.

39 هيئة الأمم المتحدة للمرأة. (2020). كوفيد - 19: الآثار الجندرية للجائحة في فلسطين والآثار المترتبة على السياسات والبرمجة، نتائج التحليل الجندري السريع لجائحة كوفيد - 19 في فلسطين، نيسان 2020.

40 هيئة الأمم المتحدة للمرأة. (2024) الندرة والخوف: تحليل النوع الاجتماعي لتأثير الحرب في غزة على الخدمات الحيوية الضرورية لصحة النساء والفتيات وسلامتهن وكرامتهن - المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية.

- خلال الجائحة، كان هناك زيادة في العنف الاقتصادي ضد المرأة، لا سيما في كل من القطاع الخاص والاقتصاد غير الرسمي، وكثير من النساء في القطاع الخاص لا يتقاضين أجورهن، ومن بين النساء اللواتي يتقاضين أجورهن، لا يتقاضى سوى جزء صغير منهن، وتواجه النساء في الاقتصاد غير الرسمي خسارة كاملة في الدخل. وعلاوة على ذلك، تعرضت نساء كثيرات لضغوط وعنف أسري كبير لإعالة أزواجهن وأطفالهن.⁴¹
- تأثرت صاحبات الأعمال بشدة بالبؤساء أكثر بكثير من الرجال، وارتفع معدل البطالة أثناء الوباء لكل من الرجال والنساء، إذ أظهر تقييم أجرته منظمة كير في أبريل 2020 أن 89% من «صاحبات الأعمال الصغيرة أجبرن على إعادة تخصيص الأموال المخصصة سابقاً لعملهن أو أعمالهن للأسرة، مقارنة بنصف المستجيبين الذكور».⁴²
- بالإضافة إلى ذلك، تم الإبلاغ عن القيود المفروضة على الحركة، ونقص رعاية الأطفال، وانخفاض الطلب كعوامل تؤثر سلباً على الأعمال التجارية الصغيرة للمرأة وتوظيفها.⁴³ وزادت الصعوبات الاقتصادية المباشرة وزيادة الرعاية غير المدفوعة الأجر، لا سيما لكبار السن والأطفال، مصحوبة بزيادة انعدام الأمن الغذائي وعدم الحصول على الخدمات اللازمة، من إعالة المرأة ودفعها إلى الاستمرار في أوضاع مسيئة.⁴⁴ وكل هذه العوامل مجتمعة أدت إلى تفاقم نقص تمثيل المرأة في القوى العاملة.⁴⁵ وكانت الآثار شديدة بشكل خاص على الأسر التي تعيلها نساء، والتي تشكل 12% من الأسر الفلسطينية.⁴⁶
- أخيراً، كشف الوباء بشكل صارخ عن تحديات الصحة الإنجابية التي تواجهها النساء فيما يتعلق بمتطلبات الصحة والسلامة المهنية بالولاية. ولم يتم تحديث المتطلبات، التي عفا عليها الزمن حتى وقت الوباء، ما أثر بشكل كبير على صحة وسلامة المرأة في العمل.

41 الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية. (2020). تقرير عن العنف ضد النساء والفتيات خلال جائحة كوفيد - 19 في دولة فلسطين. مقدم إلى: مقرة الأمم المتحدة الخاصة المعنية بالعنف ضد المرأة.

42 هيئة الأمم المتحدة للمرأة (2021). تحليل اقتصادي نسوي حول تأثير كوفيد - 19 على الاقتصاد الفلسطيني. المرجع نفسه.

43 هيئة الأمم المتحدة للمرأة. (2020). كوفيد - 19: الآثار الجندرية للجائحة في فلسطين والآثار المترتبة على السياسات والبرمجة، نتائج التحليل الجندري السريع لجائحة كوفيد - 19 في فلسطين، نيسان 2020.

45 هيئة الأمم المتحدة للمرأة. (2024). الندرة والخوف: تحليل النوع الاجتماعي لتأثير الحرب في غزة على الخدمات الحيوية الضرورية لصحة النساء والفتيات وسلامتهن وكرامتهن - المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية.

46 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2023). «إطلاق العنان لقوة المساواة بين الجنسين: رفع أصوات النساء والفتيات لإطلاق العنان لإمكانيات عالمنا اللانهائية». بيان صحفي بمناسبة اليوم العالمي للسكان، 11/07/2023.

حقائق ما بعد الحرب

منذ تشرين الأول 2023، ارتفع معدل البطالة إلى 79.7% في قطاع غزة و34.9% في الضفة الغربية بين مطلع تشرين الأول 2023 ونهاية أيلول 2024.⁴⁷ ويحذر البنك الدولي من أن الاقتصاد الفلسطيني على شفا السقوط الاقتصادي الحر، مع انخفاض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 35% في الربع الأول من عام 2024، ما يمثل أكبر انكماش اقتصادي على الإطلاق وفجوة مالية تزيد عن ضعف الفجوة في عام 2023.⁴⁸ ومن المتوقع أن يكون للعدوان العسكري والاستيطاني والتدمير المنهجي للهياكل الأساسية الفلسطينية في قطاع غزة والضفة الغربية آثار طويلة الأجل، ما يؤدي إلى زيادة الحد من مشاركة الرجال والنساء في العمل وزيادة الفقر والتدهور الاقتصادي.

المرأة في القوى العاملة

- فقدان كبير للوظائف وانخفاض في العمالة بدوام كامل والأجور للنساء والرجال في القوى العاملة في غزة والضفة الغربية. فاعتباراً من يونيو/حزيران 2024، كان هناك فقدان لفرص العمل في الاقتصاد المحلي بسبب القيود المفروضة على الحركة في جميع أنحاء محافظات الضفة الغربية. وبالإضافة إلى ذلك، فقد حوالي 160000 عامل فلسطيني في الاقتصاد الإسرائيلي، بما في ذلك المستوطنات غير القانونية في الضفة الغربية، عملهم بسبب إلغاء تصاريح العمل.⁴⁹ وتوقع منظمة العمل الدولية مزيداً من الانخفاض في مشاركة الرجال والنساء في العمل، ويتوقعون انخفاضاً في معدل مشاركة فلسطين في القوى العاملة بنسبة 2.5% في عام 2024 مقارنة بعام 2023. وبالنسبة للرجال، من المتوقع أن ينخفض معدل المشاركة بنسبة 3.8 نقطة مئوية، بينما يبلغ الانخفاض المتوقع بالنسبة للنساء 1.3 نقطة مئوية.⁵⁰
- وفقاً لمنظمة العمل الدولية (ILO)، بين أكتوبر 2023 ويناير 2024، واجهت حوالي نصف مؤسسات القطاع الخاص في فلسطين إما توقفاً تاماً أو انخفاضاً في الإنتاج. وفي الضفة الغربية، تضررت 29% من هذه المنشآت، بينما كان الأثر في قطاع غزة كلياً، حيث شهدت 100% من الاضطرابات.
- لقد تضرر القطاع الخاص في غزة بشكل خاص، حيث عانى من خسارة مذهلة بلغت 85.8% في قيمة الإنتاج خلال الأشهر الأربعة الأولى من الحرب، وهو ما يترجم إلى خسارة تقدر بنحو 810 ملايين دولار أمريكي.⁵¹ يمثل هذا الانخفاض الكبير انتكاسة كبيرة للاقتصاد. في المقابل، شهد القطاع الخاص في الضفة الغربية انخفاضاً ملحوظاً بنسبة 27% في قيمة الإنتاج خلال الفترة نفسها، ليصل إلى 1.5 مليار دولار.⁵²

47 منظمة العمل الدولية. (2024). عام من الحرب: ارتفاع معدل البطالة إلى ما يقرب من 80 في المئة وتقلص الناتج

المحلي الإجمالي بنحو 85 في المئة في غزة. موجز منظمة العمل الدولية - النشرة رقم 5.

48 البنك الدولي. (2024). آثار الصراع في الشرق الأوسط على الاقتصاد الفلسطيني، تقرير البنك الدولي للرصد الاقتصادي سبتمبر 2024.

49 منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. (2024). أثر الحرب في غزة على سوق العمل وسبل العيش في الأرض الفلسطينية المحتلة: نشرة رقم 4، حزيران 2024.

50 المرجع نفسه.

51 المرجع نفسه.

52 المرجع نفسه.

- كما أثر العدوان العسكري للاحتلال الإسرائيلي بشكل كبير على الشركات، حيث أبلغت 98.8٪ من تلك الموجودة في الضفة الغربية عن آثار سلبية على عملياتها وقدرتها الإنتاجية، وفي نهاية المطاف على مبيعاتها وأرباحها.⁵³
- وتواجه النساء، اللواتي غالبا ما يعملن في القطاعات غير الرسمية، تحديات إضافية في الحفاظ على عملهن وتمكينهن الاقتصادي خلال هذه الأوقات. وتتفاقم هذه التحديات بسبب الضغوط التضخمية، التي تقوض القوة الشرائية للأفراد وقدرتهم على تلبية احتياجاتهم الأساسية، لا سيما في ظل زيادة فقدان الوظائف وانخفاض الدخل.⁵⁴

التحديات

- تتمثل إحدى القضايا الحاسمة في عدم التوافق الكامل بين قانون العمل الفلسطيني والعديد من اتفاقيات منظمة العمل الدولية. وعلى وجه التحديد، الاتفاقيات 111 و 100 و 156 و 183 و 190، التي تعتبر حيوية لضمان المساواة بين الجنسين.
- قانون العمل الفلسطيني يستثني بعض الفئات، مثل العمال المنزليين والمرافق الصغيرة التي تديرها النساء، من حماية قوانين العمل.
- وعلى الرغم من أن منظمة العمل الدولية أدخلت C-190 في برنامج دعمها للدولة في دورة التقارير، إلا أن أيًا من التشريعات المعمول بها في فلسطين لم يتناول التحرش الجنسي في مكان العمل أو التحرش الجنسي بشكل عام، سواء في التشريعات الجنائية أم العمالية (قانون العمل وقانون الخدمة المدنية الفلسطيني). وعلاوة على ذلك، لا توجد لوائح أو لوائح داخلية لتنفيذ القرار بقانون بشأن إجازة الأبوة والأمومة وغيرها من التعديلات.
- وأشارت المشاورة الوطنية إلى أن فلسطين بحاجة إلى خطة اقتصادية وطنية شاملة ومتكاملة ومشاركة بين القطاعات. ومع ذلك، فإن الإجراءات والاستراتيجيات والتعديلات القانونية العامة لتمكين المرأة اقتصاديا وتعزيز سوق العمل المتساوي في السنوات الخمس الماضية كان لها تأثير محدود للغاية، ولم تكن شاملة وتفتقر إلى مبادئ توجيهية وآليات إنفاذ واضحة. ومن الأمثلة على ذلك صندوق التشغيل الفلسطيني، الذي يعمل على زيادة معدل عمالة المرأة على مدى العقد الماضي.
- ومع ذلك، لا توجد مؤشرات على إحراز تقدم أو تحسن في المساواة بين الجنسين في سوق العمل، والأمر نفسه بالنسبة لجهود الدولة في العمل غير النظامي. وعلى الرغم من أن نسبة العمالة غير النظامية في فلسطين هي الأعلى، إلا أن جهود الدولة لا تشمل سياسات أو إجراءات للحد من العمالة غير النظامية، ما يؤدي إلى انعدام الأمن الوظيفي والاستقرار لجزء كبير من القوى العاملة.

المرجع نفسه.

53

54 هيئة الأمم المتحدة للمرأة. (2020). كوفيد - 19: الآثار الجندرية للجائحة في فلسطين والآثار المترتبة على السياسات والبرمجة، نتائج التحليل الجندري السريع لجائحة كوفيد - 19 في فلسطين، نيسان 2020.

- تعرضت الإجراءات التي اتخذتها فلسطين لدعم انتقال النساء من القطاع غير الرسمي إلى القطاع الرسمي من خلال سياسات الحوافز والإعفاءات الضريبية لانتقادات بسبب افتقارها إلى الشمولية. وتستفيد هذه السياسات في المقام الأول من المرافق الكبيرة وتغفل عن المرافق والمشاريع الصغيرة التي تديرها النساء في المقام الأول. وشملت قروض صندوق النقد أسعار الفائدة، واستبعدت برامج الحوافز الحكومية مجموعات مثل النساء من العمل في المستوطنات أو التعاونيات، وهذا يسلط الضوء على الحاجة إلى سياسات أكثر شمولاً تراعي الاحتياجات المتنوعة للمرأة في سوق العمل.⁵⁵
- وتواجه النساء المشاركات في التعاونيات تحديات فريدة، لا سيما بسبب القانون الحالي للتعاونيات، إذ تقوض السياسات الاقتصادية للحكومة الفلسطينية، وخاصة سياسة السوق المفتوحة، بشكل كبير قدرة التعاونيات النسائية على المنافسة. وعلاوة على ذلك، فإن العقبات الإجرائية التي تواجه التعاونيات في الحصول على حساب مصرفي تزيد من تفاقم التحديات التي تواجهها، فيتعين معالجة هذه المسائل لضمان المشاركة العادلة والمتساوية للمرأة في سوق العمل.⁵⁶
- على الرغم من التقدم المحرز، فإن جهود الدولة للاعتراف بالرعاية غير المدفوعة الأجر والعمل المنزلي وتقليلها وإعادة توزيعهما واجهت تحدياً قوياً في المشاورات الوطنية. وتؤكد هذه التحديات الفجوة الكبيرة، لا سيما في غياب لوائح أو لوائح داخلية لتنفيذ القرار بقانون بشأن إجازة الأبوة والأمومة وغيرها من التعديلات. ورغم أن القانون قد نص على أحكام لإدراج عاملات المنازل في صندوق الضمان الاجتماعي، إلا أنه لم يحدد بعد جدولاً زمنياً محدداً لإصدار هذا النظام، كما يجب أن تكون هناك إحصاءات رسمية أكثر عن عدد النساء العاملات في العمل المنزلي.
- تفتقر الخطط الاستراتيجية القطاعية الحالية إلى الحساسية لقضايا الإعاقة، وقد أغفلت خطة العمل الاستراتيجية للسنوات (2021-2023) النساء ذوات الإعاقة، ولم تتضمن نهجاً استراتيجياً واضحاً يكفل إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في جميع القطاعات الرئيسية، من أجل ضمان وضع تدخلات واضحة في مجال السياسة العامة في جميع مواضيع الاستراتيجية. وهناك تمييز واسع النطاق ضدهم في ميدان العمل في القطاعين العام والخاص. ولم يتم الالتزام بحصة 5% المخصصة للأشخاص ذوي الإعاقة في القطاعين العام والخاص على الرغم من إدراجها في قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة منذ عام 1999.⁵⁷

55 المشاورات الوطنية، أغسطس 2024.

56 المرجع نفسه.

57 قادر، (2022) تقرير مواز قدمته مؤسسة قادر للتنمية المجتمعية إلى لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة حول الحق في الصحة والعمل والحماية من العنف للنساء والفتيات ذوات الإعاقة. باللغة العربية.

الملخص

كانت الاستراتيجيات والإجراءات والتعديلات القانونية الشاملة لتمكين المرأة اقتصاديًا وتعزيز سوق العمل المتساوية في السنوات الخمس الماضية ذات تأثير محدود للغاية لأنها استبعدت مجموعات معينة وافتقرت إلى إرشادات واضحة وآليات إنفاذ. على سبيل المثال، على الرغم من أن نسبة العمالة غير النظامية في أعلى مستوياتها في الوقت الحالي، فإن جهود الدولة لا تتضمن سياسات لتحويل العمالة غير النظامية إلى عمل منتظم، مما يؤدي إلى انعدام الأمن الوظيفي وعدم الاستقرار لجزء كبير من القوى العاملة.

كذلك تشير نتائج المشاورات الوطنية إلى ضرورة وجود خطة اقتصادية وطنية شاملة ومتعددة الجوانب تأخذ بعين الاعتبار تعدد النساء في سوق العمل وكونهن مشاركات أساسيات في الحياة الاقتصادية في فلسطين.⁵⁸

القضاء على الفقر والحماية الاجتماعية والخدمات الاجتماعية

مجالات الاهتمام الحاسمة: أ. المرأة والفقر

يتناول هذا القسم ويحلل بشكل نقدي جهود دولة فلسطين للقضاء على الفقر وحماية النساء والفتيات وتوفير الخدمات الاجتماعية الداعمة للحياة خلال السنوات الخمس الماضية. وشملت هذه الجهود برامج لتحسين وصول الفتيات إلى التعليم والتدريب المهني والتقني، وتعزيز المناهج الدراسية التي تراعي الفوارق بين الجنسين وتشتمل على جميع الفئات، وتوفير خدمات الصحة الجنسية والإنجابية، ومبادرات التوعية بالصحة الإنجابية والخدمات الصحية للأشخاص ذوي الإعاقة.

إلى جانب جهود الدولة، لعبت منظمات المجتمع المدني دورًا فعالًا في تقديم الخدمات للأسر الفقيرة والنساء، خاصةً خلال جائحة كوفيد - 19. وكان دورها حاسمًا في الوصول إلى الفئات التي أهملتها الدولة، مثل المزارعات، والعاملات في المستوطنات، والنساء والفتيات ذوات الإعاقة في المناطق المهمشة مثل منطقة ج والقدس الشرقية. بحيث قدمت هذه المنظمات مجموعة من الخدمات التي شملت الصحة الجنسية والإنجابية إلى التمكين الاقتصادي، والخدمات القانونية، ورفع مستوى الوعي.

لقد أدت جائحة كوفيد - 19، والعدوان العسكري الإسرائيلي المستمر وإرهاب المستوطنين في الضفة الغربية، والحرب الحالية على غزة إلى تعقيد وتحدي جميع الجهود الرامية إلى القضاء على الفقر وتعزيز الحماية الاجتماعية والخدمات الاجتماعية. ونظرًا للأزمة الإنسانية الحالية، فقد خصصنا قسمًا فرعيًا للظروف في قطاع غزة.

الإنجازات

- على مدى السنوات الخمس الماضية، تضمنت التدابير التي اتخذتها فلسطين للتخفيف من حدة الفقر وتعزيز الحماية الاجتماعية والخدمات الاجتماعية بين النساء والفتيات الدعم المالي للنساء والأشخاص ذوي الإعاقة والشباب وتمويل المشاريع الصغيرة المدرة للدخل والتدريب على بناء القدرات وفرص العمل. كما صدرت اللائحة رقم 1 لسنة 2021 بشأن الخدمات الصحية المجانية للأشخاص ذوي الإعاقة.
- أيضاً كما صدر قرار مجلس الوزراء رقم 8 لسنة 2021 بشأن الخدمات الاجتماعية للفئات المهمشة وتوسيع نطاق الحماية الاجتماعية لتشمل النساء العاملات في القطاع غير الرسمي.

- نفذت وزارة التنمية الاجتماعية، بالشراكة مع منظمة العمل الدولية، برنامج المخصصات النقدية في أغسطس 2024 للأشخاص ذوي الإعاقات الشديدة والأشخاص فوق سن 65 عامًا في السجل الوطني. هذا الإجراء هو نتيجة موافقة مجلس الوزراء 2023 على حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن، بضغط من حركة حقوق الإعاقة أثناء الدعوة إلى التأمين الصحي الشامل بعد إدراك التأثيرات التفاضلية لجائحة كوفيد - 19 على الأشخاص ذوي الإعاقة. بالإضافة إلى ذلك، في نوفمبر 2024، خصصت السلطة الفلسطينية ما يعادل 3 ملايين يورو «لضمان استمرار طرح ودفع المخصصات الاجتماعية لـ 15000 فرد من ذوي الإعاقات الشديدة ونحو 18000 من كبار السن في الضفة الغربية»⁵⁹.
- في عام 2020، أدى التأثير غير المتناسب لكوفيد - 19 على الأشخاص ذوي الإعاقة إلى دعوة حركة الإعاقة إلى التأمين الصحي الشامل. أسفرت جهودهم عن قرار مجلس الوزراء المهم في عام 2023 بشأن الحقوق الصحية للأشخاص ذوي الإعاقة. ومع ذلك، من المهم ملاحظة أنه في حين أن هذا القرار هو خطوة في الاتجاه الصحيح، إلا أنه لا يزال على الورق ويحتاج لترجمة عاجلة إلى إجراءات وخطط.
- علاوة على ذلك، تضمنت جهود الدولة برامج لتحسين وصول الفتيات إلى التعليم والتعليم والتدريب التقني والمهني، وتعزيز المناهج الدراسية الشاملة والمراعية للنوع الاجتماعي، وتوفير خدمات الصحة الجنسية والإنجابية والخدمات الصحية للأشخاص ذوي الإعاقة، ومبادرات التوعية بالصحة الإنجابية.
- لعبت منظمات المجتمع المدني دوراً أساسياً في تقديم الخدمات للأسر الفقيرة والنساء، لا سيما خلال جائحة كوفيد - 19. كان دورها حاسماً، لا سيما في التواصل مع الفئات التي تغافلت عنها، مثل المزارعات والعاملات في المستوطنات والنساء والفتيات ذوات الإعاقة في المناطق النائية، بما في ذلك المنطقة C والقدس الشرقية. قدمت هذه المنظمات مجموعة من الخدمات، من خدمات الصحة الجنسية والإنجابية إلى التمكين الاقتصادي والخدمات القانونية والتوعية.

59 السلطة الفلسطينية تخصص تمويلًا محلياً للمخصصات الاجتماعية المخصصة للأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن في الضفة الغربية (4 كانون الأول/ديسمبر 2024). الرابط: <https://tinyurl.com/44u838pf>

الحقائق والتحديات

حقائق وتحديات ما قبل الحرب

- وعلى الرغم من كل الجهود، فإن مستويات الفقر والبطالة وعدم المساواة وانعدام الأمن الغذائي أخذت في الارتفاع خلال السنوات الخمس الماضية، كما أن العدوان العسكري المستمر في قطاع غزة والضفة الغربية يزيد من تعقيد وتحدي جميع الجهود الرامية إلى القضاء على الفقر وتعزيز الحماية الاجتماعية والخدمات الاجتماعية. حتى قبل الحرب الحالية، كشفت السنوات الخمس الماضية عن اتجاه مقلق يتمثل في تصاعد الفقر بين النساء، وبلغ ذروته في عام 2024. في عام 2020، بلغ معدل الفقر في فلسطين 29.7٪، مسجلاً زيادة كبيرة عن عام 2016. ويعزى هذا الارتفاع إلى حد كبير إلى آثار جائحة كوفيد - 19، التي تسببت في انكماش الاقتصاد الفلسطيني بنسبة تتراوح بين 10 و12.12٪⁶⁰ وفي عام 2021، قدر معدل الفقر في فلسطين بما يتراوح بين 27.3٪⁶¹ و29.2٪⁶²، وهو ما يمثل حوالي 1.5 مليون نسمة.
- بحلول عام 2022، عاش واحد من كل أربعة فلسطينيين في فقر، حيث بلغ معدل الفقر الإجمالي في فلسطين 26.26٪⁶³ ووفقاً لمنظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، عاش 31.1٪ من السكان في فقر في عام 2022⁶⁴ بينما أفاد البنك الدولي أنه بحلول عام 2022، كان ثلث السكان الفلسطينيين (حوالي 1.84 مليون شخص) يعانون من انعدام الأمن الغذائي، ويفتقرون إلى الوصول المستمر إلى الغذاء الكافي والمغذي.⁶⁵
- قبل أكتوبر 2023، تشير الأرقام إلى أن 80٪ من سكان غزة يعتمدون على المساعدات الدولية، وفي الوقت الحالي، يؤثر الفقر على جميع سكان غزة تقريباً ويرتفع بسرعة في الضفة الغربية.⁶⁶ وبحلول منتصف عام 2023، بلغ معدل الفقر الإجمالي 32.8٪. هناك تفاوتات كبيرة بين الضفة الغربية وقطاع غزة، ففي غزة كان معدل الفقر قريباً من 64٪، بينما في الضفة الغربية كان حوالي 12.12٪⁶⁷.

60 تقرير البنك الدولي (أبريل 2022 آخر المستجدات الاقتصادية للأراضي الفلسطينية

متاح على: <https://tinyurl.com/yc5fjhby>

61 تقرير البنك الدولي (2021 الأراضي الفلسطينية. متاح في: <https://tinyurl.com/75dptjvk>

62 برنامج الأغذية العالمي للأمم المتحدة (يونيو 2021) آلاف الفلسطينيين يواجهون انعدام الأمن الغذائي وسط تصاعد الصراع.

63 منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد). (2024). أثر الحرب في غزة على سوق العمل وسبل العيش في الأرض الفلسطينية المحتلة: نشرة رقم 4، حزيران/يونيو 2024.

64 الأونكتاد (2024). تفاقم الأزمة الاقتصادية في الأرض الفلسطينية المحتلة وسط النزاع المستمر في غزة.

متاح على: <https://tinyurl.com/y5nfpzcp>

65 البنك الدولي، (مايو 2024). تأثير الصراع في الشرق الأوسط على الاقتصاد الفلسطيني.

متاح على: <https://tinyurl.com/kyca6kxy>

66 المرجع نفسه.

67 المرجع نفسه.

وبحلول نهاية عام 2023، بلغ معدل الفقر في جميع أنحاء الأراضي الفلسطينية 38.8%. أيضاً أفاد البنك الدولي أيضًا أنه بحلول عام 2022، سيكون ثلث السكان الفلسطينيين (حوالي 1.84 مليون شخص) يعانون من انعدام الأمن الغذائي، ويفتقرون إلى الوصول المستمر إلى الغذاء الكافي والمغذي.⁶⁸

- يؤكد التقرير العربي الثاني للفقر المتعدد الأبعاد (2023) على الحاجة الملحة لمعالجة الفقر في فلسطين، لأنه على الرغم من أن معظم بلدان المنطقة قد قطعت خطوات واسعة في الحد من الفقر، فقد ارتفع في فلسطين من 15% إلى 15.8% (2014-2019). ارتفعت نسبة التعرض للفقر إلى 29.96% في فلسطين، مع معدل فقر مدقع بلغ 2.85%⁶⁹
- وعلاوة على ذلك، فإن معدل الفقر أعلى في قطاع غزة منه في الضفة الغربية، وفي الجنوب أكثر منه في الشمال، وفي المناطق الحضرية أكثر منه في المناطق الريفية. أيضاً، يكشف التقرير أن الفقر المتعدد الأبعاد بين الأطفال يتركز بشكل أكبر بين الأطفال الذين يعيشون في مخيمات اللاجئين، ومن بينهم من يعيشون في المناطق الحضرية الذين يعانون أيضاً من معدلات أعلى مقارنة بنظرائهم في المناطق الريفية. وكما هو الحال عادة في جميع أنحاء العالم، فإن معدل الفقر أعلى بين النساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة.
- أيضاً أصبح 2.61 مليون فلسطيني في براثن الفقر هذا العام، ليصل العدد الإجمالي إلى 4.1 مليون شخص، وهو ما يضاعف الرقم تقريباً إلى 70.74.3% ومقارنة بأخر تحليل أجري في عام 2017، ارتفع الفقر في الأراضي الفلسطينية بنسبة 3.7 نقطة مئوية. وفي الوقت الحالي، يعيش كل سكان غزة تقريباً في فقر.⁷¹

حقائق وتحديات ما بعد الحرب

- في نهاية الأشهر الثلاثة الأولى من الحرب، بلغ معدل الفقر في جميع أنحاء فلسطين 38.8%.
- وفي عام 2024، وقع 2.61 مليون فلسطيني إضافي في براثن الفقر، ليصل العدد الإجمالي إلى 4.1 مليون، وهو ما يضاعف الرقم تقريباً إلى 72,74.3% ويتزايد الفقر بسرعة في الضفة الغربية⁷³

68 تقرير البنك الدولي، (2024) مرجع سابق.

69 الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية. (2023). التقرير العربي الثاني حول الفقر المتعدد الأبعاد.

<https://tinyurl.com/y33xvze8>

70 ميدل إيست مونيتور، (أكتوبر 2024). يتضاعف معدل الفقر في الأراضي الفلسطينية وسط الغزو الإسرائيلي، مما يسحب التنمية في غزة إلى مستويات الخمسينيات. متاح على: <https://tinyurl.com/4yrnwnf2>

71 البنك الدولي، (مايو 2024). مرجع سابق.

72 ميدل إيست مونيتور، (أكتوبر 2024). معدل الفقر في الأراضي الفلسطينية يتضاعف وسط الغزو الإسرائيلي، مما يعيد التنمية في غزة إلى مستويات الخمسينيات. الرابط: <https://tinyurl.com/yeyuknmn>

73 مرجع سابق

تسليط الضوء على قطاع غزة

في الوقت الحالي، يعيش كل سكان غزة تقريبًا في فقر ويواجهون أزمات إنسانية متعددة.

«لقد أدى العنف إلى نزوح ما يقرب من مليوني شخص، وتدمير سبل العيش، وشل أنظمة الغذاء، وتدمير 70 في المائة من حقول المحاصيل، وتقييد العمليات الإنسانية بشدة، وأدى إلى انهيار الخدمات الصحية وأنظمة المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية. وسوف تستمر مستويات انعدام الأمن الغذائي الحاد الكارثية وسوء التغذية الحاد المقلق في الانتشار إذا استمر الصراع، وقُيدت الأنشطة الإنسانية».⁷⁴

يقدم تقييم الأمم المتحدة لشهر أكتوبر/تشرين الأول 2024 لمحة عامة. ونضيف أدناه تفاصيل رئيسية مع أحدث البيانات المتاحة. ومع ذلك، فإن بعض هذه البيانات لا تمتد إلا حتى مايو/أيار 2024، وهو الشهر السابع من الحرب. وتوثق التقارير اللاحقة والمخرجات المماثلة الأوهال المستمرة حتى الآن، لكننا اخترنا استخدام المصادر الأكثر موثوقية هنا.

- تم تصنيف قطاع غزة بأكمله على أنه في المرحلة الرابعة من مرحلة الطوارئ بناءً على التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي (IPC) بين سبتمبر وأكتوبر 2024. ومن بين إجمالي السكان، يعاني حوالي 1.84 مليون شخص من مستويات عالية من انعدام الأمن الغذائي الحاد بما في ذلك ما يقرب من 133,000 شخص يعانون من «انعدام الأمن الغذائي الكارثي» (المرحلة الخامسة من التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي). سوء التغذية الحاد أعلى بعشر مرات مما كان عليه قبل تصعيد الحرب.⁷⁵

- إن إمدادات المياه وحالتها في غزة تهدد جميع سكان غزة. فقد انخفضت الإمدادات بنسبة 95% بعد اليوم الثاني من الحرب (9 أكتوبر 2023) وظلت عند 7% فقط من مستويات ما قبل أكتوبر 2023. لسنوات قبل الحرب، عانى سكان غزة من نقص حاد في المياه وجودة مياه ضارة بسبب الاحتلال الإسرائيلي، فقط لتتفاقم بسبب الحرب الحالية.⁷⁶

- لقد أثرت الحرب المستمرة في قطاع غزة بشكل غير متناسب على النساء والأطفال. اعتبارًا من أبريل 2024، فقدت أكثر من 10,000 امرأة، بما في ذلك 6,000 أم، حياتهن بشكل مأساوي، ما أدى إلى تيتيم 19,000 طفل. لا تزال إمدادات المياه في غزة عند 7% فقط من مستوياتها قبل أكتوبر 2023، ما يشكل تهديدًا خطيرًا لحياة 1.1 مليون امرأة وفتاة بحاجة ماسة إلى المياه الصالحة

74 الأمم المتحدة. (17 أكتوبر/تشرين الأول 2024) قطاع غزة: انعدام الأمن الغذائي الحاد وسوء التغذية الحاد - لمحة خاصة عن التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي - سبتمبر/أيلول 2024 - أبريل/نيسان 2025.

<https://tinyurl.com/4xm86avw>

75 الأمم المتحدة قضية فلسطين (17 أكتوبر/تشرين الأول 2024). قطاع غزة: انعدام الأمن الغذائي الحاد وسوء التغذية الحاد - لمحة خاصة عن التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي - سبتمبر/أيلول 2024 - أبريل/نيسان 2025.

الرابط: <https://tinyurl.com/4xm86avw>

76 مركز الدراسات الدولية والإستراتيجية. (12 يناير 2024). حصار مياه غزة. الرابط: <https://tinyurl.com/yzpz652nn>

للشرب واحتياجاتهن المنزلية⁷⁷. ما يقرب من 10,337,057 فتاة وصبي دون سن الخامسة معرضين لخطر الإصابة بالأمراض المنقولة بالمياه.

• أكثر من 540,000 امرأة وفتاة في غزة في سن الإنجاب بحاجة ماسة إلى المواد المناسبة لدعم نظافتهن وصحتهن وكرامتهن ورفاههن. تلجأ النساء والفتيات في غزة إلى استخدام آليات التكيف اليائسة، بما في ذلك استخدام القماش الصحي المرتجل أو الإسفنج كفوط صحية للتعويض عن نقص مواد الدورة الشهرية. هناك حاجة إلى عشرة ملايين ضمادة شهرية يمكن التخلص منها كل شهر لتغطية احتياجات المرأة في قطاع غزة والحفاظ على كرامتها. هناك خصوصية محدودة لإدارة النظافة الصحية أثناء الدورة الشهرية لأكثر من 690,000 امرأة وفتاة في غزة.⁷⁸

• التدمير المنهجي لنظام الرعاية الصحية هو الهدف الاستراتيجي للحرب الحالية. ووفقاً لمنظمة الحق، «لقد استهدفت إسرائيل نظام الرعاية الصحية بشكل منهجي وهاجمته إلى الحد الذي أدى إلى انهياره... واستهداف المستشفيات والمراكز الصحية، وحرمان قطاع غزة وما حوله من إمدادات طبية كافية، واختطاف وتعذيب وقتل العاملين في المجال الطبي، كل هذا يشكل دليلاً على نية إسرائيل الإبادة الجماعية المتمثلة في (أ) فرض ظروف معيشية تهدف إلى التدمير الجسدي للشعب الفلسطيني في قطاع غزة و(ب) فرض تدابير تهدف إلى منع الولادات الفلسطينية في قطاع غزة».⁷⁹

• وقد أدى هذا التدمير المنهجي إلى قتل العاملين في مجال الصحة، وتدمير المستشفيات والعيادات وغيرها من المرافق الصحية، ونقص الأدوية والإمدادات والمعدات الطبية، وسيارات الإسعاف، والكهرباء، والمياه، وبالتالي عدم توفير حتى العلاجات المنقذة للحياة. وقد أدى هذا التدمير إلى «ارتفاع حاد في الوفيات التي يمكن الوقاية منها، والانتشار السريع للأمراض، وارتفاع معدلات الأمراض الجسدية والعقلية، حيث يواجه ما يقدر بنحو 177 ألف امرأة... أخطار صحية تهدد حياتهن، بما في ذلك الأمراض غير المعدية، والجوع، وسوء التغذية أثناء الحمل».⁸⁰

• علاوة على ذلك، يواجه حوالي 96% من سكان قطاع غزة مستويات عالية من انعدام الأمن الغذائي الحاد، وهو رقم مذهل يؤكد خطورة الأزمة.⁸¹ وتؤدي ندرة المياه وعدم كفاية مرافق الصرف الصحي والملاجئ المكتظة إلى العديد من التحديات التي تواجه النساء. وتشمل هذه الانتهاكات الافتقار إلى الخصوصية،

77 اليونيسف. (12 كانون الأول/ديسمبر 2024). أطفال غزة محميون من تفشي فيروس شلل الأطفال بعد حملة تطعيم صعبة. الرابط: <https://tinyurl.com/5n6yuc92>

78 هيئة الأمم المتحدة للمرأة، (2024). الندرة والخوف: تحليل النوع الاجتماعي لتأثير الحرب في غزة على الخدمات الحيوية الضرورية لصحة المرأة وسلامتها وكرامتها - المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية.

79 الحق (2025). التدمير المنهجي لنظام الرعاية الصحية في غزة: نمط من الإبادة الجماعية، ص 1.

الرابط: <https://tinyurl.com/yhz3jdwd>

80 هيئة الأمم المتحدة للمرأة، (سبتمبر 2024). تنبيه بشأن النوع الاجتماعي: غزة: حرب على صحة المرأة.

الرابط: <https://tinyurl.com/2sbw4t5u>

81 التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي (IPC)، (يونيو 2024). لجنة مراجعة فامين. الاستنتاجات والتوصيات.

متاح على: <https://tinyurl.com/yuu23b5v>

ومحدودية الوصول إلى المرافق الصحية ومنتجات النظافة الصحية أثناء الدورة الشهرية، والجفاف وسوء التغذية، اللذين يحدان أيضا من الرضاعة الطبيعية ورعاية الأطفال حديثي الولادة، وزيادة خطر الإصابة بالإسهال والأمراض الجلدية بسبب نقص المياه ونقص الصرف الصحي.

• يظهر تقييم حديث لهيئة الأمم المتحدة للمرأة التأثير الكارثي للعدوان العسكري المستمر على صحة المرأة. حيث أدى التدمير الجزئي أو الكامل لـ 84% من المرافق الصحية إلى نقص الأدوية وسيارات الإسعاف والكهرباء والمياه والقدرة على توفير العلاجات الأساسية المنقذة للحياة. وقد أدى ذلك إلى ارتفاع في الوفيات التي يمكن الوقاية منها، والانتشار السريع للأمراض، وارتفاع معدلات الأمراض الجسدية والعقلية بشكل مقلق. في وقت كتابة هذا التقرير، يواجه ما يقدر بنحو 177,000 امرأة مخاطر صحية تهدد الحياة، بما في ذلك الأمراض غير المعدية والجوع وسوء التغذية أثناء الحمل.

• وحتى 30 تموز/يوليو، أودت الحرب بحياة 9211 طالبا و397 من أعضاء هيئة التدريس في قطاع غزة، بينما أصيب أكثر من 14237 طالبا و246 معلما بجروح منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر في قطاع غزة. كما تأثرت البنية التحتية التعليمية في غزة بشكل كبير، حيث تعرضت 92.9% من المدارس لأضرار معينة في مبانيها، بما في ذلك الإصابات المباشرة والأضرار المحتملة. ونتيجة لذلك، فقد جميع الطلاب المسجلين في غزة (625,000) سنة دراسية كاملة. هذا لا يؤثر على الجيل الحالي فحسب، بل له أيضا تأثير عميق على مستقبل غزة. وتستخدم المدارس في غزة، عندما لا تتعرض للهجوم، كملاجئ لآلاف العائلات النازحة، ومعظمها من النساء والأطفال. ومع ذلك، فإن هذه المدارس لديها مرافق محدودة للمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية، ما يؤدي إلى بيئة غير صحية وانتشار سريع للأمراض. ويؤدي الاكتظاظ إلى تفاقم هذه الظروف، ما يزيد من أخطار الحماية بسبب الافتقار إلى الخصوصية والتسبب في تلف الأثاث والمعدات. وكان لهذه الحالات تأثير سلبي كبير على الصحة العقلية والرفاهية النفسية والاجتماعية للأطفال والمعلمين ومقدمي الرعاية.⁸² واعتبارا من نيسان 2024، يواجه كبار السن حوالي 107,000 منهم رجال ونساء في قطاع غزة أخطار متزايدة أثناء تفشي التهاب الكبد A، حيث إن المرض، على الرغم من قابليته للعلاج، يمثل خطورة وخطر وفاة متزايدا بين الفئات العمرية الأكبر سنا. في ابريل 2024، حوالي 17,18 ألف يواجهون خطرا متزايدا للتعرض للأمراض المعدية أثناء رعاية أفراد الأسرة المرضى، لأنهن يتحملن المسؤوليات الأساسية كمقدمات رعاية. علاوة على ذلك، يمثل الوصول إلى مرافق المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية تحديا خاصا للأشخاص -والنساء- ذوي الإعاقة، لا سيما أولئك الذين يعانون من إعاقات حركية وإعاقات متعددة والذين يحتاجون إلى أدوات ومعدات ومرافق عالية التخصص للسماح لهم باستخدام خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية. لجأ الناس في غزة إلى استخدام الآبار الزراعية التي تكون أكثر ملوحة بـ 30 مرة من المياه العذبة. هذا يزيد من خطر عواقب صحية فورية، خاصة بالنسبة للرضع والنساء الحوامل والأشخاص المصابين بأمراض الكلى.⁸³

82 منظمة إنقاذ الطفولة واليونيسف (2024). تقرير الوضع 3 آب 2024 عام من الصمت في الفصول الدراسية في غزة: الحاجة الملحة إلى إحياء التعليم. مجموعة التعليم. <https://tinyurl.com/mr4xaa2k>

83 هيئة الأمم المتحدة للمرأة، (2024). الندرة والخوف: تحليل النوع الاجتماعي لتأثير الحرب في غزة على الخدمات الحيوية

وأشارت المشاورات الوطنية إلى أن تدابير الدولة للقضاء على الفقر والحماية الاجتماعية سطحية وقائمة على المشاريع ولا تشرك جميع أصحاب المصلحة. كما أثبتت عدم فاعليتها، حيث تفتقر المزيد من النساء والأطفال الفقراء والمزيد من النساء إلى الحماية الاجتماعية، ويواجهن تحديات مثل انخفاض الأجور، وانعدام الأمن الوظيفي، وظروف العمل السيئة. والأهم من ذلك أنهن يفتقرن إلى الاستجابة الجنسانية، وهو عنصر أساسي في معالجة الفقر بين النساء والفتيات. على سبيل المثال، في حين أن القروض المقدمة لدعم المرأة هي خطوة في الاتجاه الصحيح، إلا أنها تستبعد العديد من النساء بسبب معايير اختيارهن وأسعار الفائدة المرتفعة، وهذا الحاجز المالي لا يعيق التقدم فحسب، بل يزيد من تفاقم قضية الفقر بين النساء.

ويؤكد التقرير العربي الثاني للفقر المتعدد الأبعاد (2023) على هذا الإلحاح، مسلطاً الضوء على أنه في حين أن معظم البلدان قطعت خطوات واسعة في الحد من الفقر، فقد شهدت فلسطين زيادة من 15% إلى 15.8% (2019-2021)، بمتوسط شدة حرمان يبلغ 27.7%. وأدت هذه التغييرات إلى درجة MPI تبلغ 0.044. ارتفعت نسبة التعرض للفقر إلى 29.96% في فلسطين، وبلغت نسبة الفقر المدقع 2.85%⁸⁴ وعلاوة على ذلك، فإن معدل الفقر في قطاع غزة أعلى منه في الضفة الغربية، وفي الجنوب منه في الشمال، وفي المناطق الحضرية والريفية. ولا توجد معلومات عن المخصصات المدرجة في الميزانية للقضاء على الفقر. علاوة على ذلك، يكشف التقرير أن الفقر المتعدد الأبعاد بين الأطفال لا يتوزع بالتساوي في جميع أنحاء فلسطين. وهو أكثر تركيزاً بين الأطفال الذين يعيشون في مخيمات اللاجئين، حيث يعاني أولئك الذين يعيشون في المناطق الحضرية أيضاً من معدلات أعلى من الفقر المتعدد الأبعاد مقارنة بنظرائهم في المناطق الريفية. ويؤكد تركيز الفقر هذا بين هذه الفئات الضعيفة الحاجة إلى تدخلات محددة وسياسات هادفة.

شهدت السنوات الخمس الماضية زيادة مقلقة في أوجه عدم المساواة وغياب الحماية للنساء والفتيات اللواتي يعشن في المناطق النائية والمهمشة، حيث تفتقر ذوات الإعاقة إلى الحماية الاجتماعية والوصول إلى حقوق الإنسان الأساسية الخاصة بهن. لم يؤد الوباء في عام 2020 إلا إلى تفاقم هذه القضايا، ما أدى إلى زيادة جميع أشكال العنف. وأدى تقاعس الحكومة عن تقديم خطة لحماية النساء والفتيات ذوات الإعاقة أثناء حالة الطوارئ، واستبعادهن من الإجراءات واللجان الأساسية، إلى مزيد من التدهور في حقوقهن.

النظام التعليمي والبنية الأساسية والطلاب والعاملين في المدارس هم ضحايا آخرون للحرب الحالية. فحتى 30 يوليو/تموز، خضعت 92.9% من المباني المدرسية لأنواع مختلفة من الأضرار بسبب الضربات المباشرة وغير المباشرة، مع احتياج 84.6% على الأقل من المدارس إلى نوع من إعادة الإعمار قبل أن تعمل كمدارس. كما تأثرت حياة الناس حيث قُتل 9211 طالباً و397 من الموظفين التعليميين وأصيب أكثر من 14237 طالباً و2246 معلماً. وبالتالي، فقد خسر 625

الضرورية لصحة المرأة وسلامتها وكرامتها - المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية.
الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية. (2023). التقرير العربي الثاني للفقر المتعدد الأبعاد.

ألف طالب مسجلين في مدارس غزة عامًا دراسيًا كاملًا من التعلم. وعلاوة على ذلك، حُرّم آلاف الطلاب في دفعة 2024 من الحق في اجتياز امتحان الثانوية العامة، وهو امتحان إتمام الدراسة الثانوية الذي يحدد بشكل شبه كامل فرص الحياة للخريجين. «لقد كانت المدارس وملاعبها غير المتضررة بمثابة ملاجئ، على الرغم من الاكتظاظ وعدم النظافة، وانتشار الأمراض بسرعة في بعض الأحيان، للأسر النازحة، وليس أماكن للتعلم. «لقد كان لهذه الظروف تأثير سلبي كبير على الصحة العقلية والرفاهية النفسية والاجتماعية للأطفال والمعلمين ومقدمي الرعاية، فضلًا عن الإضرار الشديد بقدرة الأطفال في غزة على ممارسة حقهم في التعلم».⁸⁵

التحديات

- هناك نقص في المؤسسات، والالتزام، والمهنية التي تعيق بشكل كبير الحقوق الصحية للأشخاص ذوي الإعاقة. ومعظم التدخلات منفصلة عن خطة واضحة ومنشورة تحدد المسؤوليات الإدارية والمالية للوزارة، ما يزيد من تفاقم المشكلة. فلا يتعامل التشريع الفلسطيني مع الإعاقة على أنها «قضية عابرة لعدة قطاعات» بل قضية قطاعية تقع ضمن اختصاص وزارة التنمية الاجتماعية، وهذا يعني أن وزارة التنمية الاجتماعية تتحمل المسؤولية الرئيسية عن معالجة قضايا الإعاقة، بما في ذلك تحديد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للأشخاص ذوي الإعاقة. وبناء على ذلك، تقرر «لجنة طبية» غير متخصصة في وزارة الصحة ما إذا كان الأشخاص ذوو الإعاقة يتمتعون بحقوق اقتصادية واجتماعية (مثل الحق في العمل والتأمين الصحي والإعفاء الجمركي وما إلى ذلك) من خلال «التقارير الطبية» التي تصدرها، وتتحكم هذه التقارير في حقوق ومصائر المتقدمين المعاقين.
- مثل المجالات الأخرى، فإن جهود الدولة فيما يتعلق بالصحة سطحية وليس لها تأثير ملموس على أرض الواقع. على سبيل المثال، كانت هناك حملات توعية متفرقة ولكن لم تُبذل جهود متواصلة لتحسين الوصول إلى الرعاية الصحية للنساء، ولا سيما أولئك اللواتي يعشن في المناطق النائية والمهمشة والنساء والفتيات ذوات الإعاقة. علاوة على ذلك، لا توجد برامج شاملة للرعاية الوقائية أو لإدارة الحالات المزمنة. لم يتم تقديم بيانات حكومية لتحديد السياسات اللازمة لتعزيز النظام الصحي في ضوء الزيادة الطبيعية في عدد السكان بنسبة 2.5٪، وارتفاع عدد كبار السن، والفجوات في الرعاية الصحية التي كشفت عنها جائحة كوفيد - 19.
- كما لا توجد بيانات عن الميزانيات المقدرة، وخطط الحكومة لزيادة عدد المستشفيات ومراكز الرعاية الصحية الأولية والأسرة والطواقم الطبية وقائمة الأدوية والخدمات الصحية التي سيتم تقديمها لمتلقي الخدمات. وبالإضافة

85 مجموعة التعليم في الأراضي الفلسطينية المحتلة. (3 أغسطس 2024). عام من الصمت في الفصول الدراسية بغزة: الحاجة الملحة لإحياء التعليم. الرابط: <https://tinyurl.com/mr4xaa2k>

إلى أدوية الأمراض المزمنة والخطيرة، ستحدد هذه البيانات مدى كفاية وشمول قائمة الأدوية المتاحة في صيدليات وزارة الصحة للمؤمن عليهم صحياً.

تسليط الضوء على الصحة الجنسية والإنجابية

- أثارت المشاورات الوطنية أيضاً تساؤلات جدية حول مطالبة دولة فلسطين بشأن التأمين الصحي للأشخاص ذوي الإعاقة، وتدور هذه الأسئلة حول عدم وجود أحكام محددة للنساء ذوات الإعاقة. علاوة على ذلك، لا تعالج الخطة الاستراتيجية الوطنية للصحة للفترة 2021-2023 بشكل كافٍ حقوق النساء ذوات الإعاقة أو تضمن إمكانية الوصول إليها، كما أنها تفتقر إلى تحليل الواقع والبيانات والمؤشرات الإحصائية والتدابير المتخذة والتقدم المحرز للنساء والفتيات ذوات الإعاقة. هناك حرمان صارخ من الوصول إلى خدمات الصحة الجنسية والإنجابية وتوافرها وجودتها، بما في ذلك خدمات تنظيم الأسرة وصحة الأم والطفل، لا سيما في المناطق المهمشة والنائية. ويؤدي الافتقار إلى مراكز الرعاية الصحية الأولية بدوام كامل وخدمات التطعيم غير المتكررة في هذه المناطق إلى تفاقم المشكلة. فغالباً ما تواجه النساء المحتاجات إلى خدمات الصحة الجنسية والإنجابية رحلات طويلة بسبب تحديات النقل، ويمكن أن تزيد القيود المالية من صعوبة الحصول على هذه الخدمات، فهذا الحرمان من الوصول هو ظلم واضح يجب معالجته.
- أيضاً لا تلبى مراكز الرعاية الصحية الأولية التي تقدم خدمات الصحة الجنسية والإنجابية بشكل متقطع أو مستمر احتياجات النساء والفتيات ذوات الإعاقة بشكل كافٍ، ما يجعل من الصعب عليهن الوصول إلى هذه الخدمات. هذا الانتهاك الصارخ هو دليل واضح على فشل وزارة الصحة في توفير الحق في الوصول إلى خدمات الصحة الجنسية والإنجابية، وهو فشل يجب معالجته. ويتميز نظام التأمين الصحي بأنه «محايد من حيث نوع الجنس»، وهو مصطلح يعني، في هذا السياق، أنه لا يأخذ في الاعتبار بشكل كافٍ الاحتياجات المحددة لكلا الجنسين استناداً إلى أدوارهما والواقع الاجتماعي والثقافي. وتتلقى المرأة خدمات رعاية صحية مجانية تتعلق بالحمل وبعد الولادة بفترة وجيزة لتنظيم الأسرة والإشراف الصحي الناجم عن الولادة فقط، دون مراعاة قضايا الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية الأوسع نطاقاً. والأكثر إثارة للقلق هو أنه في السنوات الخمس الماضية حرمت نسبة عالية من النساء من التأمين الصحي الإلزامي أو التأمين المخفض.
- وفيما يتعلق بحقوق الصحة الجنسية والإنجابية، فإن غياب التشريعات الفلسطينية أو الاستراتيجية الوطنية بشأن الصحة الجنسية والإنجابية مسألة بالغة الأهمية، وهذا الافتقار إلى التوجيه الرسمي لا يعيق توفير خدمات الصحة الجنسية والإنجابية الشاملة فحسب، بل يساهم أيضاً في استبعاد هذا الجانب الحيوي من المناهج التعليمية، ما يديم دورة من الجهل وعدم إمكانية الحصول عليها.

تسليط الضوء على الاحتياجات الصحية للنساء والفتيات ذوات الإعاقة

- ووفقاً للهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، فإن عدد الأشخاص ذوي الإعاقة الذين تم إدماجهم في نظام المدارس الحكومية لا يتجاوز 1 في المئة من مجموع الطلاب، وأظهرت بيانات وزارة التربية والتعليم أن 68.7 في المئة من خزانات المياه في المدارس الحكومية تتماشى مع احتياجات الأطفال ذوي الإعاقة، وأن 60.6 في المئة قاموا بتركيب منحدرات لهؤلاء الأطفال. ومع ذلك، هناك نقص في المعلومات حول مواءمة المدارس الحكومية أو الوصول إليها لتلبية احتياجات أنواع أخرى من الإعاقات، مثل وسائل النقل والفصول الدراسية الملائمة.⁸⁶ كما أن المادة (10) من قانون حقوق المعاقين تكفل حق الأشخاص ذوي الإعاقة في الوصول إلى جميع المرافق التعليمية. ومع ذلك، تفتقر هذه السياسة إلى معايير ومبادئ عدم التمييز وعدم المساواة ضد الفتيات ذوات الإعاقة.⁸⁷
- عدم الالتزام بضمان الحقوق الصحية للأشخاص ذوي الإعاقة، وهو ما يتجلى في غياب إضفاء الطابع المؤسسي على تلك الحقوق والتدخلات الضرورية. وقد صنفت التشريعات الإعاقة كقضية قطاعية تقع ضمن اختصاص وزارة التنمية الاجتماعية. وتقع على عاتق وزارة التنمية الاجتماعية المسؤولية الأساسية عن معالجة القضايا، وتحديد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، مثل الحق في العمل، والتأمين الصحي، والإعفاء الضريبي، وما إلى ذلك. ومع ذلك، لا توجد خطة منشورة واضحة تحدد المسؤوليات الإدارية والمالية للوزارة. وفي الوقت نفسه، تحدد «لجنة طبية» غير متخصصة في وزارة الصحة وتتواصل عبر «تقارير طبية» ما إذا كان الأشخاص ذوو الإعاقة المحددون يستحقون حقوقاً اقتصادية واجتماعية، وتتحكم في مصائر المتقدمين من ذوي الإعاقة.
- عدم وجود أحكام محددة للنساء ذوات الإعاقة ضمن مطالبة الدولة فيما يتعلق بالتأمين الصحي للأشخاص ذوي الإعاقة.
- لا تلبى مراكز الرعاية الصحية الأولية، سواء كانت تقدم بشكل متقطع أو مستمر خدمات الصحة الجنسية والإنجابية، احتياجات النساء والفتيات ذوات الإعاقة بشكل كافٍ.

تسليط الضوء على التعليم

- يتألف النظام التعليمي من مدارس وكليات وجامعات حكومية وخاصة تابعة لوكالة الأونروا. تعتمد الأونروا على التمويل من الوكالة مع مكملات أخرى وتعمل المدارس الخاصة على الرسوم الدراسية والمساهمات من المنظمات الراعية والمانحين من القطاع الخاص. تعتمد المؤسسات الحكومية بشكل شبه كامل على الدعم الحكومي. واجه قطاع التعليم الحكومي تحديات هائلة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. لا يزال القطاع يعاني من الأزمة المالية المستمرة جزئياً بسبب حجب الإيرادات من قبل إسرائيل، والذي بدأ حتى قبل الفترة

86 المرجع نفسه.

87 قادر. (2022). تقرير مواز قدمته مؤسسة قادر للتنمية المجتمعية إلى لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة حول الحق في الصحة والعمل والحماية من العنف للنساء والفتيات ذوات الإعاقة. باللغة العربية.

المشمولة بالتقرير، والوباء، وتصعيد الاحتلال الإسرائيلي في جميع أنحاء البلاد والحرب على غزة.

• علوة على ذلك، كان قطاع التعليم هو الأقل أولوية وتعرض لانتكاسات كبيرة على مدى السنوات الخمس الماضية. ووفقاً للهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، فإن مخصصات ميزانية وزارة التربية والتعليم لا تشكل سوى 20% من الموازنة العامة للدولة، مع تخصيص نصفها للرواتب والأجور.⁸⁸

• ولم يترك هذا سوى القليل من التطوير المنهجي والبرامجي وتطوير الطلاب. وبسبب الحالة المالية العامة المزرية للدولة، لم يتلق المعلمون (إلى جانب العاملين الحكوميين الآخرين) سوى 50% إلى 60% أو أقل من رواتبهم، أو لا شيء على الإطلاق، خلال السنوات العديدة الماضية وتدهورت ظروف عملهم بسبب الوباء. وكانت النتيجة إضرابات المعلمين المتقطعة منذ عام 2016 ولكنها كانت أكثر حدة خلال الأعوام الدراسية 2021-2023، وتخفيضات ساعات الدراسة، والتحول إلى التعلم عبر الإنترنت، وعدم القدرة على التنبؤ بشكل عام وانعدام الاستقرار. وكانت النتائج الأخرى هي انخفاض حضور الطلاب وإنجازاتهم والاهتمام العام بالتعليم.⁸⁹

• 110,293 طالب وطالبة، باستثناء رياض الأطفال، في القدس الشرقية عالقون في نظام مجزأ يرتبط بشكل مباشر بالوضع القانوني غير الحاسم للقدس (فلسطين أو إسرائيل) ورفض إسرائيل كقوة احتلال ضمان الحق في التعليم، وكلاهما مرتبط بالقانون الدولي. ويمكن رؤية هذا التفتت في الهيكل الإداري للتعليم الذي يتألف من ثلاث كيانات ذات مسؤوليات مختلفة: وزارة التعليم الفلسطينية مسؤولة عن المناهج والكتب المدرسية والامتحانات الوطنية وبطاقات التقارير؛ بلدية القدس مسؤولة عن التمويل الإضافي والبرامج الخاصة والمباني؛ وزارة التعليم الإسرائيلية تمول وتشرف على الموظفين وتمنح شهادات للمعلمين.⁹⁰ كذلك الطلاب الذين يدرسون في ثلاث فئات منفصلة من المدارس تحت سلطات مختلفة: المدارس المعترف بها رسمياً والممولة من قبل وزارة التربية والتعليم الإسرائيلية (41% في 65 مدرسة)؛ والمدارس الخاصة المعترف بها رسمياً والممولة من قبل المنظمات المسيحية والمنظمات غير الحكومية والشركات الربحية («المدارس المتعاقدة»)، وكلها مدعومة جزئياً من أموال وزارة التربية والتعليم الإسرائيلية (44% في 105 مدرسة)؛ والمدارس غير المعترف بها التي تديرها وزارة الأوقاف (الشؤون الإسلامية) والأونروا (15% في 73 مدرسة)، والتي تم حظرها منذ عام 2019 ولكنها لا تزال تعمل.⁹¹

88 الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان. (2023). مراجعة أولية مقدمة إلى اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الأمم المتحدة حول التقرير الأولي لدولة فلسطين حول تنفيذ العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

89 أ. أحمد النجار، م. عبد المهدي، ف. عطا قراقع، وآخرون (قيد الطبع). «نحن نتحدث عن أنفسنا»: تجارب طلاب المدارس الحكومية وأسرهم ومعلميهم ومديريها في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي وجائحة كوفيد - 19 وإضرابات المعلمين من ربيع 2020 حتى مايو 2023. مؤسسة عبد المحسن القطان. رام الله، فلسطين.

90 قصة القدس. (2023)، نظام التعليم في القدس الشرقية. <https://tinyurl.com/bdz29762>

91 قصة القدس. (2024). مدارس القدس الشرقية. الرابط: <https://tinyurl.com/4s9a7br2>

- تواجه الجامعات الفلسطينية تحدياً كبيراً، حيث تواجه عجزاً دائماً في الميزانية يتراوح بين 20% و50%، فيعد الافتقار إلى اللوائح والسياسات التي تحكم التمويل الحكومي لقطاع التعليم العالي عاملاً حاسماً يساهم في هذا العجز.⁹² ويكشف رصد الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان عن تفاوت صارخ في الحصول على التعليم للفئات الضعيفة والمهمشة، وتشير بيانات وزارة التربية والتعليم أيضاً إلى أن 18.3% فقط من رياض الأطفال الحكومية تعمل، وتخدم 6.2% فقط من إجمالي عدد التلاميذ. ويؤكد هذا العجز على الحاجة الملحة إلى لوائح وسياسات تحكم التمويل الحكومي لقطاع التعليم العالي.
- تتجلى الجهود الإسرائيلية المستمرة للإسرائيليين في انتهاك حق الفلسطينيين في التعليم في القدس الشرقية في الخطة الإسرائيلية للمدارس الفلسطينية الإسرائيلية في المدينة. فهذه الخطة، التي تهدف إلى إفراغ البلدة القديمة من المدارس وإغلاق الأونروا والمدارس الخاصة ورياض الأطفال في القدس، من بين أمور أخرى، هي استراتيجية مدروسة لتقليص الفرص التعليمية للطلاب الفلسطينيين. تكشف إحصائيات وزارة التربية والتعليم الإسرائيلية وبلدية القدس غير الشرعية للعام 2020-2021 أن هناك حوالي 90,000 طالب وطالبة فلسطيني مقدسي في المدينة، 51.8% منهم يذهبون إلى 141 مدرسة تديرها السلطة الفلسطينية في القدس، أو 59.2% من العدد الكلي للمدارس في المدينة. وبلغ النقص في الفصول الدراسية في القدس (للمدارس الفلسطينية والإسرائيلية) 3,794 غرفة، منها 2,100 في المدارس الفلسطينية وحدها، أي 55.3% علاوة على ذلك، يجب على الطلاب والمعلمين مواجهة 13 نقطة تفتيش عسكرية إسرائيلية وإجراءات صارمة وعمليات تفتيش وجدار الضم للوصول إلى مدارسهم في القدس كل يوم. وتواجه الفتيات على وجه الخصوص المضايقات في طريقهن إلى المدرسة.

الملخص

تشير نتائجنا إلى أن التدابير الحكومية للقضاء على الفقر والحماية الاجتماعية غير كافية لتلبية الاحتياجات الهائلة للناس ومعالجة وتصحيح التحديات والعقبات البنيوية والسياسية والثقافية الداخلية نحو تحقيق أكثر استقراراً للأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي نوقشت هنا. لقد ثبت أن غياب خطة التنمية الاقتصادية الشاملة والنهج القائم على المشاريع غير فعالة، ناهيك عن فشلها في إشراك جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك أولئك المتأثرين بشكل مباشر بالمشاكل، في وضع الاستراتيجيات وتصميم وتنفيذ السياسات والبرامج وتقييمها. وعلى نحو حاسم بنفس القدر، لم تدمج النهج القائمة بشكل هادف مبدأ الاستجابة والنهج الحساسة للنوع الاجتماعي والثقافة في التدخلات.

92 الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان. (2023)، مرجع سابق. مراجعة أولية مقدمة إلى اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الأمم المتحدة حول التقرير الأولي لدولة فلسطين حول تنفيذ العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

القسم الثالث

التحرّز من العنف، والوصم
والصور النمطيّة

مجالات الاهتمام الحاسمة: دال- العنف ضد المرأة

لقد لاحظنا الزيادة السريعة في جميع أشكال العنف ضد المرأة بدءًا من جائحة كوفيد - 19 في عام 2020 وحتى اليوم، والتي كانت مرتبطة بالعدوان العسكري للاحتلال الاسرائيلي المستمر في الضفة الغربية والحرب في غزة وتفاقمت بسببه.

لم تؤد المسارات وأساليب التدخل العديدة إلى تأمين وضمان حرية النساء والفتيات الكاملة من العنف والوصمة والصور النمطية خلال السنوات الخمس الماضية. وكما هو موضح أدناه، أثناء السفر في الاتجاه الرئيسي، شهدنا بعض التغييرات، وواجهنا عقبات شديدة، وعززنا العلاقات والشراكات مع الأفراد والمجموعات ذات الصلة.

لقد أقامت المنظمات النسائية والنسوية شراكات مع مجموعات مثل المنتدى ومنظمات المجتمع المدني الأخرى وأصحاب المصلحة وأعطت الأولوية لإنهاء جميع أشكال التمييز ضد المرأة وتعزيز المساواة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. وعلى وجه التحديد، عملوا باستمرار خلال السنوات الخمس الماضية لإنهاء العنف ضد المرأة والعنف القائم على النوع الاجتماعي. لقد فعلوا ذلك من خلال أنشطة الضغط والمناصرة المختلفة محليًا، بما في ذلك حملات التعبئة وحوارات السياسات والمظاهرات، وغيرها. وقد أدت هذه الجهود إلى رفع مستوى الوعي بشأن العنف القائم على النوع الاجتماعي وأثرت على التغييرات القانونية والسياسية والتنظيمية.

الإنجازات

- تضمنت جهود فلسطين في مجال العنف ضد العنف القائم على النوع الاجتماعي في السنوات الخمس الماضية تعديلات قانونية وزيادة الوعي والدراسات حول العنف القائم على النوع الاجتماعي وخطة الطوارئ الوطنية للصحة الإنجابية والجنسية والاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة 2022-2030.
- ومن بين هذه الإجراءات الرئيسية التعديلات التي أدخلت على قانون العقوبات. على سبيل المثال، عدل القرار بقانون رقم 29 لسنة 2023 قانون العقوبات رقم 16 لسنة 1960، بينما عدل القرار بقانون رقم 30 لسنة 2023 قانون العقوبات رقم 74 لسنة 1936. وتشمل هذه التعديلات، إلى جانب القرار بقانون رقم 31، الذي عدل قانون العقوبات الثوري لعام 1979، تعريفًا وتجريمًا للتعذيب وغيره من أشكال العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. كما تضمن تعديل أحكام المادة (98) من قانون العقوبات في القرار بقانون رقم 1. وعلى القرار رقم (10) لسنة 2014 الذي ينص على وقف استخدام الأعدار المخففة في جرائم الشرف. كما عدلت أحكام المادة (99) من القرار بقانون رقم (99) رقم (5) لعام 2018، والذي يلغي القدرة على التخفيف من الأعدار التقديرية في حالات «جرائم الشرف».

• فلسطين، اعتمدت تعريف التمييز وتجريمه وفقا للمادة 1 من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في المراجعة السادسة عشرة لقانون العقوبات في 9/2023. كما انضمت إلى البروتوكول الاختياري للاتفاقية في عام 2019، وهو ما يمثل تطورا هاما فيما يتعلق بتنفيذ الاتفاقية. ومع ذلك، لم تكن مصحوبة بتدابير ملموسة على أرض الواقع لضمان وجود أطر قانونية وحماية. ويعيق هذا الافتقار إلى اتخاذ إجراء إنشاء سبل محلية للجوء القانوني، وهي حاجة ماسة للنساء ضحايا التمييز.

• واصلت منظمات المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات النسائية والنسوية، العمل على مدى السنوات الخمس الماضية بشأن العنف ضد المرأة والعنف القائم على النوع الاجتماعي. إن خطوات الدولة في التصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي هي نتيجة مباشرة للجهود الطويلة والمستمرة للمجتمع المدني. وقد أدت هذه الجهود إلى زيادة الوعي بالعنف القائم على النوع الاجتماعي بشكل كبير ودعت إلى وضع قوانين ولوائح لمنع العنف ضد النساء والأشخاص ذوي الإعاقة. وعلى مدى السنوات الخمس الماضية، أعطى منتدى مكافحة العنف ضد المرأة (المنتدى) التابع للمنظمة غير الحكومية وأصحاب المصلحة غير الحكوميين الآخرين الأولوية لإنهاء جميع أشكال التمييز ضد المرأة وتعزيز المساواة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. وقد تم ذلك من خلال العديد من أنشطة الضغط والمناصرة على المستوى المحلي، بما في ذلك الحملات والحوارات المتعلقة بالسياسات والتظاهرات، من بين أمور أخرى. وفي حين تم تحقيق بعض التغيير، فإن الرحلة طويلة ومليئة بالتحديات، ومن الأهمية بمكان أن نستمر في الدعوة إلى التغيير، لا سيما في مجالات مثل التحرش الجنسي في مكان العمل.

• قادت العديد من المنظمات غير الحكومية حملات وبرامج إعلامية، باستخدام مجموعة متنوعة من المنصات، ما يضمن وصولها إلى جمهور واسع ومتنوع، وتشمل هذه البرامج «نساء إف إم»، و«بيالارا»، و«تلفزيون رؤيا»، و«أفكار ميديا». وهدفها هو تحدي الصور النمطية والتحيزات الإعلامية وتعزيز الوعي الواسع بالعنف القائم على النوع الاجتماعي وحقوق المرأة. لقد حققوا ذلك من خلال وسائل مختلفة، بما في ذلك الإعلانات التلفزيونية والحلقات، والبطاقات الإعلامية التي تمت مشاركتها على وسائل التواصل الاجتماعي، واللوحات الإعلانية، ومقاطع الفيديو القصيرة، والإعلانات الإذاعية والحلقات، والإعلانات على وسائل النقل العام.

• أعطت بعض المنظمات غير الحكومية الأولوية لمعالجة العنف القائم على النوع الاجتماعي في الفضاء الرقمي، فطورت بعض المنظمات ونفذت حملات ومبادرات وطنية لتعزيز الوعي والضغط والدفاع عن هذه القضية. على سبيل المثال، نشر المركز العربي لتطوير الإعلام الاجتماعي دليلاً لمكافحة العنف الرقمي القائم على النوع الاجتماعي، وهو مورد قيم، إلى جانب أوراق بحثية أخرى حول العنف القائم على النوع الاجتماعي في المجال الرقمي في فلسطين، ويوفر الدعم والمعلومات البالغة الأهمية.⁹³

الحقائق والتحديات

حقائق ما قبل الحرب

- شهدت السنوات الخمس الماضية اتجاهًا مؤلماً للمرأة الفلسطينية، مع زيادة سريعة في جميع أشكال العنف من عام 2020 - كوفيد 19 حتى اليوم - العدوان العسكري المستمر في قطاع غزة والضفة الغربية.

جائحة كوفيد - 19

- حدثت طفرة كبيرة في مختلف أشكال العنف، بما في ذلك العنف المجتمعي، والعنف المنزلي، والعنف الجسدي والنفسي، والعنف الذي تيسره التكنولوجيا، والعنف الاقتصادي.⁹⁴ كان غياب الحماية من العنف مصدر قلق بالغ لأن الدولة فشلت في اعتماد نظام حماية شامل أثناء الجائحة، كجزء من خطة الطوارئ الخاصة بها أو ضمان توفير الخدمات لمنع العنف القائم على النوع الاجتماعي والحفاظ على آليات الإحالة.⁹⁵

- أدت تدابير الدولة استجابة للجائحة، بما في ذلك الإغلاق والقيود المفروضة على الحركة، إلى زيادة كبيرة في العنف المنزلي ضد المرأة وزيادة مسؤوليات الرعاية المنزلية، فأضت النساء المعرضات للخطر وقتاً أطول مع زوج مسيء أو قريب مباشر بسبب الإغلاق المفروض، ما أدى إلى ارتفاع حاد في العنف المنزلي والبطالة والضائقة المالية.

- علاوة على ذلك، ونتيجة للقيود التي تفرضها الحكومة الفلسطينية على الحركة، اضطرت جميع المنظمات غير الحكومية العاملة ومنظمات المجتمع المدني إلى الحد من تدخلاتها المباشرة مع النساء والفتيات ضحايا العنف أثناء الوباء. ووجد تقييم أجرته هيئة الأمم المتحدة للمرأة في عام 2020 حول العنف ضد المرأة خلال جائحة كوفيد - 19 أن 53% من مقدمي الخدمات أبلغوا عن زيادة في العنف المنزلي، وخاصة العنف النفسي والعنف اللفظي والعنف الجسدي.

- لم تفشل التدابير غير الكافية في معالجة العنف ضد الفئات المهمشة من النساء والفتيات، بمن في ذلك ذوات الإعاقة والنساء في المناطق النائية والمهمشة، بل أدت أيضاً إلى تفاقم الوضع أثناء الجائحة من خلال إجراءاتها.⁹⁶ وكان هذا ضاراً بشكل خاص بالنساء في المناطق النائية والمهمشة، اللواتي تركزن محرومات من الحصول على الخدمات الأساسية، بما في ذلك الصحة والحماية من العنف.

94 هيئة الأمم المتحدة للمرأة. (2020). كوفيد - 19: الآثار الجندرية للجائحة في فلسطين والآثار المترتبة على السياسات والبرمجة، نتائج التحليل الجندري السريع لجائحة كوفيد - 19 في فلسطين، نيسان 2020.

95 مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي (2022)، (WCLAC). تقرير مواز للتقرير الأولي المقدم من دولة فلسطين وفقاً للمادة 19 من اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

96 الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان. (2023). مراجعة أولية مقدمة إلى اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الأمم المتحدة حول التقرير الأولي لدولة فلسطين حول تنفيذ العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

• وقد خلق هذا وضعا عاجلا، كالقيود المفروضة على مراكز الحماية/ الملاجئ التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية، وإغلاق مركز الحماية/ الإيواء في قطاع غزة، وتعليمات وزير التنمية الاجتماعية لمراكز الحماية/ الملاجئ في الضفة الغربية بعدم قبول أي حالات جديدة ما لم تكن قد خضعت للحجر الصحي لمدة 14 يوما، وقد قللت بشكل كبير من توافر فرص الحماية للنساء ضحايا العنف وإمكانية الوصول إليها. ومن المسائل الحاسمة التي تؤدي إلى تفاقم هذا الوضع عدم استعداد مراكز الحماية/ الملاجئ لإنشاء مرافق الحجر الصحي، ما يؤثر بشدة على سلامة النساء والفتيات.⁹⁷

• ومما يبرز خطورة الوضع زيادة المكالمات الموجهة إلى خطوط المساعدة المتعلقة بالعنف المنزلي. وفقا للدراسة نفسها، شهد 50% من مقدمي الخدمات الذين لديهم «خدمة خط المساعدة» زيادة في المكالمات التي يتم إجراؤها على خطوط المساعدة الخاصة بالعنف المنزلي أثناء الإغلاق.⁹⁸ وتعد القيود المفروضة على الحركة وتقليص حجم خدمات العديد من مقدمي الخدمات والخوف من إصابة النساء المعرضات للخطر بفيروس كورونا من الأسباب الحاسمة وراء لجوء النساء المعرضات للخطر إلى خطوط المساعدة للحصول على الدعم النفسي والقانوني. وتتجلى خطورة الوضع في حقيقة أن القيود المفروضة على الحركة تمنع النساء المعرضات للخطر من مغادرة منازلهن لطلب المساعدة المناسبة، فكان لإجراءات الحجر الصحي والإغلاق تأثير مدمر على النساء المحصورات في المجال المنزلي مع شركاء مسيئين، ما أدى إلى تفاقم العنف الذي يواجهن.

• كانت هناك زيادة في العنف القائم على الجنس، لا سيما أثناء الوباء. يظهر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن الفضاء الرقمي ليس مكانا آمنا للنساء، حيث تعرضت حوالي 10% من النساء المتزوجات حاليا أو المتزوجات (64-15 عاما) في فلسطين لشكل من أشكال العنف السيبراني عبر شبكات التواصل الاجتماعي، حيث إن العنف الإلكتروني ضد المرأة هو امتداد وإدامة للعنف ضد المرأة في العالم الحقيقي.⁹⁹

• وفقا لـ 7amleh - (حملة- المركز العربي لتطوير الإعلام الاجتماعي)، تعرضت 8% من النساء للعنف من خلال الاتصالات السلوكية واللاسلكية (أي تهديد أو ابتزاز أو مضايقة لأشخاص أو أطراف مختلفة من خلال مكالمات أو رسائل). تعرضت حوالي 12% من الإناث (64-18 سنة) اللواتي لم يتزوجن في فلسطين لشكل من أشكال العنف السيبراني عبر شبكات التواصل الاجتماعي. كما تعرضت 8% من الإناث للعنف من خلال الاتصالات السلوكية واللاسلكية (أي تهديد أو ابتزاز أو مضايقة لأشخاص أو أطراف مختلفة من خلال المكالمات أو الرسائل).¹⁰⁰

97 (GUPW 2020) تقرير عن العنف ضد النساء والفتيات خلال جائحة كوفيد -19 في دولة فلسطين. مقدم إلى: مقرة الأمم المتحدة الخاصة المعنية بالعنف ضد المرأة.

98 هيئة الأمم المتحدة للمرأة. (2020). كوفيد -19: الآثار الجنسانية للجائحة في فلسطين والآثار المترتبة على السياسات والبرمجة، نتائج التحليل الجندري السريع لجائحة كوفيد-19 في فلسطين، أبريل 2020. <https://tinyurl.com/32tve8vn>.

99 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2023). المرأة والرجال في فلسطين - قضايا وإحصائيات.

100 7amleh - المركز العربي لتطوير الإعلام الاجتماعي. (نوفمبر 2022). الشبكة المخالفة - العنف القائم على النوع الاجتماعي ضد المرأة الفلسطينية في الفضاء الرقمي متاح على: <https://tinyurl.com/3se56nea>

رد الفعل العنيف ضد النساء والمدافعات عن حقوق الإنسان

- كانت هناك زيادة في أشكال جديدة من العنف في الأماكن العامة والافتراضية، حيث تعرضت العديد من الناشطات والصحفيات والنسويات من المدافعات عن حقوق الإنسان للإيذاء الجسدي واللفظي أثناء مشاركتهم في الاحتجاجات السلمية. في عام 2021، قامت بعض الأجهزة الأمنية الفلسطينية بقمع وإساءة معاملة الناشطة من الذكور والإناث باستخدام موظفين في ملابس مدنية. وخلال الفترة نفسها، استخدم الأمن الفلسطيني المضايقات الجسدية واللفظية ومصادرة أو تكسير ممتلكات شخصية (هواتف وكاميرات).¹⁰¹ علاوة على ذلك، في عمل خطير وغير مسبوق من الابتزاز والتشهير انتهكت بعض الأجهزة الأمنية خصوصية النساء وسلامتهن الشخصية من خلال مصادرة هواتفهم واختراقها ومن ثم نشر الصور والمحادثات الشخصية على حسابات وسائل التواصل الاجتماعي لأعضاء الأجهزة الأمنية.
- بالإضافة إلى ذلك، خلال عامي 2022 و2023، تعرضت العديد من المنظمات النسوية وبعض الناشطات النسويات لحملة تشويه شديدة عبر منصات التواصل الاجتماعي، وأصبحت هناك صفحة نشطة على وسائل التواصل الاجتماعي تسمى «الحركة الشعبية ضد اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة»، تدعو إلى مقاطعة 12 منظمة وناشطة. ووصف العمل النسوي وأي جهد لتعزيز المساواة على أساس النوع الاجتماعي بأنه مخالف للدين الإسلامي و«الشريعة الإسلامية» ويدعو إلى الفجور. وادعت أن هذه المنظمات والناشطات يشاركن في مثل هذه الأنشطة النسوية بتحريض من منظمات ودول أجنبية تهدف إلى تفكيك بنية المجتمع الفلسطيني. وتعرضت العديد من الناشطات للاعتداء بالاسم والصورة على هذه الصفحة، مع اتهامات بالانخراط في الفجور وتحريض النساء والفتيات على القيام بذلك.¹⁰² تقدمت الناشطات النسويات المستهدفات بعدة شكاوى إلى نيابة الجرائم الإلكترونية في رام الله وقدمنها إلى النائب العام. إذ تم تقديم الشكاوى الأولى في 31 مارس 2022. ومع ذلك، حتى الآن، لم يتم اتخاذ أي تدابير وقائية لحماية هؤلاء النسويات.¹⁰³

قتل الإناث

- وتحدثت المشاورات الوطنية ومنظمات المجتمع المدني بشدة حجة الدولة حول انخفاض نسبة النساء اللاتي قتلن من إجمالي عدد القتلى عمدا ومتعمدا في المجتمع الفلسطيني، من 30% في عام 2019 إلى 5% في عام 2022. والأرقام الرسمية مضللة، حيث إن هناك في الواقع زيادة في قتل الإناث، فقد وثق مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي 24 حالة في عام 2019 و37 حالة في عام 2020 و28 حالة في عام 2021 و29 حالة في عام 2022، وتم توثيق 14 حالة قتل إناث بحلول أغسطس 2023. من المهم أن نلاحظ هنا أنه بسبب العدوان العسكري الحالي في قطاع غزة، لا يوجد توثيق لحالات قتل الإناث هناك.¹⁰⁴

101 المرجع نفسه.

102 مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي (2023). (WCLAC). متابعة المنظمات غير الحكومية للتقرير الموازي للتقرير الأولي لدولة فلسطين المقدم إلى اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

103 المرجع نفسه.

104 المرجع نفسه.

• تم إغلاق معظم قضايا قتل الإناث رسمياً، بدعوى أنها انتحار. توفر شهادات التي وثقتها مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي في مجال قتل الإناث، مفادها أن هذه الحالات هي قتل نساء من قبل الجناة. بين عامي 2021 و2022، حيث وثق 57 حالة قتل لنساء وفتيات في الضفة الغربية وقطاع غزة. اعتبرت عشرون منها حوادث انتحار ارتكبتها الفتيات أو النساء. وشملت الحالات الأخرى الانزلاق على الرأس، وإهمالاً طبيًا، وشجارًا عائليًا، ونوبة قلبية، وغيرها. 105 لذلك أصبح قتل الإناث غير مرئي للنظام ولم يعد ما يسمى قتل الشرف هو السبب الحاسم لقتل الإناث. في كثير من الأحيان، تجبرهن أسرهن على الانتحار. في ضوء التعديلات الطفيفة على وجه الخصوص، أُجبر الجناة الضحايا الإناث على الانتحار حتى يتمكنوا من تجنب الملاحقة القضائية أو العقاب على القتل. يمكن أن يفسر هذا التناقض في العدد الإجمالي لحالات قتل الإناث بين الإحصاءات الرسمية وتلك الخاصة بالمنظمات غير الحكومية لحقوق الإنسان والمنظمات النسوية.¹⁰⁶

• على الرغم من هذه التغييرات التشريعية التدريجية، لا تزال هناك فجوة كبيرة بين التعديلات وتنفيذها في أحكام المحاكم. وقد عدلت المراسيم أو علقت بعض مواد التشريعات المتعلقة بالجرائم الجنسية وقتل الإناث، لكن هذا لا ينعكس في أحكام المحاكم. ولا تزال الأحكام القضائية محكومة بتعريف مقيد للقانون وعقلية القضاة، الذين غالباً ما يفتقرون إلى الحساسية اتجاه النوع الاجتماعي ويتبنون القوالب النمطية التقليدية الاجتماعية والثقافية الجنسانية. وقد أدى هذا النقص في الإنفاذ القضائي للتعديلات إلى زيادة مطردة في معدلات قتل الإناث.¹⁰⁷

الزواج المبكر

• رقم مضلل آخر هو انخفاض نسبة الزواج المبكر من 20% في عام 2019 إلى 11% في عام 2021 نتيجة للقرار بقانون رقم 21 لعام 2019. تم الطعن في هذه الادعاءات بشدة خلال المشاورات الوطنية. حوالي 32% من عقود الزواج المبرمة خلال السنة الأولى بعد هذا التعديل التشريعي كانت عقود زواج استثنائية،¹⁰⁸ ولم يتسبب التغيير في القانون في الحد من الزواج المبكر، بل جعله غير مرئي للنظام وأدى إلى مجموعة من القضايا الاجتماعية والاقتصادية والقانونية للفتيات وعائلاتهن. فالقرار بقانون لديه ثغرة حرجة؛ بموجب الفقرة 2 من المادة 2، يسمح القانون للمحكمة بمنح استثناءات في ظروف استثنائية، والتي يجب أن يوافق عليها قاضي قضاة فلسطين. وبالتالي، تم تزويج أكثر من 10 آلاف فتاة بموجب الزواج الشرعي معظمهن من رجال أكبر سنًا في عامي 2020 و2021 ووفقًا للاستثناءات المسموح بها. «استمر زواج القاصرات في عام 2021 بمعدل متسارع، وارتفع عدد الزيجات من 5102 في عام 2020 إلى 5384 في عام

105 مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي (2023). (WCLAC). قتل الإناث في المجتمع الفلسطيني: هل تنتحر النساء بالفعل؟ تقرير تحليلي لحالات قتل الإناث الموثقة 2021-2022.

106 مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي (2022). (WCLAC). تقرير مواز للتقرير الأولي المقدم من دولة فلسطين وفقا للمادة 19 من اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة، أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

107 مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي (2023). (WCLAC). قتل الإناث في فلسطين. باللغة العربية.

108 المرجع نفسه.

2021». وهذا يعني أن حوالي 32% كانت عقود زواج استثنائية.¹⁰⁹ وعدم وجود معايير محددة لمنح مثل هذه الاستثناءات لا يضعف الحظر التشريعي المفروض على زواج الأطفال فحسب، بل يؤكد أيضا الحاجة الماسة إلى الشفافية واللوائح الواضحة في القانون.¹¹⁰

• منذ صدور القانون في عام 2019، تم إجراء العديد من حالات زواج الأطفال فقط من خلال مكاتب تسجيل الزواج التي تعمل خارج إطار المحاكم بحيث يتم تسجيل هذه الزيجات وإضفاء الشرعية عليها بأثر رجعي في المحاكم بمجرد بلوغ العروس الطفلة السن القانونية للزواج.¹¹¹ أدى هذا الاتجاه فعليا إلى تطبيع الإعفاءات في تسجيل زواج الأطفال، ما أدى إلى زيادة في الزيجات غير القانونية التي تشمل الفتيات دون سن 18 عاما. وسلطت التقارير الواردة من المنظمات غير الحكومية والمشاورات الوطنية الضوء على التحديات الاجتماعية والقانونية والاقتصادية العميقة التي تواجهها الفتيات، وهذه المشاكل حادة بشكل خاص في حالات الولادة والطلاق وعندما يحمل المتزوجان بطاقات هوية مختلفة (الضفة الغربية وإسرائيل).¹¹²

التحديات

- تفتقر فلسطين إلى نظام تشريعي فلسطيني موحد وحديث وعادل لقضايا الأحوال الشخصية يضمن علاقات متساوية بين الزوجين داخل مؤسسة الزواج، وهذا يزيد من تفاقم التفاوتات وعدم المساواة بين الجنسين داخل الأسرة.¹¹³ ولا يزال قطاع غزة يعمل بموجب قانون حقوق الأسرة المصري لعام 1954، الذي لا يضمن المساواة بين الجنسين.¹¹⁴ ويعزز الاختصاص القضائي لقانون الأحوال الشخصية مبدأ عدم المساواة والتمييز ضد المرأة. وتظهر هذه الحقيقة في بعض أحكام قانون الأحوال الشخصية، التي تنص على الوصاية والمسؤوليات الأسرية. أما مبدأ تقسيم الممتلكات الزوجية فهو غائب. كما يربط القانون الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمرأة بإرادة الرجل.¹¹⁵
- علاوة على ذلك، هناك مجموعة كبيرة من التشريعات التمييزية التي عفا عليها الزمن موروثة من القوانين السابقة المطبقة على الدولة الفلسطينية. مثل قانون العقوبات الحالي وقانون الأحوال الشخصية، حيث لا يوجد مشروع قانون لحماية الأسرة ونظام حماية شامل لضحايا العنف القائم على النوع الاجتماعي وقتل الإناث.

109 إباد الرياحي. (2022). زواج القاصرات في فلسطين. المرصد. رام الله، فلسطين. <https://tinyurl.com/3una5886>

110 المرجع نفسه.

111 مركز دراسات المرأة. (2023) بين التقنين والثقافة السائدة: زواج الأطفال هو إضفاء الشرعية على الحرمان من حقوقهم. باللغة العربية.

112 مركز دراسات المرأة. (2023). بين الشرعية والثقافة السائدة: زواج الأطفال شرعنة لحرمانهم من حقوقهم.

113 (WCLAC, 2022). التقرير الموازي للتقرير الأولي المقدم من دولة فلسطين وفقا للمادة 19 من اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

114 المرجع نفسه.

115 الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان. (2023). مراجعة أولية مقدمة إلى اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الأمم المتحدة حول التقرير الأولي لدولة فلسطين حول تنفيذ العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

- تشكل مجموعة التشريعات الفلسطينية عقبة رئيسية أمام مواءمة القوانين الوطنية مع اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. على الرغم من إدراج مبدأ عدم التمييز في القانون الأساسي والتصديق على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، في عام 2014، لم تسن الدولة بعد أي تشريع يتناول العنف ضد المرأة على وجه التحديد. اعتباراً من اليوم، لم توافق الدولة بعد على مشروع قانون حماية الأسرة، وهي خطوة حاسمة في معالجة المجموعة الكبيرة من التشريعات التمييزية التي عفا عليها الزمن الموروثة من القوانين السابقة. ويؤكد غياب نظام حماية شامل لضحايا العنف القائم على النوع الاجتماعي وقتل الإناث، كما يتضح من قانون العقوبات الحالي وقانون الأحوال الشخصية، الحاجة الملحة إلى هذه الموافقة.
- ولا توجد خطط استراتيجية جديدة لمكافحة العنف ضد المرأة. فمسخ العنف السابق للأعوام 2019-2011 ليس حساساً للنوع الاجتماعي والإعاقة. وقد انتهت فترته، ولا توجد استراتيجية جديدة حتى الآن، وغياب التدابير الاستباقية يثير قلقاً ملحاً، والأكثر إثارة للقلق هو أنه لا توجد بيانات إحصائية مصنفة على أساس الجنس والإعاقة. كان آخر مسح للعنف في عام 2019، وتم إجراء أول وآخر مسح متخصص للأشخاص ذوي الإعاقة من قبل الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بالتعاون مع وزارة التنمية الاجتماعية في عام 2011.
- وأوضحت الاجتماعات التشاورية أن العقلية الأبوية للدولة وغياب الإرادة السياسية الحقيقية يشكلان عقبات كبيرة أمام تعزيز المساواة بين الجنسين. ويتضح ذلك في مشروع قانون حماية الأسرة، الذي تمت صياغته 11 مرة منذ عام 2003. في أحدث مسودة، اعتمدت الدولة تعريفاً للتمييز، ولكنها لم تعتمد إطاراً قانونياً شاملاً. وغياب نظام تشريعي وطني يتضمن تعريفاً شاملاً للتمييز ضد المرأة، يغطي جميع أسباب التمييز المحظورة، ويشمل التمييز المباشر وغير المباشر في المجالين العام والخاص، يسلط الضوء على الحاجة الملحة إلى مثل هذا الإطار.

ملخص

إن التقاء ثلاث قوى مهيمنة مع أنظمتها المرتبطة بها يحد بشدة حالياً من مدى إمكانية تحقيق الحرية من العنف والوصمة والقوالب النمطية بشكل أساسي: القانون المضمن في إرث الاستعمار، والأنظمة القانونية المتعددة المتضاربة أحياناً، والثقافة التقليدية المتجذرة في النظام الأبوي. خلال فترة إعداد هذا التقرير، أثر جائحة كوفيد - 19 سلباً على وضع النساء والفتيات.

يعد النظام القانوني في فلسطين من أكثر الأنظمة القانونية تعقيداً في العالم وذلك بسبب أن فلسطين كانت تحت حكم دول وأنظمة سياسية مختلفة بما في ذلك الإمبراطورية العثمانية وبريطانيا والأردن ومصر وإسرائيل - كقوة احتلال - وجزئياً السلطة الفلسطينية.¹¹⁶

116 مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي. (2011). تجربة قانون الأحوال الشخصية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. <https://tinyurl.com/4vev6wbd>

إن هذه الأنظمة القانونية المتعددة، التي لا تزال أجزاء منها سليمة، متجذرة بعمق في كل من القوانين الكنسية والشريعة الإسلامية. وتعرض النساء والفتيات على وجه التحديد لقيود شديدة في مواجهة¹¹⁷ هذه الأنظمة القانونية المتعددة، وخاصة فيما يتعلق بالأحوال الشخصية، والتي تشمل مسائل أساسية تتعلق بالحياة والموت (حرفيًا في بعض الأحيان) تتعلق بالوضع القانوني والزواج والطلاق والأبوة وحضانة الأطفال والممتلكات والحقوق وما شابه ذلك. ويؤسس هذا النظام للعلاقات غير المتكافئة بين النساء والرجال داخل مؤسسة الزواج، مما يؤدي إلى تفاقم الفوارق بين الجنسين داخل الأسرة.

لقد تم استخدام عبارة تتردد منذ عقود من الزمان في العديد من بلدان الجنوب العالمي عندما تمارس النساء سلطتهن للمطالبة بحقوقهن، وقد تم استخدامها مرة أخرى في فترة إعداد هذا التقرير: إن النسويات وغيرهن من المدافعين عن حقوق الإنسان يقنعن تحت تأثير أو خداع القوى الغربية والنسويات العازمات على تدمير الأسرة والثقافة والأمة الفلسطينية. هناك حاجة ماسة إلى التحديد فيما يتعلق بتنفيذ وإنفاذ القوانين. وقد أدى هذا الغياب أو عدم كفاية التنفيذ القضائي للتعديلات إلى زيادة مطردة في أشكال مختلفة من العنف القائم على النوع الاجتماعي التي تم سنها في كل من المجالين الخاص والعام.

وعلى الرغم من التغييرات التشريعية التقدمية، لا تزال هناك فجوة كبيرة بين التعديلات وتنفيذها في الأحكام القضائية. فقد عدلت المراسيم أو أوقفت بعض التشريعات لحماية النساء والفتيات من العنف ومنعه. ولم تنعكس التغييرات بشكل ثابت في الممارسة العملية في الأحكام القضائية. ولا تزال الأحكام تُحدّد من خلال تعريف مقيد للقوانين ومن خلال وجهات النظر الثقافية للقضاة التي تفتقر إلى حساسية النوع الاجتماعي وتتجسد في الصور النمطية والتوقعات الاجتماعية والثقافية التقليدية.

وأخيرًا، هناك نقص في البيانات والإحصائيات الحديثة الدقيقة فيما يتعلق بوقوع العنف وأشكاله، والتركيبية السكانية للضحايا، والتركيبية السكانية للجنة المباشرين وغير المباشرين، والاستجابات المؤسسية، والنتائج النهائية مثل الأحكام القانونية، على سبيل المثال. وينطبق هذا بشكل خاص على النساء والفتيات ذوات الإعاقة، اللاتي يعشن في المناطق الريفية والنائية، والمهمشات، وحالات الزواج المبكر وقتل الإناث.

القسم الرابع

المشاركة والمساءلة، والمؤسسات
المستجيبة للنوع الاجتماعي

المشاركة، والمساءلة، والمؤسسات المراعية لمنظور المساواة بين الجنسين

مجال الاهتمام الحاسم: دال - المرأة في السلطة وصنع القرار

إن مؤسسات الدولة تشكل عادة العمود الفقري لضمان حقوق شعبها ومصالحه وكرامته ورفاهته بشكل عام. وتعتمد قوتها ونفوذها على الثقافات والأديان والتاريخ وإرادة الشعب، إلى جانب نزاهة القادة وكفاءتهم ورؤيتهم. وفي الوقت نفسه، فإن المكانة والعلاقات مع المؤسسات الدولية وأنظمة الحكم والدول الأخرى تؤثر أيضًا بشكل كبير على عمل المؤسسات والدولة نفسها. إن المشاركة الهادفة للمرأة، إن وجدت، متجذرة في جميع العوامل المذكورة أعلاه، إلى جانب النشاط وبناء الحركة من قبل النسويات والمدافعين الآخرين عن حقوق الإنسان.

إن التاريخ والوضع السياسي والاقتصادي المتقلب للغاية في فلسطين يرجع إلى حد كبير إلى الاستعمار الإسرائيلي، على الرغم من أنه ليس فريدًا في تاريخ العالم الحديث، إلا أنه سياق بالغ الأهمية (انظر القسم الأول من هذا التقرير) شكل دور المرأة ومدى تواجدها في السلطة وصنع القرار على جميع المستويات المجتمعية.

الإنجازات

- تضمنت جهود فلسطين لتعزيز مشاركة المرأة في الحياة العامة زيادة الكوتا إلى 26%. قانون الخدمة المدنية رقم (4) لسنة 1998 والقانون المعدل رقم (4) لسنة 2005 ينصان على المساواة بين الرجل والمرأة. علاوة على ذلك، ارتفع عدد السفيرات من 11% في عام 2019 إلى 17% في عام 2023.
- وقد نشر العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية في الجريدة الرسمية بموجب القانون رقم (18) لسنة 2023.
- وافق مجلس الوزراء على الاستراتيجية الوطنية لتعزيز المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية، بموجب القرار رقم (6) لسنة 2023، الذي يهدف إلى مواءمة التشريعات الفلسطينية، والتثقيف حول الحقوق السياسية للمرأة، وتعزيز التعاون على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية بين المؤسسات النسائية الفلسطينية والمؤسسات الحقوقية الإقليمية والدولية.
- يسלט التقرير الوطني الضوء على ارتفاع نسبة السفيرات من 11% في عام 2019 إلى 17% في عام 2023. وارتفعت نسبة النساء في الحكومة أو الإدارة أو المناصب العليا في فلسطين إلى 14.2% بين عامي 2021-2022 وإلى 16% العام 2024.

- مرسوم رئاسي عام 2021 بتشكيل محكمة قضايا انتخابات المجالس المحلية. تتكون المحكمة من (15) قاضيًا، بينهم قاضيتان، وللمحكمة اختصاص النظر في الجرائم الانتخابية، وتمثل النيابة العامة الحق العام أمام المحكمة.
- تم إطلاق مدونة سلوك لمنع ومكافحة التعدي على الحقوق العامة في الانتخابات بمشاركة ممثلين عن الأحزاب السياسية والقوى السياسية والوطنية ومؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الرسمية والصحافيين والنشطاء في قضايا حقوق الإنسان.
- تم وضع ثلاثة إجراءات لمنع العنف ضد المرأة في المجال السياسي والحياة العامة. الأول هو منع ومكافحة انتهاك حقوق المرأة في الانتخابات. والثاني هو مدونة قواعد السلوك لموظفي السلطات المحلية. والثالث هو «ميثاق نزاهة النوع الاجتماعي» لدعم وتعزيز دور المرأة في السلطات المحلية ودمج معايير ومبادئ النزاهة.
- وأخيرًا، عمل عدد من منظمات المجتمع المدني على تعزيز مشاركة المرأة في الحياة العامة وصنع القرار. وشمل ذلك زيادة الوعي والدعوة وحملات الضغط ونشر الأبحاث وأوراق السياسات وإنشاء مواقع إعلامية على العديد من المنصات.

الحقائق والتحديات

- على الرغم من كل الجهود المبذولة، لا تزال المرأة مستبعدة من المشاركة السياسية أو صنع القرار في فلسطين. ولا تزال المرأة ممثلة تمثيلاً ناقصاً بشكل كبير في المناصب العليا في الوزارات والخدمات المدنية والإدارة العامة والقضاء ونظم العدالة.¹¹⁸ أظهرت بيانات عام 2021 أن النساء يشكلن حوالي 23% من أعضاء المجلس المركزي، و19% من أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني، و12% من أعضاء مجلس الوزراء. علاوة على ذلك، تشغل امرأة واحدة فقط منصب المحافظ من بين 15 محافظاً، و1% من رؤساء المجالس المحلية في فلسطين من النساء. أما بالنسبة لمجلس إدارة غرف التجارة والصناعة والزراعة، فقد بلغت نسبة الرجال 99 في المئة، مقابل 1 في المئة فقط من النساء. حوالي 19% من القضاة من النساء، ومعدل المدعيات العامات هو 18%.¹¹⁹
- ظلت الفجوة بين الجنسين في المشاركة السياسية كبيرة في الانتخابات الأخيرة، حيث بلغت نسبة النساء الفائزات في الانتخابات المحلية 2021 (المرحلة الأولى) حوالي 21% مقابل 79% للفائزين من الرجال، حيث بلغت نسبة المرشحات 26% من إجمالي المرشحين. كانت هناك تسع قوائم، أي 1% من إجمالي القوائم الانتخابية، ترأسها نساء، و1% من رؤساء السلطات المحلية في فلسطين من النساء.¹²⁰

118 مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي (WCLAC). متابعة المنظمات غير الحكومية للتقرير الموازي للتقرير الأولي لدولة فلسطين المقدم إلى اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

119 المرجع نفسه.

120 لجنة الانتخابات المركزية (2021). تقرير عن الانتخابات المحلية لعام 2021.

• ولا يوجد تقدم فعلي في مشاركة المرأة في القوائم الانتخابية، على الرغم من أن بعض النساء تقدمن في المجالس المحلية والبلديات ونجحن في ذلك. ومع ذلك، تم تهميش بعض النساء في جميع مراحل العملية الانتخابية، سواء في اختيارهن للقائمة أم في مكان وجودهن ضمن القائمة. في الانتخابات الأخيرة، لوحظ غياب واضح للنساء، سواء في مرحلة الترشح أم الحملة الانتخابية، وبالتالي فإن معظم منشورات الحملة لم تتضمن صوراً للنساء. بدلا من ذلك، استبدلوا صورهن بقطع من المزهريات أو علامة استفهام أو علامة (x) أو صورة لشجرة زيتون. ولم تتضمن بعض القوائم أيضا أسماء المرشحات.¹²¹

• ولا يوجد ما يشير إلى المساواة في قطاع الخدمة المدنية، حيث لا تزال المرأة تعاني من التمييز والتهميش. ومن بين ما يقرب من (85000) موظفة في قطاع الخدمة المدنية موزعة على (83) وزارة ووكالة حكومية، لا تزال فرص المرأة في الوصول إلى مناصب صنع القرار أقل بكثير من فرص الرجال.¹²² بلغت مساهمة المرأة في قطاع الخدمة المدنية 48% من إجمالي الموظفين، وتتجلى الفجوة في نسبة النساء اللواتي يشغلن رتبة مدير عام فأعلى والتي بلغت 14% للنساء مقابل 86% للرجال.¹²³ في حين أن 12.5% من أعضاء مجلس الوزراء هم من النساء، و11% سفيرات في السلك الدبلوماسي.¹²⁴

• تم استبعاد النساء ومنظمات المجتمع المدني إلى حد كبير من عملية صنع القرار خلال جائحة كوفيد - 19. كما أظهر تقييم سريع أجرته منظمة كير فلسطين في نيسان 2020 مع 51 مشاركا وطالبة من الضفة الغربية وقطاع غزة أن مشاركة المرأة في الاستجابة لجائحة كوفيد - 19 كانت هامشية. ووفقا للتقييم، شاركت 47% من المستجيبات في جمعيات أو مجموعات أو نوادٍ أو أحزاب سياسية تدعم الاستجابة لكوفيد - 19، مقارنة بـ 60% من المستجيبين الذكور. بالإضافة إلى ذلك، كانت مشاركة المرأة في لجان الاستجابة للطوارئ وكوفيد - 19 ضئيلة في فلسطين. شعرت منظمات حقوق المرأة (WROs) أن خطة الاستجابة لكوفيد - 19 لم تشملهن وتهمش عملهن. كان الهدف الرئيسي للحكومة هو إدارة الوضع الصحي والسيطرة على انتشار الفيروس من خلال فرض قيود على الحركة. هذا التركيز الوحيد على الجوانب الصحية يغفل الخدمات والاحتياجات الأساسية الأخرى.

121 تنمية واعلام المرأة - تام. (2024). التقرير الموازي لتقرير بيجين (+30) لدولة فلسطين، غير منشور.
 122 مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي (2023). (WCLAC). متابعة المنظمات غير الحكومية للتقرير الموازي للتقرير الأولي لدولة فلسطين المقدم إلى اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
 123 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2024). نسبة النساء في الحكومة أو الإدارة أو المناصب العليا في فلسطين.
 124 المرجع نفسه.

- لم يتم الاتصال بمعظم المنظمات في الأشهر الثلاثة الأولى من حالة الطوارئ أثناء جائحة كوفيد - 19 للمشاركة في تخطيط الاستجابة وتنفيذها. بعد الأشهر الثلاثة الأولى، أخذت بعض المنظمات زمام المبادرة ودعت إلى مشاركتها. وعلاوة على ذلك، يتعين على قادة المراكز النسائية أن يتنقلوا في نظام معقد للحصول على الموافقة على إعادة فتح مركزهم ومواصلة تقديم الخدمات للنساء. اضطروا في النهاية إلى الانتقال إلى موقع مختلف في المنطقة. أفادت المنظمات أن غالبية العاملين في مراكز الحجر الصحي كانوا من الذكور، ما يجعل من الصعب على النساء اللواتي دخلن إلى المراكز تلبية احتياجاتهن الشاملة. وهذا يسلط الضوء على الحاجة الملحة إلى التنوع بين الجنسين في هذه المراكز، التي ينبغي أن توظف العمال من الإناث والذكور.
- تتمثل العقبات التي تحول دون مشاركة المرأة في الطابع السياسي في هيكل متعدد الطبقات من الحواجز الاستعمارية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية وذات الصلة بنفسها التي تضعف مشاركة المرأة في المجال السياسي وصنع القرار. كذلك، غياب الإرادة السياسية للدولة وفساد الدولة وغياب الشفافية.
- غالباً ما تهمش المحافظة الاجتماعية والأدوار التقليدية للجنسين المرأة، وتقتصرها على الأدوار التقليدية وتستبعد من القيادة السياسية. بالإضافة إلى ذلك، تؤثر العقلية الأبوية السائدة في الأحزاب السياسية الفلسطينية سلباً على قضايا المرأة، حيث لم تعزز هذه الأحزاب تمثيل النوع الاجتماعي بشكل كافٍ.
- العوامل السياسية، بما في ذلك الاحتلال الإسرائيلي، إلى جانب الانقسامات السياسية الداخلية والأراضي المجزأة، تعيق بشكل كبير حركة المرأة ووصولها إلى أماكن صنع القرار. وتزيد الإجراءات الأمنية المشددة والاعتقالات السياسية التعسفية من تعقيد هذا الوضع.
- كما أن التحديات الاقتصادية، مثل الفقر والبطالة، تحد من مشاركة المرأة في السياسة، وتلعب العوامل المتعلقة بالذات دوراً أيضاً، فقد لا تكون بعض النساء مهتمات بممارسة الأدوار السياسية وقد يفضلن الانخراط في العمل الاجتماعي أو المجتمعي، ما قد يحد من مشاركتهن في عمليات صنع القرار.

ملخص

إن أهداف تمكين المرأة ومشاركتها الفعالة في السياسة وصنع القرار على المستويين الوطني والمحلي وغيرها من مجالات التأثير تعوقها وتضعفها وتمنعها في بعض الأحيان هيكل استعمارية واقتصادية واجتماعية وثقافية متعددة الطبقات مقترنة أحياناً بحواجز مفروضة ذاتياً. بالإضافة إلى ذلك، فإن غياب الإرادة السياسية والفساد والافتقار إلى الشفافية في الدولة التي تشكل عقبات.

لقد تلاشى بريق الأمل فيما يتعلق بالمشاركة الفعالة للمرأة والمنظورات النسوية في بناء الدولة منذ منتصف التسعينيات وحتى الانتخابات الوطنية في عام 2006 بشكل مطرد منذ ذلك الحين، وخاصة في مواجهة الإبادة الجماعية المستمرة للشعب الفلسطيني.

إن المحافظة المتزايدة، بما في ذلك العودة إلى أدوار جنسية أكثر تقليدية، تعمل على تهميش المرأة، وتقيدها بالأدوار التقليدية في الحياة العامة، واستبعادها من القيادة السياسية في هذه اللحظة. بالإضافة إلى ذلك، فإن الهياكل الأبوية والمنظورات الأبوية السائدة في الأحزاب السياسية تمنع التمثيل الكافي والضروري للجنسين والدعوة إلى مصالح وقضايا المرأة واهتماماتها. وفي هذا الصدد، قد تفضل بعض النساء حقاً الانخراط في العمل الاجتماعي أو المجتمعي بدلاً من السعي إلى مناصب السلطة الرسمية. ومن بين التحديات الخطيرة بشكل أساسي الاحتلال الإسرائيلي المتزايد إلى جانب الانقسامات السياسية الداخلية والتفتت الجغرافي. وقد أدى كلاهما إلى تشديد التدابير الأمنية التي فرضتها كل من إسرائيل والسلطة الفلسطينية. كما أن الاعتقالات التعسفية للقادة الحاليين والمستقبليين، من الرجال والنساء، تزيد من تعقيد هذا الوضع.

القسم الخامس

المجتمعات التي تسعى نحو
السلام والامن الإنساني
والشاملة للجميع

المجتمعات التي تسعى نحو السلم والامن الإنساني والشاملة للجميع

مجال الاهتمام البالغ الأهمية: هاء- المرأة والصراع المسلح

إن الحاجة الملحة إلى معالجة قضية المرأة والصراع لا يمكن أن تكون أكثر إلحاحاً من هذه اللحظة. وكما ناقشنا في هذا التقرير، فإن الإبادة الجماعية المستمرة والتوغلات العسكرية الإسرائيلية المتفاقمة والعنف يفرضان أعباءً ثقيلة لا يمكن تصورها على النساء. والواقع أن الأدلة على الحاجة إلى الاستقلال الفلسطيني والأمن الحقيقي، وليس وقف الأعمال العدائية فحسب، لا تقبل الجدل.

الإنجازات

- تضمنت الإجراءات التي اتخذتها فلسطين لبناء السلام واستدامته، وتعزيز المجتمعات المسالمة والشاملة من أجل التنمية المستدامة، وتنفيذ أجندة السلام والأمن للمرأة، خطوة مهمة في إعداد الجيل الثاني من الخطة الوطنية للمرأة والسلام والأمن (2020-2024).
- وشملت جهود الدولة في هذا الصدد زيادة عدد النساء في وزارة الداخلية إلى 41%، وفي المؤسسة الأمنية إلى 7.4%، وفي الدفاع المدني إلى 4.5%، وتعيين النساء قاضيات في محاكم الكنيسة اللوثرية. كما أشار التقرير الوطني إلى اللجنة الوطنية العليا لتنفيذ قرار 1325، وهي لجنة كشفت المشاورات الوطنية عن عدم نشاطها.
- تضافرت جهود العديد من المنظمات غير الحكومية، مثل مفتاح وغيرها، لدعوة الدولة إلى ترجمة قرار مجلس الأمن 1325 وأجندة نظام حماية الأجور إلى إجراءات ملموسة.
- لعبت العديد من المنظمات غير الحكومية، بما في ذلك المنظمات النسائية، دوراً أساسياً على مدى السنوات الخمس الماضية، حيث عملت مع الفئات المهمشة مثل الأشخاص ذوي الإعاقة والنساء والفتيات اللواتي يعشن في المناطق النائية والمهمشة والنساء العاملات في القطاعات غير النظامية والخاصة، من بين آخرين. كان عملهم حيويًا بشكل خاص خلال جائحة كوفيد - 19 عندما كانت الخدمات الحكومية محدودة أو غير متوفرة. ولعبت المنظمات النسائية، على وجه الخصوص، دوراً فريداً في دعم النساء والفتيات أثناء الجائحة، وتوفير مجموعات النظافة وخدمات الصحة الجنسية والإنجابية والدعم النفسي والاجتماعي.

الحقائق والتحديات

حقائق ما قبل الحرب

- في السنوات الخمس الماضية، تعرض الفلسطينيون لموجة من العنف الاستعماري، ما يشكل تهديدا خطيرا للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في فلسطين. يشهد قطاع غزة حاليا عدوانا عسكريا غير مسبوق بعد 17 عاما من الحصار وخمس حروب بين عامي 2008 و2022. شهد العنف الاستعماري الاستيطاني في الضفة الغربية زيادة هائلة، مع عمليات القتل والاعتقال وهدم المنازل والتجزئة الجغرافية مع أكثر من 700 نقطة تفتيش، ومصادرة الأراضي، ومستوطنات غير قانونية جديدة، وضم المنطقتين B و C، وفقدان أكثر من 500 شخص بشكل مأساوي منذ 7 أكتوبر. كما تكثفت انتهاكات حقوق الفلسطينيين في القدس، مع تزايد عمليات هدم المنازل، والحرمان من لم شمل الأسر، وانتهاكات حقوق الأطفال والإقامة الجبرية، وبناء مستوطنات جديدة، والسياسات التمييزية. ولا يزال العنف الاستعماري الاستيطاني يمثل التحدي الرئيسي لجميع الفلسطينيين، وهو ما يؤثر ويتقاطع مع صعوبات أخرى، ما يؤدي إلى تفاوتات معقدة متعددة الطبقات.

- شكلت جائحة كوفيد - 19، التي تفاقمت بسبب الاستعمار الاستيطاني، تحديا كبيرا وملحا للدولة ومنظمات المجتمع المدني على مدى السنوات الخمس الماضية. كان للوباء عواقب اجتماعية واقتصادية وخيمة، لا سيما على الفئات الضعيفة مثل النساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة والنساء والفتيات اللواتي يعشن في المناطق المهمشة والنائية. وكشفت استجابة الدولة للطوارئ أثناء الجائحة عن نقاط ضعف ومشاكل ملموسة تتعلق بجهازيتها وقدراتها بسبب عدم وجود خطة طوارئ وطنية متعددة الجوانب.

المرأة والسلام والأمن والقرار 1325 في زمن الإبادة الجماعية في فلسطين

- غالبا ما يبدو النقاش حول سلام وأمن المرأة في فلسطين في السياق الاستعماري العنيف منفصلا عن الواقع. الحقيقة هي أن الوضع في المناطق الفلسطينية مزري، حيث لا تشعر أي امرأة أو رجل فلسطيني بالسلام والأمن. ويؤكد هذا الإلحاح أيضا حقيقة أن القرار 1325، على الرغم من نواياه الحسنة، كان له تأثير ضئيل للغاية على تلبية الاحتياجات العاجلة للمرأة والسلام والأمن في فلسطين. علاوة على ذلك، خلق النظام الاستعماري الذي طال أمده في فلسطين مزيجا معقدا من القمع السياسي والصراع المستمر وعدم المساواة بين الجنسين المتجذرة التي تحد بشدة من مشاركة المرأة في عمليات السلام.

- وقد كشفت المشاورات الوطنية عن نقاش مستمر وضروري حول القرار وأهميته للسياق الفلسطيني. إن معالجة حالة المرأة تحت الاحتلال مسألة تثير قلقاً بالغاً، لا سيما في سياق الحرب المستمرة في قطاع غزة والغزوات العسكرية المستمرة في الضفة الغربية. وحقيقة أن القرار لا يتضمن الاحتلال كواحدة من حالات النزاع المسلح وإفلات إسرائيل من العقاب على انتهاكات القوانين والاتفاقيات الدولية تؤكد خطورة الحالة.
- علاوة على ذلك، وعلى الرغم من كل الجهود المبذولة للعمل على أجندة القرار 1325 بشأن المرأة والسلام والأمن في فلسطين، وجدت دراسة أجرتها مبادرة الإصلاح العربي أن المناقشات حول القرار 1325 تقتصر على الغرف المغلقة وبين مجموعات النخبة.¹²⁵ ويعد هذا الافتقار إلى الشمولية قضية مهمة، حيث تمثل النساء المتميزات عادة النساء الفلسطينيات. في المقابل، لا تدرك النساء في المناطق المهمشة والريفية ذلك، وغالبا ما يجدن أنه غير ذي صلة بواقعهن واحتياجاتهن.
- أصبحت مسألة المساواة عن انتهاكات القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان للنساء والفتيات أكثر أهمية من أي وقت مضى في وقت الحرب المستمرة التي شنت على الشعب الفلسطيني في قطاع غزة في أكتوبر 2023. فمجلس الأمن، ورؤساء الدول غير قادرين على التوصل إلى وقف لإطلاق النار، ووقف القتل، والمجاعة، والتهجير، ودخول البضائع والمساعدات الإنسانية، وما إلى ذلك. لقد انتهكت إسرائيل بشكل كارثي كل حق من حقوق الإنسان الأساسية للفلسطينيين بينما يفشل العالم في وقف الحرب أو توفير الحماية والمساعدات الإنسانية للنساء والأطفال هناك. ويثير هذا الصمت والفشل في وقف الحرب أو حماية اللاجئين والنازحين تساؤلات حاسمة حول فاعلية الاتفاقيات والبرامج الدولية.
- إن استبعاد النساء من كافة شرائح المجتمع الفلسطيني قد حد من محتوى وعمق المحادثات التي جرت. ولأن النسويات المتميزات هن الممثلات، فإن أولئك الذين ينتمون إلى دوائر النخبة لا يدركون القرار، وحتى عندما يعرفونه، فإنهم غالباً ما يجدونه غير ذي صلة بواقعهم واحتياجاتهم في المناطق المهمشة والريفية.
- إن استبعاد الاحتلال الاستعماري كحالة من حالات الصراع المسلح ينفي بشكل شبه كامل قيمة قرار مجلس الأمن رقم 1325، خاصة وأن أقوى حكومات العالم منحت إسرائيل حصانة كاملة من العقاب على انتهاكاتها للقوانين والمعاهدات الدولية الإنسانية وحقوق الإنسان. إن الاستبعاد والإفلات من العقاب يحدان من معالجة وضع المرأة تحت الاحتلال مع العدوان العسكري المستمر في الضفة الغربية وفي الحرب المستمرة على قطاع غزة.

125 مبادرة الإصلاح العربي. (2023). قرار 1325 من خلال عيون المرأة الفلسطينية.

متاح على: <https://tinyurl.com/bdeh3xxu>

ملخص

إن مسألة المساءلة عن انتهاكات القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان للنساء والفتيات أصبحت أكثر أهمية من أي وقت مضى أثناء الإبادة الجماعية في قطاع غزة والعنف المتصاعد والدمار الذي يمارسه الجيش الإسرائيلي والمستوطنون الاستعماريون في الضفة الغربية والقدس الشرقية. لقد كان مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ورؤساء الدول غير راغبين أو غير قادرين أو كليهما في ضمان الدخول الآمن الفوري للسلع المنقذة للحياة والمساعدات الإنسانية. إن الإفلات التام لدولة إسرائيل من العقاب على جرائم الحرب وانتهاكاتها للقوانين والاتفاقيات الدولية قد كشف بشكل كامل عن نفاق الدول الغربية، التي بنت الأساس وبنية الحكم الدولي بعد الحرب العالمية الثانية وأثارت أسئلة أساسية بشأن أهمية وفعالية أنظمة الحكم العالمية وخاصة في حالة فلسطين. والأمر الأكثر أهمية هو أن كل هذا مجتمعاً أدى إلى دمار ومعاناة لا يمكن تصور طبيعتهما ونطاقهما - وقد تم بثهما عبر شاشات التلفزيون في جميع أنحاء العالم.

وأخيراً، لم تكن دول الشرق الأوسط شركاء سياسيين موثوقين. على سبيل المثال، لم يستغلوا أي قوة سياسية أو اقتصادية قد تكون لديهم في الدعوة إلى وقف إطلاق النار، وتحدي الإفلات الإسرائيلي من العقاب، وتسهيل إيصال المساعدات الإنسانية إلى المحتاجين في غزة، وما إلى ذلك.

القسم السادس

الحفاظ البيئة وحمايتها واصلاحها

الحفاظ البيئة وحمايتها واصلاحها

مجال الاهتمام الحاسم: كاف- المرأة والبيئة

لا يمكن المبالغة في تقدير الدمار البيئي الذي لحق بفلسطين. فالظروف في البلاد تجسد تدمير المياه والهواء والأرض من خلال البنية التحتية لنظام الفصل العنصري، والعسكرة، والصراعات المسلحة، والحروب والاستعدادات لها، والقتل العشوائي للأشجار وغيرها من أشكال الحياة الطبيعية، وبناء المستوطنات غير القانونية بلا توقف في جميع أنحاء الضفة الغربية، على سبيل المثال. وكما يقول الدكتور مازن قمصية أستاذ في جامعتي بيت لحم وبيزيت «تشير البيانات إلى أن التأثيرات على البيئة والصحة البشرية يجب تسليط الضوء عليها في الخطاب العام ويجب اتخاذ إجراءات علاجية في حالات الصراع المطولة مثل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي».²⁶ ومن المهم أيضًا ملاحظة أن تغير المناخ الذي يشهده العالم يؤثر أيضًا على الشعب الفلسطيني، حيث تتحمل النساء على وجه الخصوص العبء الأثقل.

الإنجازات

- النساء اللواتي يشغلن مناصب عليا بمن في ذلك رئيس هيئة جودة البيئة ونائبة وزير في هيئة الطاقة كجزء من جهودها لإدماج النوع الاجتماعي في القضايا البيئية.
- تشرح أدلة التوعية البيئية الصادرة عن فلسطين دور المرأة في القضايا البيئية، وهي دليل الثقافة البيئية، ودليل المخيمات الصيفية، ودليل الأنشطة البيئية في مجال النفايات الصلبة والتغير المناخي، ودليل لتعميم النوع الاجتماعي في قطاع المياه.
- تضمنت جهود فلسطين لدمج منظور النوع الاجتماعي- الجندر في سياسات وبرامج الحد من مخاطر الكوارث وبناء القدرة على الصمود في وجه البيئة والمناخ تشكيل لجان، بما في ذلك لجنة المخاطر والكوارث، وإطلاق منصة تغير المناخ 2023، وإعداد دليل لإدماج النوع الاجتماعي في مشاريع البنية التحتية. كما قاموا بتحديث القانون رقم 7 لعام 1999 وخطط عمل مفصلة تراعي الفوارق بين الجنسين.
- وتشمل إجراءات المجتمع المدني بشأن المرأة والبيئة إذكاء حملات التوعية وإجراء البحوث بشأن تأثير المخاطر والمشاكل البيئية على صحة النساء والفتيات.

126 م. ب. قمصية، تأثير الأنشطة العسكرية الإسرائيلية على البيئة، المجلة الدولية للدراسات البيئية، 81، 2، 2024، ص 992-997. الرابط: <https://tinyurl.com/2s3k2sed>

الحقائق والتحديات

حقائق ما قبل الحرب

- ترتبط أزمة التغير المناخي في فلسطين وآثارها على النوع الاجتماعي والمرأة الفلسطينية ارتباطاً وثيقاً بسياسات وممارسات الاحتلال الإسرائيلي، ما يؤدي إلى تفاقم حدة هذه الأزمة وتأثيرها، خاصة على النساء في الضفة الغربية وقطاع غزة، وغياب السياسات الوطنية لمواجهة هذا التحدي.
- في الضفة الغربية، تتحمل النساء والفتيات الفلسطينيات العاملات في القطاع الزراعي عبئاً هائلاً بسبب هذه السياسات. ويتأثرن بشكل كبير عندما يفقدن مصدر دخلهن الوحيد في القطاع الزراعي بسبب استنزاف الأراضي والموارد المائية، وعنف المستوطنين، واقتلاع الأشجار ومصادرة الأراضي، إلى جانب مخاطر تغير المناخ، بما في ذلك الصقيع والجفاف وموجات الحر، وكلها تدمر المحاصيل. وهذا لا يؤدي فقط إلى انعدام الأمن الغذائي والزراعي للأسر الفلسطينية، بل يضع أيضاً عبئاً غير متناسب على النساء، اللواتي غالباً ما يكنّ مقدمات الرعاية والمعيّلات الأساسيات.¹²⁷
- تسيطر إسرائيل على الموارد المائية في فلسطين، ما يؤدي إلى توزيع غير عادل للمياه ونقص المياه داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة. ونتيجة لذلك، تعيق ندرة المياه قدرة المرأة على تطوير مشاريعها الزراعية وري المحاصيل أثناء موجات الحر.¹²⁸
- تعمل الإبادة البيئية جنباً إلى جنب مع الإبادة الجماعية في غزة. 3% فقط من المياه في قطاع غزة صالحة للشرب، مما يتسبب في انعدام الأمن المائي الشديد.¹²⁹
- زيادة ملوحة المياه الجوفية، وحرق كامل للأراضي والمحاصيل، وتدهور التربة، ووجود معادن ثقيلة وسامة ومخلفات في الأراضي الزراعية، وأكثر من مليون طن من النفايات الصلبة، وزيادة تلوث المياه والتربة والهواء.¹³⁰

127 مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي (WCLAC). متابعة المنظمات غير الحكومية للتقرير الموازي للتقرير الأولي لدولة فلسطين المقدم إلى اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

128 المرجع السابق

129 المراجع السابق

130 شبكة المنظمات البيئية الفلسطينية (2024): الإبادة البيئية في غزة: الأثر البيئي لحرب إسرائيل على غزة.

الرابط: <https://tinyurl.com/2s8x6jv5>

- تمنع إسرائيل النساء والأسر الفلسطينية من التغلب على التحديات المتعلقة بالمناخ المتمثلة في ندرة المياه، مثل بناء آبار المياه ودخول المعدات والخزانات اللازمة إلى أجزاء كثيرة من المنطقة «ج» في الضفة الغربية، الخاضعة للسيطرة الإسرائيلية. علاوة على ذلك، فإن زيادة ملوحة المياه في غور الأردن بسبب نفايات المستوطنات الإسرائيلية تحد من قدرة العائلات الفلسطينية في هذه المنطقة على زراعة الأراضي الزراعية. بالإضافة إلى ذلك، تتحمل النساء في غزة العبء الأكبر من تلوث المياه، حيث 97% من المياه في قطاع غزة هي مياه غير صالحة للشرب، ما يتسبب في تدهور شديد في الأمن المائي.¹³¹

الإبادة البيئية والمرأة في قطاع غزة

- الإبادة البيئية إلى جنب الإبادة الجماعية في غزة، أدت الإبادة البيئية إلى زيادة ملوحة المياه الجوفية، والحرق الكامل وتدهور التربة، والمعادن الثقيلة والسامة والمخلفات في الأراضي الزراعية، وأكثر من مليون طن من النفايات الصلبة، وزيادة تلوث المياه والتربة والهواء.¹³² أدت تأثيرات الإبادة البيئية إلى تضخيم ومضاعفة نقاط الضعف لدى الناجين الأكثر ضعفاً: النساء والأطفال وكبار السن وذوي الإعاقة.
- تدمير الموارد المائية وحرق الأراضي والمحاصيل التي تعمل عليها العديد من النساء. بالإضافة إلى ذلك، أدى قصف العديد من مخازن الأسمدة الزراعية إلى تفاقم تلوث المياه والتربة. وتؤدي هذه الإجراءات إلى تفاقم أعباء ومسؤوليات النساء المعيلات لأسرهن، مثل المسؤولية عن تأمين الماء والغذاء لأسرهن والقيام بواجبات عديدة في رعاية الأطفال وكبار السن والأفراد ذوي الإعاقة.¹³³
- أدى انهيار نظام إدارة النفايات إلى زيادة كبيرة في مخاطر الصحة العامة المرتبطة بالتعرض للنفايات الصلبة لعشرات أو حتى مئات الآلاف من النازحين. خلال الأشهر السبعة بين أكتوبر/تشرين الأول 2023 ومايو/أيار 2024، كان هناك ما لا يقل عن 225 موقعا للتخلص من النفايات ومدافن غير رسمية في جميع أنحاء غزة، بما في ذلك 14 موقعا للنفايات الطارئة التي حدتها الأمم المتحدة. وتشكل هذه المواقع، التي تقع في كثير من الأحيان في مناطق مكتظة بالسكان، تهديدا كبيرا للصحة العامة والبيئة.¹³⁴ ويشمل ذلك انتشار الأمراض المعدية والأمراض المنقولة جوا الناجمة عن تدهور جودة الهواء من حرق النفايات ورائحة النفايات المتحللة وتعرض جامعي النفايات للنفايات الطبية والصناعية الخطرة. وتشكل هذه الآثار الصحية خطرا كبيرا على النساء اللواتي يتأثرن بشكل غير متناسب بالمخاطر الصحية المرتبطة بجمع النفايات غير الرسمية وإدارة النفايات المنزلية في غياب أنظمة فعالة لإدارة النفايات الصلبة.¹³⁵

131 المرجع السابق.

132 بابغون (2024). الإبادة البيئية في غزة: الأثر البيئي للحرب الإسرائيلية على غزة. <https://tinyurl.com/2s8x6jv5>

133 مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي (2023)، (WCLAC). متابعة المنظمات غير الحكومية للتقرير الموازي للتقرير الأولي لدولة فلسطين المقدم إلى اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

134 فيم زفينينبورغ، باكس وماريلينا زيكا، (2024). الحرب والقمامة في غزة أزمة الصحة العامة والبيئة الناجمة عن تلوث النفايات الصلبة على نطاق واسع، جامعة برينستون، يوليو (2024).

135 المرجع نفسه.

التحديات

- لا يمكن المبالغة في تقدير الدمار البيئي الذي لحق بفلسطين. فالبلاد تجسد تدمير المياه والهواء والأرض من خلال أنظمة البنية الأساسية التي تبنتها إسرائيل، والعسكرة، والصراعات المسلحة، والحروب، والقتل العشوائي للأشجار وغيرها من أشكال الحياة الطبيعية، وبناء المستوطنات غير القانونية بلا توقف في مختلف أنحاء الضفة الغربية.¹³⁶ ومن المهم أيضاً أن نلاحظ أن تغير المناخ الذي يشهده العالم يؤثر أيضاً على الشعب الفلسطيني.
- تأثير التدمير البيئي ليس «محايداً بين الجنسين». وكما تم توثيقه باستفاضة، حيث تتأثر النساء في جميع أنحاء العالم بشكل غير متناسب وجنساني على وجه التحديد بالتدمير البيئي وتغير المناخ. هذا هو الحال بالنسبة لفلسطين، والأكثر حدة في غزة.
- على الرغم من أن الدولة ومنظمات المجتمع المدني عملت على إحداث التغيير، إلا أن جهودها لم تسفر عن النتائج المعلنة. مع استمرار الاحتلال والحرب، يجب تطوير الحاجة إلى خطة شاملة تتضمن أساليب أكثر فاعلية لمواجهة التحديات.
- ولا يؤثر أي من الجهود المذكورة في تقرير الدولة على ادماج النوع الاجتماعي (الجندر) في السياسات والبرامج. خلص استعراض لخطة التنمية الفلسطينية (2017-2022) للتقدم المحرز نحو تعزيز العدالة الاجتماعية والمساواة بين الجنسين فيما يتعلق بالمرأة والبيئة من قبل الأشخاص ذوي الإعاقة والتنمية أنه لا يوجد تقدم في الحق في السكن الصديق للبيئة من منظور النوع الاجتماعي أو الحق في الحصول على مياه نظيفة وكافية وبأسعار معقولة، أو الحق في بيئة مناسبة خالية من السموم. ولا تزال مبيدات الآفات، وما إلى ذلك، أو الحق في السلامة الصحية البيئية والمهنية في مكان العمل، تشكل جميعها تحدياً كبيراً.¹³⁷
- وتكشف دراسات منظمات المجتمع المدني والمشاورات الوطنية أنه لا تزال هناك شواغل كبيرة تتعلق بالمرأة والبيئة، أي هناك نقص في التزام الدولة الفلسطينية بالاتفاقيات الدولية لإدارة النفايات، ما يسلط الضوء على الحاجة الملحة للعمل. هناك حاجة ملحة لتنفيذ نظام إدارة النفايات الطبية ومعالجتها المعتمد. وعلى الرغم من الموافقة عليه في عام 2012، إلا أنه لم يوضع موضع التنفيذ بالكامل بعد. يعد عدم وجود نظام عقوبة لانتهاكات التخلص الآمن من النفايات مشكلة خطيرة، لأنه يسمح فعلياً للجرائم البيئية بالإفلات من العقاب.
- هناك مخالفات قانونية بسبب عدم تطبيق القوانين والاتفاقيات الدولية المتعلقة بإدارة النفايات الطبية، ما يؤدي إلى التعامل غير الآمن مع النفايات الخطرة. علاوة على ذلك، هناك انتهاك لصحة المرأة والطفل والحقوق البيئية بسبب التلوث البيئي بالنفايات الطبية، ويجب على الدولة حماية هذه الحقوق واتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع التلوث.¹³⁸

136 م. ب. قمصية (2024)، مرجع سابق.

137 الأشخاص ذوو الإعاقة (2021). التحديات البيئية في فلسطين «وجهات نظر النوع الاجتماعي»

متوفرة على: <https://tinyurl.com/4w8kyker>

138 تنمية واعلام المرأة- تام (2024). التقرير الموازي لتقرير بيجين (30+) لدولة فلسطين. غير منشور.

الملخص

إن تأثير التدمير البيئي ليس «محايدًا بين الجنسين». وكما تم توثيقه بشكل وافي، فإن النساء في جميع أنحاء العالم يتأثرن بشكل غير متناسب وبشكل خاص بين الجنسين بالتدمير البيئي وتغير المناخ. وهذه هي الحال بالنسبة لفلسطين، وبشكل أكثر حدة في غزة. لقد أدت آثار الإبادة البيئية إلى تضخيم وتضاعف نقاط الضعف لدى الناجين الأكثر ضعفًا: النساء والأطفال وكبار السن وذوي الإعاقة. وعلى الرغم من أن الدولة ومنظمات المجتمع المدني عملت على إحداث التغيير، إلا أن جهودها لم تسفر عن النتائج المرجوة. ومع استمرار الاحتلال والحرب، يجب تطوير الحاجة إلى خطة شاملة تتضمن أساليب أكثر فعالية لمواجهة التحديات.

الأولويات والتوصيات

للفترة 2024 - 2029
للأبعاد الستة الشاملة

الحالة العامة الراهنة في فلسطين مروعة، وليس فقط الأزمة الإنسانية الحادة في غزة، وبالتالي فهي تتطلب اهتماما فوريا. علاوة على ذلك، هناك تغييرات ملحة أخرى متوسطة وطويلة المدى يجب تنفيذها لضمان استقرار أكثر ديمومة وقدرة على الصمود في وجه مقطورات العيش في ظل عدم القدرة على التنبؤ وعدم الاستقرار كواقع وطني يومي في فلسطين. من المرجح أن يوفر تنفيذ التوصيات، المتجذرة في الملاحظات البناءة والمدخلات من مختلف قطاعات المجتمع المدني الفلسطيني كما هو موضح في المقدمة، خارطة طريق تمكن المشرعين وصانعي السياسات والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والمجموعات الشعبية وجميع الجهات الفاعلة المجتمعية المهتمة بحقوق وكرامة ورفاهية النساء والفتيات من التحرك بشكل منسق نحو الأهداف المشتركة، لا سيما أولئك الموجودين في المناطق المهمشة وذوي الإعاقة.

وبناء على ذلك، تتحدد توصياتنا فيما يلي:

على مستوى المؤسسات الدولية ومؤسسات الأمم المتحدة

- الدعم السياسي. يجب على المؤسسات الدولية ومؤسسات الأمم المتحدة إدانة حرب الإبادة الجماعية في غزة ووضع حد لها مع محاسبة إسرائيل على أفعالها. وتقديم المساعدة الإنسانية والإغاثة الفورية الضرورية. بالإضافة إلى ذلك، يجب عليهم إدانة ووقف العنف العسكري وعنف المستوطنين في الضفة الغربية.
- الدعم الفني. على المؤسسات الدولية والأمم المتحدة مساعدة دولة فلسطين في وضع خطة شاملة لإعادة التأهيل والإغاثة في قطاع غزة والضفة الغربية، لا سيما في مناطق طولكرم وجنين ونابلس وطوباس. يجب وضع هذه الخطة بمشاركة موضوعية من منظمات المجتمع المدني والمجموعات المجتمعية وممثلي جميع الفئات الديموغرافية في المناطق لتلبية الاحتياجات الفريدة للناس وعلى وجه التحديد النساء والفتيات.
- الدعم المالي. تمويل عمليات الإغاثة وإعادة الإعمار أمر بالغ الأهمية. يجب على المؤسسات الدولية ومؤسسات الأمم المتحدة والجهات المانحة إعطاء الأولوية للموارد المالية للمساواة بين الجنسين ومبادرات تمكين المرأة. ومن الملح دعم المنظمات والمنظمات النسائية المعنية بالأشخاص ذوي الإعاقة لتعزيز أدوارها في خدمة النساء والفتيات في جميع مجالات الاهتمام المبينة في منهاج عمل بيجين.
- ويجب على المانحين أن يضعوا حدا للتمويل المشروط وممارسة الكيل بمكيالين.

على مستوى دولة فلسطين

- يلزم إجراء مراجعات وتعديلات قانونية عاجلة. على دولة فلسطين إجراء تغييرات قانونية فورية لتتماشى مع جميع الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، بما في ذلك اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقيات منظمة العمل الدولية، والاتفاقية الدولية لحقوق الطفل، والاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.
- ويشمل ذلك مراجعة وتعديل القوانين المتعلقة مباشرة بالمساواة والحقوق والكرامة للمرأة والفتاة، وخاصة قانون الأحوال الشخصية وقانون العمل وقوانين الخدمة المدنية، لتحديد أوجه عدم الاتساق والثغرات والإغفال. مراجعة القوانين القائمة وصياغة قوانين جديدة بناء على النتائج، مع إيلاء اهتمام خاص للنساء والفتيات المستبعدات عادة وبشكل منهجي من الحماية مثل النساء المطلقات وعاملات المنازل وغيرهن في الاقتصاد غير الرسمي والمرافق التي تديرها النساء.
- إرساء مبادئ عدم قابلية القوانين والحقوق وحرمتها. تنظيم آليات حكومية ومؤسسية أخرى ذات مصداقية وقوية لضمان التنفيذ الفعال للقوانين المذكورة وإنفاذها، إلى جانب القواعد والبروتوكولات الأخرى ذات الصلة المتعلقة بحقوق وكرامة النساء والفتيات. ويشمل ذلك تحديد خطوط المسؤولية والمساءلة.

تشمل الإجراءات الرئيسية ما يلي:

- مراجعة الثغرات القانونية في القانون المتعلق بالزواج المبكر.
- الموافقة العاجلة على مشروع قانون حماية الأسرة التدريجي والمنصف وإنشاء نظام شامل لحماية ضحايا العنف القائم على النوع الاجتماعي وقتل الإناث، بما في ذلك توسيع تعريف قتل الإناث ليشمل حالات انتحار النساء.
- تنفيذ التوصية العامة رقم 40 لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة بشأن التمثيل «المتساوي والشامل» للمرأة في أنظمة صنع القرار بما في ذلك القطاع العام والخاص، والفضاء السياسي، والاقتصادي والرقمي.¹³⁹
- إدراج تجريم التحرش الجنسي في أماكن العمل في التشريعات الوطنية، بما يتماشى مع اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن التحرش الجنسي في مكان العمل لعام 2019 (رقم 190).
- إنفاذ القوانين. على دولة فلسطين أن تضع آليات واضحة لإنفاذ القوانين التي تنص على حصة 5% لتشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة في القطاعين العام والخاص، وتضمن اجرا لائقا، وتوفير التأمين الصحي للأشخاص ذوي الإعاقة. ومن الضروري أيضا تعزيز المساواة بين الجنسين في صنع القرار.

139 التوصية العامة رقم (40) للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة (سيداو) هي دعوة للعمل من أجل التمثيل المتساوي والشامل للمرأة في أنظمة صنع القرار.

- يجب إجراء مراجعة شاملة ومتكاملة للخطط والسياسات الاقتصادية والاجتماعية والصحية والتعليمية للدولة لتقييم تأثيرها على النساء والفتيات، بمن في ذلك ذوات الإعاقة، والعاملات في القطاع غير الرسمي، وغيرهم من الفئات المهمشة. وينبغي أن يشمل ذلك تقييم سياسات وبروتوكولات الاستجابة للطوارئ المتعلقة بجميع القطاعات المجتمعية والفئات الديموغرافية، وتحديد النساء والفتيات، لا سيما في سياق تجنب أخطاء الماضي والاستعداد للتحديات المستقبلية بعد انتهاء الحرب.
- وينبغي توفير بيانات محدثة من خلال دراسة استقصائية شاملة لقياس مؤشرات الفقر المتعدد الأبعاد والبطالة والعنف والعوامل الأخرى ذات الصلة. يجب تصنيف هذه البيانات حسب الجنس والعمر، والإعاقة ومكان الإقامة والمزيد. ستكون هذه المعلومات بمثابة مورد أساسي للباحثين وأصحاب المصلحة لإنشاء أوراق بحثية وسياسات تأخذ في الاعتبار التقاطعية في جميع مجالات الاهتمام.
- أخيراً، يجب بذل جهد لتوطين القرار 1325 ومبادئ المرأة والأمن والسلام بطريقة تتفق مع السياق الاستعماري لفلسطين، مع التعاون مع منظمات المجتمع المدني التي تقودها النساء.

على مستوى المجتمع المدني

- الالتزام بدعم التحقيقات في الإبادة الجماعية وجرائم الحرب الإسرائيلية في قطاع غزة وانتهاكات حقوق الإنسان في الضفة الغربية والقدس. والتركيز على جمع وتوثيق ونشر الشهادات من النساء والفتيات، بمن في ذلك ذوات الإعاقة وربات الأسر والعاملات في الزراعة والقطاع غير الرسمي. لتسليط الضوء على تجارب النساء والفتيات في المنطقة (ج)، وكذلك في المخيمات والقرى في جميع أنحاء الضفة الغربية، اللواتي واجهن الإبادة الجماعية وجرائم الحرب وانتهاكات حقوق الإنسان.
- الانخراط بأنشطة التحالفات الإقليمية والدولية للدعوة إلى مساءلة إسرائيل ومعاقبتها على الإبادة الجماعية وجرائم الحرب
- توحيد الخطاب بين منظمات المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات النسائية ومنظمات حقوق الإنسان وكذلك الائتلافات الوطنية. ومن الضروري الاتفاق على الأولويات والمطالب المشتركة مع العمل بشكل تعاوني بروح من التكامل والشراكة الفعالة.
- مواصلة الضغط على الحكومة الفلسطينية لتعديل النظم القانونية. وهذه خطوة حاسمة نحو معالجة الفوارق بين الجنسين والوفاء بالالتزامات الدولية، ما يمنح الأمل في مستقبل أكثر إنصافاً.
- أهمية إبراز إجراءات الدراسات المتخصصة وإنتاج أوراق العمل التي ستعزز فهمنا لتأثير الحرب على النساء والفتيات، وتمكننا من تطوير برامج وآليات فعالة للتخفيف من هذه الآثار.

- التأكيد على الدور الحيوي للشراكات والشفافية مع المجموعات المجتمعية، بما في ذلك المنظمات الشعبية النسائية والشبابية، ومشاركتهم ليست مفيدة فحسب، بل ضرورية لتحديد الأولويات والاحتياجات.
- أيضاً يجب التفكير بـ "رؤية نسوية للأمن الحقيقي وثقافة الحياة" مع «بيئة مستدامة لجميع الناس والكوكب. ضمان تلبية الاحتياجات الأساسية للناس. يحق للناس تقرير مصيرهم ويجب معاملتهم بكرامة، ويجب تنظيم المجتمعات لمنع الأذى الذي يمكن تجنبه».¹⁴⁰

الخاتمة

نحن على ثقة من أن هذا التقرير يقدم تاريخاً وسياقاً مفيداً وبيانات وتحليلات وتوصيات يمكن أن تكون بمثابة خارطة طريق للمشرعين وصانعي السياسات والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات القاعدية الشريكة والجهات الفاعلة الاجتماعية المعنية بحقوق وكرامة ورفاهية جميع النساء والفتيات الفلسطينيات. في الوقت نفسه، ندرك أيضاً تقلص التمويل للنساء والفتيات من قبل المانحين والمؤسسات على مستوى العالم، كما أن رد الفعل العنيف من الحكومات اليمينية والفاشية أخذ في الارتفاع على مستوى العالم.

على هذه الخلفية، ما يجب على النسويات الفلسطينيات، الحركة النسوية، ومنظمة حقوق الإنسان القيام به لتحمل ضغوط التنافس على التمويل والموارد المادية الأخرى، مخاطر الانقسام ضد بعضها البعض، من إقامة الروابط بين نضالاتنا ونضالات النساء والفتيات في جميع أنحاء العالم حيث يواجهن الإبادة الجماعية والعنف الشديد؟

140 الشبكة النسوية الدولية لمناهضة النزعة العسكرية، «دعوة عاجلة للأمن النسوي الحقيقي لشعب فلسطين وإسرائيل والعالم الأوسع، 2023، الرابط: <https://tinyurl.com/5auuwt7x>

قائمة المراجع

- المرصد الأوروبي ومتوسطي لحقوق الإنسان (9 مارس 2024). الأسرى الفلسطينيين هم ضحايا التعذيب والإعدامات الممنهجة في ظل التزام المنظمات الدولية الصمت. <https://tinyurl.com/fcpe9ex7>
- المرصد الأوروبي ومتوسطي. (9 مارس 2024). ويقع السجناء الفلسطينيون ضحايا للتعذيب والإعدامات الممنهجة في ظل التزام المنظمات الدولية الصمت. <https://tinyurl.com/fcpe9ex7>
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2022). مسح القوى العاملة. <https://tinyurl.com/55dd2snj>
- منظمة العمل الدولية. (2023)، برنامج العمل اللائق للأرض الفلسطينية المحتلة 2023-2025 - ملخص.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2020). بيان صحافي: بمناسبة اليوم العالمي للعامل.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2022). واقع المرأة الفلسطينية عشية اليوم العالمي للمرأة، بيان صحافي، 7 مارس 2022.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2023). الرجال والنساء في فلسطين: قضايا وإحصائيات.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2023). الوضع الحالي للقوى العاملة الفلسطينية في عام 2023.
- التقرير الوطني لفلسطين (2024) بيجين +30. <https://tinyurl.com/3kkp78pd>
- المؤسسة الوطنية الفلسطينية للتمكين الاقتصادي (. (2019) PNEEI <https://tinyurl.com/3up9dn97>
- الأمم المتحدة. (17 أكتوبر/تشرين الأول 2024) قطاع غزة: انعدام الأمن الغذائي الحاد وسوء التغذية الحاد - لمحة
- خاصة عن التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي - سبتمبر/أيلول 2024 - أبريل/نيسان 2025.
- الشبكة النسوية الدولية لمناهضة النزعة العسكرية، «دعوة عاجلة للأمن النسوي الحقيقي لشعب فلسطين وإسرائيل والعالم الأوسع، 2023، <https://tinyurl.com/yhvv8be6>
- الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية. (2020). تقرير عن العنف ضد النساء والفتيات خلال جائحة كوفيد - 19 في دولة فلسطين. مقدم إلى: مقرة الأمم المتحدة الخاصة المعنية بالعنف ضد المرأة.

- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2023). «إطلاق العنان لقوة المساواة بين الجنسين: رفع أصوات النساء والفتيات لإطلاق العنان لإمكانيات عالمنا اللانهائية». بيان صحفي بمناسبة اليوم العالمي للسكان، 11/07/2023.
- مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي (WCLAC) البرلمان النموذجي الفلسطيني: البرلمان الفلسطيني الصوري نحو تشريع فلسطيني الهوية متجدد المفهوم وعادل المضمون، 2015
- الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان. (2023). مراجعة أولية مقدمة إلى اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الأمم المتحدة حول التقرير الأولي لدولة فلسطين حول تنفيذ العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
- الحق (2025). التدمير المنهجي لنظام الرعاية الصحية في غزة: نمط من الإبادة الجماعية، ص 1.
- الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية. (2023). التقرير العربي الثاني حول الفقر المتعدد الأبعاد.
- اليونيسف. (12 كانون الأول/ديسمبر 2024). أطفال غزة محميون من تفشي فيروس شلل الأطفال بعد حملة تطعيم صعبة.
- البنك الدولي، (مايو 2024). تأثير الصراع في الشرق الأوسط على الاقتصاد الفلسطيني.
- الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان. (2023)، مرجع سابق. مراجعة أولية مقدمة إلى اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية
- والاجتماعية والثقافية في الأمم المتحدة حول التقرير الأولي لدولة فلسطين حول تنفيذ العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
- البنك الدولي. (2024). آثار الصراع في الشرق الأوسط على الاقتصاد الفلسطيني، تقرير البنك الدولي للرصد الاقتصادي سبتمبر 2024.
- منظمة الاغذية والزراعة للأمم المتحدة. (2024). أثر الحرب في غزة على سوق العمل وسبل العيش في الأرض الفلسطينية المحتلة: نشرة رقم 4، حزيران 2024. <https://tinyurl.com/2hx6m4vf>
- البنك الدولي، (مايو 2024). تأثير الصراع في الشرق الأوسط على الاقتصاد الفلسطيني.
- التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي (IPC)، (يونيو 2024). لجنة مراجعة فامين. الاستنتاجات والتوصيات.
- المشاورات الوطنية، أغسطس 2024.

- اتفاقية المساواة في الأجور (رقم 100) هي اتفاقية لمنظمة العمل الدولية تركز على التمييز بين الجنسين في العمل.
- ايلدمان، ج.، وتارتير، أ. (2021). الاقتصاد السياسي للمساعدات الخارجية في الأراضي الفلسطينية المحتلة: إطار مفاهيمي. في الاقتصاد السياسي لفلسطين: وجهات نظر نقدية ومتعددة التخصصات وإنهاء الاستعمار (ص 223-247). شام: سيرينغر الدولية للنشر.
- أنيرا. (دون تاريخ). ما هي المناطق أ، ب، وج في الضفة الغربية؟ أنيرا. <https://tinyurl.com/4jkafurx>
- السلطة الفلسطينية تخصص تمويلًا محلياً للمخصصات الاجتماعية المخصصة للأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن في الضفة الغربية (4 كانون الأول/ديسمبر 2024).
- الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان. (2023). مراجعة أولية مقدمة إلى اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الأمم المتحدة حول التقرير الأولي لدولة فلسطين حول تنفيذ العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
- اتحاد العام للمرأة الفلسطينية (2020) تقرير عن العنف ضد النساء والفتيات خلال جائحة كوفيد - 19 في دولة فلسطين مقدم إلى مقررة الأمم المتحدة الخاصة المعنية بالعنف ضد المرأة.
- التوصية العامة رقم (40) للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة (سيداو) هي دعوة للعمل من أجل التمثيل المتساوي والشامل للمرأة في أنظمة صنع القرار.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2024). نسبة النساء في الحكومة أو الإدارة أو المناصب العليا في فلسطين. <https://tinyurl.com/2z4m4urw>
- بتسيلم، القدس الشرقية، تم التحديث في عام 2019 <https://tinyurl.com/3pr6awxj>
- مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي (WCLAC). (2023). متابعة المنظمات غير الحكومية للتقرير الموازي للتقرير الأولي لدولة فلسطين المقدم إلى اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
- أحمد النجار، م. عبد المهدي، ف. عطا قراقع، وآخرون (قيد الطبع). «نحن نتحدث عن أنفسنا»: تجارب طلاب المدارس الحكومية وأسرهم ومعلميهم ومديريها في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي وجائحة كوفيد - 19 وإضرابات المعلمين من ربيع 2020 حتى مايو 2023. مؤسسة عبد المحسن القطان. رام الله، فلسطين.
- صندوق النقد الدولي. (أبريل 2023). الضفة الغربية وقطاع غزة: قضايا مختارة. دائرة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى المجلد 2023: العدد 147.

- قادر. (2022)، تقرير مواز قدمته مؤسسة قادر للتنمية المجتمعية إلى لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة حول الحق في الصحة والعمل والحماية من العنف للنساء والفتيات ذوات الإعاقة. باللغة العربية.
- صندوق النقد الدولي. (أبريل 2023). الضفة الغربية وقطاع غزة: قضايا مختارة. دائرة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى المجلد 2023: العدد 147.
- منظمة الاغذية والزراعة للأمم المتحدة (2023). الجندر والمياه والزراعة، تقييم الترابط في فلسطين. على الرابط:
- هيئة الأمم المتحدة للمرأة. (2020). كوفيد - 19: الآثار الجندرية للجائحة في فلسطين والآثار المترتبة على السياسات والبرمجة، نتائج التحليل الجندري السريع لجائحة كوفيد - 19 في فلسطين، نيسان 2020.
- هيئة الأمم المتحدة للمرأة. (2024) الندرة والخوف: تحليل النوع الاجتماعي لتأثير الحرب في غزة على الخدمات الحيوية الضرورية لصحة النساء والفتيات وسلامتهن وكرامتهن - المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية.
- هيئة الأمم المتحدة للمرأة (2021). تحليل اقتصادي نسوي حول تأثير كوفيد - 19 على الاقتصاد الفلسطيني.
- هيئة الأمم المتحدة للمرأة. (2020). كوفيد - 19: الآثار الجندرية للجائحة في فلسطين والآثار المترتبة على السياسات والبرمجة، نتائج التحليل الجندري السريع لجائحة كوفيد - 19 في فلسطين، نيسان 2020.
- هيئة الأمم المتحدة للمرأة. (2024). الندرة والخوف: تحليل النوع الاجتماعي لتأثير الحرب في غزة على الخدمات الحيوية الضرورية لصحة النساء والفتيات وسلامتهن وكرامتهن - المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية.
- منظمة العمل الدولية. (2024). عام من الحرب: ارتفاع معدل البطالة إلى ما يقرب من 80 في المئة وتقلص الناتج المحلي الإجمالي بنحو 85 في المئة في غزة. موجز منظمة العمل الدولية - النشرة رقم 5.
- هيئة الأمم المتحدة للمرأة. (2020). كوفيد - 19: الآثار الجندرية للجائحة في فلسطين والآثار المترتبة على السياسات والبرمجة، نتائج التحليل الجندري السريع لجائحة كوفيد - 19 في فلسطين، نيسان 2020.
- فدوى طوقان. دون تاريخ. (الطوفان والشجرة). شعر
- <https://tinyurl.com/4rfmycv3>
- قادر، (2022) تقرير مواز قدمته مؤسسة قادر للتنمية المجتمعية إلى لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة حول الحق في الصحة والعمل والحماية من العنف للنساء والفتيات ذوات الإعاقة. باللغة العربية.
- تقرير البنك الدولي (أبريل 2022 آخر المستجدات الاقتصادية للأراضي الفلسطينية - متاح

- تقرير البنك الدولي (2021) الأراضي الفلسطينية.
- منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد). (2024). أثر الحرب في غزة على سوق العمل وسبل العيش في الأرض الفلسطينية المحتلة: نشرة رقم 4، حزيران/يونيو 2024.
- منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)(2024). تفاقم الأزمة الاقتصادية في الأرض الفلسطينية المحتلة وسط النزاع المستمر في غزة.
- هيئة الأمم المتحدة للمرأة، (2024). الندرة والخوف: تحليل النوع الاجتماعي لتأثير الحرب في غزة على الخدمات الحيوية الضرورية لصحة المرأة وسلامتها وكرامتها - المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية.
- الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية. (2023). التقرير العربي الثاني للفقر المتعدد الأبعاد.
- قادر. (2022). تقرير مواز قدمته مؤسسة قادر للتنمية المجتمعية إلى لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة حول الحق في الصحة والعمل والحماية من العنف للنساء والفتيات ذوات الإعاقة. باللغة العربية.
- قصة القدس. (2023)، نظام التعليم في القدس الشرقية.
- <https://tinyurl.com/bd29762>
- قصة القدس. (2024). مدارس القدس الشرقية. الرابط:
- <https://tinyurl.com/4s9a7br2>
- حملة (2023) دليل مكافحة العنف الرقمي المبني على النوع الاجتماعي.
- هيئة الأمم المتحدة للمرأة. (2020). كوفيد - 19: الآثار الجندرية للجائحة في فلسطين والآثار المترتبة على السياسات والبرمجة، نتائج التحليل الجندري السريع لجائحة كوفيد - 19 في فلسطين، نيسان 2020.
- مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي (2022)، (WCLAC). تقرير مواز للتقرير الأولي المقدم من دولة فلسطين وفقا للمادة 19 من اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.
- هيئة الأمم المتحدة للمرأة. (2020). كوفيد - 19: الآثار الجندرية للجائحة في فلسطين والآثار المترتبة على السياسات والبرمجة، نتائج التحليل الجندري السريع لجائحة كوفيد - 19 في فلسطين، أبريل 2020.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2023). المرأة والرجال في فلسطين - قضايا وإحصائيات.

- مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي (WCLAC). (2022). تقرير مواز للتقرير الأولي المقدم من دولة فلسطين وفقا للمادة 19 من اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.
- مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي (WCLAC). (2023). قتل الإناث في فلسطين. باللغة العربية.
- إياد الرياحي. (2022). زواج القاصرات في فلسطين. المرصد. رام الله، فلسطين.
- مركز دراسات المرأة. (2023) بين التقنين والثقافة السائدة: زواج الأطفال هو إضفاء الشرعية على الحرمان من حقوقهم. باللغة العربية
- مركز دراسات المرأة. (2023). بين الشرعية والثقافة السائدة: زواج الأطفال شرعنة لحرمانهم من حقوقهم.
- مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي. (2022). التقرير الموازي للتقرير الأولي المقدم من دولة فلسطين وفقا للمادة 19 من اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.
- مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي. (2011). تجربة قانون الأحوال الشخصية في الأراضي الفلسطينية المحتلة.
- تنمية واعلام المرأة - تام. (2024). التقرير الموازي تقرير بيجين (+30) لدولة فلسطين. غير منشور.
- مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي (WCLAC). (2023). متابعة المنظمات غير الحكومية للتقرير الموازي للتقرير الأولي لدولة فلسطين المقدم إلى اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2024). نسبة النساء في الحكومة أو الإدارة أو المناصب العليا في فلسطين.
- لجنة الانتخابات المركزية (2021). تقرير عن الانتخابات المحلية لعام 2021.
- مبادرة الإصلاح العربي. (2023). قرار 1325 من خلال عيون المرأة الفلسطينية.
- شبكة المنظمات البيئية الفلسطينية (2024): الإبادة البيئية في غزة: الأثر البيئي لحرب إسرائيل على غزة.
- بابغون (2024). الإبادة البيئية في غزة: الأثر البيئي للحرب الإسرائيلية على غزة.

- فيم زفينينبورغ ، باكس وماريلينا زيبكا، (2024). الحرب والقمامة في غزة أزمة الصحة العامة والبيئة الناجمة عن تلوث النفايات الصلبة على نطاق واسع، جامعة برينستون، يوليو (2024).
- م. ب. قمسية (2024)، تأثير الأنشطة العسكرية الإسرائيلية على البيئة، المجلة الدولية للدراسات البيئية، 81، 2، 2024، ص 992-997. الأشخاص ذوو الإعاقة (2021). التحديات البيئية في فلسطين «وجهات نظر النوع الاجتماعي».
- برنامج الأغذية العالمي للأمم المتحدة (يونيو 2021) آلاف الفلسطينيين يواجهون انعدام الأمن الغذائي وسط تصاعد الصراع.
- 7amleh - المركز العربي لتطوير الإعلام الاجتماعي. (نوفمبر 2022). الشبكة المخالفة - العنف القائم على النوع الاجتماعي ضد المرأة الفلسطينية في الفضاء الرقمي متاح على:
- مركز الدراسات الدولية والإستراتيجية. (12 يناير 2024). حصار مياه غزة.
- تقرير الرصد الاقتصادي للبنك الدولي (مايو، 2024): أثر الصراع في الشرق الأوسط على الاقتصاد الفلسطيني، عائدات التخليص هي في الغالب ضريبة القيمة المضافة ورسوم الاستيراد التي تجمعها الحكومة الإسرائيلية ثم يتم تحويلها إلى السلطة الفلسطينية شهريا وفقا لبروتوكول باريس.
- منظمة إنقاذ الطفولة واليونيسف (2024). تقرير الوضع 3 آب 2024 عام من الصمت في الفصول الدراسية في غزة: الحاجة الملحة إلى إحياء التعليم. مجموعة التعليم.
- مجموعة التعليم في الأراضي الفلسطينية المحتلة. (3 أغسطس 2024). عام من الصمت في الفصول الدراسية بغزة: الحاجة الملحة لإحياء التعليم.
- هيئة الأمم المتحدة للمرأة. (سبتمبر 2024). تنبيه بشأن النوع الاجتماعي: غزة: حرب على صحة المرأة.
- منظمة العمل الدولية (أكتوبر 2024). عام الحرب في غزة: الآثار على التوظيف وسبل العيش في الضفة الغربية وقطاع غزة: نشرة رقم 5.
- وكالة وفا للأنباء الفلسطينية (17 أكتوبر 2024). ارتفع عدد القتلى في جميع أنحاء قطاع غزة إلى 42,438، أكثر من 99,246 جريحا.
- مكتب الأمم المتحدة تنسيق الشؤون الإنسانية (2024، نوفمبر). الوضع الإنساني تحديث #239 | قطاع غزة. <https://tinyurl.com/nxurha5c>
- اليونيسف. (12 كانون الأول/ديسمبر 2024). أطفال غزة محميون من تفشي فيروس شلل الأطفال بعد حملة تطعيم صعبة. <https://tinyurl.com/5n6yuc92>

- البنك الدولي، (مايو 2024). تأثير الصراع في الشرق الأوسط على الاقتصاد الفلسطيني.
- الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان. (2023)، مرجع سابق. مراجعة أولية مقدمة إلى اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الأمم المتحدة حول التقرير الأولي لدولة فلسطين حول تنفيذ العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
- البنك الدولي. (2024). آثار الصراع في الشرق الأوسط على الاقتصاد الفلسطيني، تقرير البنك الدولي للرصود الاقتصادي سبتمبر 2024.
- منظمة الاغذية والزراعة للأمم المتحدة. (2024). أثر الحرب في غزة على سوق العمل وسبل العيش في الأرض الفلسطينية المحتلة: نشرة رقم 4، حزيران 2024.
- البنك الدولي، (مايو 2024). تأثير الصراع في الشرق الأوسط على الاقتصاد الفلسطيني.
- التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي (IPC)، (يونيو 2024). لجنة مراجعة فامين. الاستنتاجات والتوصيات.
- المشاورات الوطنية، أغسطس 2024.
- ميدل إيست مونيتور. (30 ديسمبر 2024). يموت السجناء الفلسطينيون من غزة في السجون الإسرائيلية.
- مقلع / الدفاع عن حقوق الإنسان للفلسطينيين. (2024 ، 18 أغسطس. احصائيات الحرب.
- أخبار (26 يوليو 2024) IMEMC <https://tinyurl.com/47sdzpbk>.

لتحميل التقرير بيجين +30 مسح QR CODE

أو الضغط على الرابط: <https://tinyurl.com/5n8b33ae>



